جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
برنامج الماجستير في الاقتصاد

أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين

The Effect of Sumptuous Policy on Inflation in Palestine

اشراف
أ.د معين محمد رجب
د.سمير مصطفى أبو مدلله

إعداد
محمد كمال حسين رجب

الرقم الجامعي
٢٠٠٧٧٦٤٨

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

يوليو – ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الأَمْوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ (١٥٥) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (١٥٦) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (١٥٧) ﴾

(قرآن كريم سورة البقرة)

صدق الله العظيم

الإهداء

- ✓ أهدي هذا البحث:
- ✓ إلى كل مسلم حريص على إعزاز دين الله ونصرته والدعوة إليه.
- ✓ ولكل شهيد عطر بدمائه الزكية تراب الوطن.
- ✓ ولكل جريح سالت دماؤه دفاعا عن أرضه ووطنه.
- ✓ ولكل أسير خلف قضبان الحديد.
- ✓ وإلى جامعتي الموقرة (جامعة الأزهر بغزة) التي احتضنتني في مرحلة البكالوريوس والماجستير.
- ✓ وإلى والدي الكرام الذين سهرا الليالي الطوال ليصلوا بي إلى ما أنا فيه من الخير وأسأله تعالى أن يغفر لهما ويوفقني لبِرِهما اللهم آمين.
- ✓ وإلى زوجتي الغالية.
- ✓ إلى أخوتي وأخواتي وأزواجهم وأبنائهم الأعزاء على قلبي.
- ✓ وأسأل الله أن يتقبل مني هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وتجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

شكر وتقدير

- ✓ أتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً ، أن وفقني في إكمال هذا البحث وأصلي وأسلم على نبيه الكريم خير خلق الله حبيب الله محمد بن عبد الله.
- ✓ بالشكر والتقدير للدكتور / معين محمد رجب والدكتور/ سمير أبو مدللة اللذان تكرما بالإشراف على هذه البحث، واللذان لم يدخرا جهداً بتقديم النصح والإرشاد طيلة مدة هذا البحث.
- ✓ كما أتقدم بالشكر الجزيل للأخوة في وزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتي وتزويدي بالبيانات
- ✓ وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني لإكمال هذا البحث فجزى الله الجميع عني خير الجزاء وإن شاء الله في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات		
الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء.....	ت
	شكر وتقدير.....	ث
	فهرس المحتويات.....	ج
	قائمة الجداول.....	د
	قائمة الأشكال.....	د
	ملخص البحث باللغة العربية	ر
	ملخص البحث باللغة الإنجليزية.....	ز
الفصل الأول: الاطار العام للبحث والدراسات السابقة		
أولاً	مقدمة البحث.....	ش
ثانياً	مشكلة البحث.....	ص
ثالثاً	فرضيات البحث.....	ض
رابعاً	أهمية البحث.....	ط
خامساً	أهداف البحث.....	ط
سادساً	منهجية البحث.....	ظ
سابعاً	حدود البحث.....	ظ
ثامناً	الدراسات السابقة.....	ظ
تاسعاً	التعليق على الدراسات السابقة.....	هـ
الفصل الثاني: السياسة الانفاقية والتضخم		
المبحث الأول	مفهوم التضخم أنواعه وآثاره و طرق قياسه.....	٣
أولاً	مفهوم التضخم وخصائصه.....	٤
ثانيًا	أنواع التضخم طبقًا لمعاييره.....	٧

ثالثًا	قياس التضخم.....	١٢
رابعًا	آثار التضخم.....	١٦
المبحث الثاني	مفهوم الإنفاق العام أهدافه أنواعه تقسيماته وآثاره.....	٢٠
أولاً	مفهوم الإنفاق العام.....	٢١
ثانيًا	تقسيمات النفقة العامة.....	٢٣
ثالثًا	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....	٢٧
المبحث الثالث	السياسة الإنفاقية أهدافها أدواتها وأثرها على التضخم.....	٣١
أولاً	مفهوم السياسة الإنفاقية.....	٣٢
ثانياً	أدوات السياسة الإنفاقية.....	٣٢
ثالثاً	أهداف السياسة الإنفاقية.....	٣٥
رابعاً	أثر السياسة الإنفاقية في محاربة التضخم.....	٤٠
	نتائج الفصل الثاني.....	٤٢
الفصل الثالث: واقع السياسة الإنفاقية والتضخم وتأثيرهما على الاقتصاد الفلسطيني		
المبحث الأول	أداء الاقتصاد الفلسطيني.....	٤٨
أولا	مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني.....	٤٨
ثانيا	تأثير الاغلاق الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني.....	٥٢
ثالثاً	خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي.....	٦٢
خامساً	أهداف إستراتيجية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.....	٦٨
المبحث الثاني	السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية.....	٧١
أولا	تطور النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.....	٧٢
ثانياً	التصنيف الاقتصادي للنفقات الجارية.....	٧٥

ثالثاً	أثر السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في ضوء تطور النفقات العامة	٨٢
المبحث الثالث	ملامح التضخم على الاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٦ – ٢٠٠٨.....	٩٠
أولاً	أثر التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.....	٩٠
ثانياً	اتجاهات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني.....	٩١
ثالثاً	قياس التضخم في فلسطين.....	٩٦
	نتائج الفصل الثالث.....	١٠٠
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية		
المبحث الأول	منهج البحث.....	١٠٣
أولاً	مجتمع وعينة البحث.....	١٠٤
١-	مجتمع البحث.....	١٠٤
٢-	عينة البحث.....	١٠٤
٣-	متغيرات البحث.....	١٠٤
أ-	المتغيرات المستقلة.....	١٠٤
ب-	المتغير التابع.....	١٠٤
٤-	مصادر جمع البيانات.....	١٠٤
٥-	معالجة البيانات.....	١٠٥
المبحث الثاني	نتائج التحليل واختبار الفرضيات.....	١٠٦
	نتائج الفصل الرابع.....	١١٨
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
	الخاتمة.....	١٢٠
أولاً	النتائج التحليلية.....	١٢١

ثانياً	التوصيات.....	١٢٣
ثالثاً	مصطلحات البحث.....	١٢٤
رابعاً	المراجع.....	١٢٦

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
١.	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من العام ١٩٩٦ حتى العام ٢٠٠٨.....	٤٩
٢.	الصادرات والواردات للسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٦١
٣.	تقسيم النفقات العامة لسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٧٢
٤.	النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٧٣
٥.	هيكل النفقات الجارية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٧٧
٦.	التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة للفترة(١٩٩٦-٢٠٠٨)	٨١
٧.	الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٩٣
٨.	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية (١٩٩٦-٢٠٠٨).....	٩٥
٩.	التطور الإجمالي لفائض الطلب (١٩٩٦- ٢٠٠٨).....	٩٧
١٠.	نتائج العلاقة بين التغير في إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي العام للأسعار.....	١٠٧
١١.	نتائج العلاقة بين التغير في النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام.....	١٠٩
١٢.	نتائج العلاقة بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام.....	١١٠
١٣.	نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التشغيلية على الرقم القياسي العام	١١١
١٤.	نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام	١١٣
١٥.	نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من الخزينة على الرقم القياسي العام	١١٤
١٦.	نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات على الرقم القياسي العام...	١١٥
١٧.	نتائج العلاقة بين التغير في متغيرات النفقات العامة على الرقم القياسي العام.....	١١٦

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١.	أثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل).....	٩
٢.	الشكل يوضح متوسط الدخل الفردي الحقيقي.....	٢٥

ملخص البحث

هدفت هذه البحث الى تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٨) حيث هدفت البحث إلى تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شهدته الأراضي الفلسطينية من انتفاضة الأقصى، مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازدياد حدة المشاكل المالية، كما هدفت إلى تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية في فلسطين، وأيضاً إلى التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين.

وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات على استخدام التحليل الوصفي الذي يعتمد استخدام الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام برنامج (Excel) والبرنامج الإحصائي (SPSS) من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار حيث قام الباحث بمقارنة فرضيات البحث التي تم تحديدها وبين النتائج الفعلية لتحليل الانحدار البسيط، والانحدار المتعدد والارتباط والتي توضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحة كل فرضية.

وخلصت البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير إحصائي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الاقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، صافي الاقراض) على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مما يؤكد بأن السياسة الإنفاقية المطبقة في الأراضي الفلسطينية لم تنجح في علاج مشكلة التضخم نظرا لوجود مؤثرات داخلية، ومؤثرات خارجية، كتبعية الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، وكذلك تم التوصل إلى أن غالبية المساعدات الخارجية يتم توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ولا يتم توجيهها لإنشاء مشاريع استثمارية تدر إيرادات مستقبلية للاقتصاد الفلسطيني.

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها: انتهاج سياسة إنفاقية تقوم على ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام، والإنفاق الجاري على بند الرواتب والأجور بشكل خاص، وذلك من خلال (البدء بتنفيذ سياسة التقاعد المبكر،والتوجه نحو الإصلاح الإداري)، والعمل على التخلص من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال، وتوجيه المنح والمساعدات إلى إنشاء مشاريع ذات صبغة استثمارية بدلا من توجيهها لتغطية النفقات الجارية، ومشاريع البنية التحتية، وإعطاء القطاع الخاص الدور الكافي في أن يساهم في إنعاش الاقتصاد، وذلك بتقديم كافة التسهيلات المختلفة.

Abstract

This research looks in to the analysis of the sumptuous costly of fighting the inflation in Palestine from 1996 to 2008. The study explores how the Palestinian National Autority (PNA) manages the sumptuary policy in the light of Intifada, which created a crisis in the financial of the (PNA) and its intense outcomes.

The study also aims to identify the features of the sumptuary policy of the (PNA) in Palestine and the most significant social of economic effects resulted from the inflation pressures on the Palestinian economy, along with current state of inflation in Palestine.

Research methodology of data follows the descriptive analysis, using charts, percentages, Excel, SPSS, correlation coefficient.

The researcher compared the specified with the actual hypotheses of the study results of the correlation coefficients, simple and multiple linear regression that show the real relationship between the subordinate variable and the independent variables to verify the reliability of each hypothesis.

The most important findings include:

There is a statistically significant effect of the independent variables (Total expenses, current expenses and net lending, wages and salaries, transfer expenses, net borrowing) on the common standard of prices , as a dependant variable

It means that the sample is fit to be interpreted ; and thus the increase in the total expenditures leads to the increase of the index of consumer's prices. All this emphasizes that the sumptuary policy in Palestine did not succeed in solving the problem of inflation , because of the internal and external effects; that the Palestinian economy is subordinate to the economy of occupation.

In addition, it was reached that the majority of the foreign loans and grants are directed to cover the current and developmental expenses , not to establish investment projects that are future income-generating to the Palestinian economy.

The researcher recommended the following;

1- Adopting apolicy of expense based on renationalizing the government expenses in general, and the current expenditure on salaries and wages in particular. It should be conducted through steps of early retirement and administrative reform, discarding the economic independence on the state of accupation.

2- Guiding the grants of aids to establish investment projects instead of guiding them to cover the current expenses and the infrastructure project only.

3- Empowering the private sector to take part in refreshing the economy and facilitate the administrative procedures.

الفصل الأول : الاطار العام للبحث والدراسات السابقة

١	مقدمة البحث.....	ط
٢	مشكلة البحث.....	ع
٣	فرضيات البحث.....	ع
٤	أهمية البحث.....	غ
٥	أهداف البحث.....	ف
٦	منهجية البحث.....	ك
٧	حدود البحث.....	ك
٨	الدراسات السابقة.....	ل
٩	التعليق على الدراسات السابقة.....	ث

١ – مقدمة البحث:

تلعب الحكومة دوراً محورياً في حياة الشعوب، بل وتقوم بحل المشكلات الاقتصادية القائمة بالمجتمع من خلال التدخل في السياسة الانفاقية كأحد أدوات السياسة المالية، وتعمل على ضبط حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والسلوكية، وسيتم التطرق في هذا البحث إلى السياسة الإنفاقية في فلسطين كإحدى السياسات التي تعالج المشكلات الاقتصادية كمشكلة التضخم القائمة، والتي تظهر بشكل واضح في أراضي السلطة الفلسطينية، نظرا لنقص السلع وارتفاع الأسعار المصاحبة لها.

لذلك فإن زيادة الإنفاق والطلب المتزايد على السلع والخدمات الذي لا يتناسب مع حجم المعروض من السلع والخدمات يسمح بظهور الاختلال بين كل من الطلب والعرض والسعر، فيظهر بالاقتصاد الوطني ما يسمى بالفجوة التضخمية الناجمة عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما ينعكس على انخفاض القوة الشرائية للنقود فينجم عن ذلك فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة.

ارتفع الرقم القياسي العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية من (١٠٠%) في عام ١٩٩٦ سنة الأساس ليصل إلى (١٦٦.٢%) في عام ٢٠٠٨ كما هو واضح في الجدول رقم (٧)، أي أن هناك ارتفاع في الأسعار خلال هذه الفترة بنسبة (٦٦.٢%)، مما يدلل ذلك إلى وجود تضخم يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتقليص مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي هذا التباطؤ إلى ارتفاع مستويات البطالة ويرجع سبب مشكلة التضخم في فلسطين إلى إغلاق المعابر التجارية وخصوصاً معبر المنطار التجاري، الأمر الذي أثر على حركة السلع من وإلى قطاع غزة وبالتالي ارتفاع أسعارها وخصوصاً الأساسية منها.

وتطرق البحث إلي تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام ١٩٩٦ حتي عام ٢٠٠٨، وما شهدته الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة من انتفاضة الأقصى ٢٠٠١، والانقسام الفلسطيني في ٢٠٠٧/٠٦/١٥، مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازدياد حدة المشاكل المالية، فعانت ميزانية السلطة من عجز مالي كبير، رغم تقديم الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة، لدعم ميزانيتها.

ركز إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية، حيث اتسمت نفقاتها بطابع نفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية، وذلك لازدياد حاجات المجتمع الفلسطيني، خصوصًا مع كثافة الاعتداءات الإسرائيلية على مختلف المناطق والقطاعات الفلسطينية، وأما عن مستوى إسرائيل فان سياسة النفقات العامة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد هدفت إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا تابعًا ومهمشًا وسوقًا استهلاكيًا للمنتجات الإسرائيلية، فاستخدمت سلطات الاحتلال سياسة تقشفية لتقدم الحد الأدنى من خدمات البنية التحتية.

٢- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث على أثر السياسة الانفاقية في الارتفاع المستمر في الأسعار في فلسطين الذي لا يقابله زيادة في الدخل الحقيقي لدى المواطن، مما تترك آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية معقدة وهنا يثار تساؤل رئيس وهو:

ما هو دور السياسة الإنفاقية في الحد من التضخم في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ؟

وينبثق عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

١. ما هو دور السياسة الانفاقية في علاج مشكلة التضخم.
٢. ما هي مؤشرات وجود تضخم في فلسطين.

٣. ما هي العوامل التي أدت إلى زيادة نسب التضخم.

٤. ما هي الأدوات المتاحة للحفاظ على استقرار الأسعار.

٣- فرضيات البحث :

للإجابة على مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الرقم القياسى العام " ، ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في اجمالي النفقات العامة على الرقم القياسي العام "

الفرضية الثانية " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام "

الفرضية الثالثة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام "

الفرضية الرابعة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات تشغيلية والنفقات التحويلية على الرقم القياسي العام "

الفرضية الخامسة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام "

الفرضية السادسة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من الخزينة على الرقم القياسي العام "

الفرضية السابعة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات على الرقم القياسي العام "

الفرضية الثامنة" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في متغيرات النفقات العامة على الرقم القياسي العام "

٤- أهمية البحث

١. يكشف عن مدي فاعلية السياسة الإنفاقية ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٢. بيان الأثر الحقيقي لإرتفاع الأسعار، لأنه ينعكس في مستوى الأسعار، ومن ثم فان متابعته لها بالغ الأثر لتتبع هذه التغيرات.

٣. تعالج البحث قضية التضخم لأنه يتأثر بها كافة فئات المجتمع، وتصيب السكان كافة باعتبارهم المستهلكين، فمن الأهمية أن تتابع الحكومة هذا الأمر لمكافحة التضخم.

٤. وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة في السياسة الانفاقية للتأثير في التضخم وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الفلسطيني.

٥- أهداف البحث :

١. معرفة أثر السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في فلسطين.

٢. تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وما شهدته الأراضي الفلسطينية من تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وازدياد حدة المشاكل المالية.

٣. التعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني.

٤. الوصول إلى نتائج وتوصيات للمساعدة في علاج الاختلالات [1] في هيكل الاقتصاد الفلسطيني.

[1] عبارة عن المشاكل الاقتصادية التي يتعرض له بنيان الاقتصاد الفلسطيني والناتجة عن مشكلة التضخم.

٦- منهجية البحث :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه البحث ، فهو أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولأنه يناسب الظاهرة موضع البحث ، وسيتم استخدام المصادر الثانوية في البحث، وتتكون المصادر الثانوية من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة.

٧- حدود البحث :

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، فسيتم التطرق إلى معرفة الأوضاع الاقتصادية وفقا للحالة الفلسطينية، وعليه رأى الباحث أن تكون الدراسة التطبيقية بعنوان أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين.

الحد الزماني : ١٩٩٦-٢٠٠٨.

٨- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات المحلية

- **دراسة أبو مصطفى (٢٠٠٩)، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.**

أوضحت الدراسة أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من مشكلة إعداد الموازنة العامة التي تتضمن النفقات والإيرادات ولعل أعظم مشكلة في إعدادها هي مسألة توفير التمويل لمقابلة النفقات العامة السنوية وتطرق إلى فشل السياسة المالية المتبعة وعدم مقدرة الدولة على مواجهة الإنفاق الجاري والحد منه الأمر الذي يؤدي إلى اتجاه الدولة إلى استخدام جزء من المساعدات المقدمة من منح وقروض لتغطية الإنفاق الجاري مما يؤدي إلى إخفاق مقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تنفيذ مشاريع تطويرية وفي حال استمرار العجز وعدم القدرة على مواجهته يؤدي

إلى سيؤدى إلي عجز الدولة عن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وعدم القدرة على تلبية احتياجات المواطن والعيش حياة كريمة.

- **دراسة مقداد (٢٠٠٩) واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية.**

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية ومواطن الضعف والقوة فيها وحجم الفائض أو العجز، وذلك عبر دراسة التقارير المالية دراسة مقارنة بين عدد من السنوات قبل وبعد الحكومة العاشرة بالإضافة إلى الحصول على البيانات الأولية عبر توزيع استبانه على الخبراء والأكاديميين والمعنيين.

وكان من أهم النتائج أن هناك ضعف في أداء الأجهزة الرقابية في الوزارات والمؤسسات الحكومية كما ,تتصف في معظمها بعدم النزاهة وعدم الحيادية مما ساهم في إهدار المال العام وزيادة حجم الإنفاق العام، كما أظهرت الدراسة أن هناك ضعفا في إدارة المال العام؛ مما ساهم في تقليل الإيرادات وزيادة النفقات.

ومن أهم توصيات الدراسة مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات والمنظمات الدولية بإلغاء سياسة التمييز بين قطاع غزة والضفة الغربية فيما يتعلق بالدعم المالي وتمويل المشاريع والبنية التحتية في قطاع غزةكما أوت بضرورة الحد من استفحال الغلاء مع مكافحة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، و تأمين الدعم الحكومي

للسلع الرئيسية.

دراسة وادي (٢٠٠٦) أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية.

بينت الدراسة أن التضخم كظاهرة اقتصادية يؤدي إلى الكثير من التغيرات الاقتصادية كزيادة الطلب الفعال على الموارد المتوفرة في الاقتصاد الوطني وزيادة كبيرة في معدلات الأسعار وأكدت الدراسة أن القوة الشرائية للنقود ليس ظاهرة جديدة وإنما تأثيرها يعم على اقتصاديات أغلب الدول فالتضخم كظاهرة اقتصادية تؤثر على الجانب الاقتصادي بشكل كبير.

وكان من أهم النتائج:أصبح اظهار أثر التضخم على القوائم المالية أمرا ضروريا وممكن تطبيقه عمليا كما أظهرت الدراسة أن التضخم يؤثر على الجوانب المالية فتعطي مخرجات مضللة مما يثير تساؤلاً حول حقيقة هذه القوائم المالية ، ومدى تعبيرها عن حقيقة نتائج الأعمال و المركز المالي للوحدات الاقتصادية لأن ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإصدار المزيد من الأرقام القياسية الملائمة التي يمكن استخدامها في تعديل عناصر وبنود القوائم المالية ، بالإضافة إلى توفير أي بيانات أخرى لازمة قد تلزم الجهات المعنية الأخرى

لعمل على وضع برامج مالية على الحاسوب لتعديل بنود القوائم المالية وفقاً لمحاسبة التضخم.

- **دراسة شادي (٢٠٠٤)، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات دور السياسة المالية المتبعة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومعرفة مدى تأثيرها علي القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

وكان من أهم النتائج: ان تحديد الأهداف والخطوط العريضة لسياسة النفقات العامة يمر بثلاثة مراحل: المرحلة الأولى تتم فيها رصد المشكلات، والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ويتم ذلك بناء على استعراض الأوضاع الاقتصادية والمالية التي تبين أداء الاقتصاد الفلسطيني.

بينت الدراسة أن هناك ارتفاع في حجم الانفاق الحكومي نتيجة تعثر عملية التسوية السياسة، وارث الاحتلال الاسرائيلي.

ومن أهم توصيات الدراسة إلى تخفيض الإنفاق الجاري حتى لا يتحمل القطاع الخاص عبء تمويله دون أن يستفيد من مردود هذه النفقات واعتبرت التضخم من أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في قطاع الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليه من انعكاسات كارتفاع في المستوى العام للأسعار وتفيد الدراسة بأن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثير على تلافي بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه.

- **أبو القمصان (١٩٩٨)، أزمة الإنفاق الحكومي الفلسطيني دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية.**

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق بكافة أنواعه ومن حيث تطور الإنفاق الحكومي حسب نوع الإنفاق وعن تطور إنفاق الموازنة العامة حسب التبويب الوظيفي وعن تطور إنفاق السلطات المحلية، توصل الباحث إلي تخفيض الإنفاق الحكومي حتى لا تتحمل الموازنة أعباء إضافية.

وكان من أهم النتائج: تعتبر السياسة المالية احد أدوات السياسة الاقتصادية لها أبعاد وتوجهات اقتصادية واجتماعية حيث تتحدد النسب في العلاقة وفقا للأهمية النسبية سواء للاقتصاد وبنائه ضمن البرامج المحددة من الناحية التنموية وتدخلها في المساهمة في تحقيق التوازنات الجارية وبالتالي التدخل في حل مشاكل اقتصادية مثل التضخم

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المادية والمالية والطبيعية المحدودة والتي تعتبر أساسية في تحديد معايير الأهداف في البرامج الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسة الاقتصادية العامة .

ومن أهم توصيات الدراسة: ضرورة ترشيد سياسة التوظيف في القطاع العام وذلك من خلال حصر التعيينات الجديدة في قطاعات التعليم والصحة والقضاء وفيما لا يمكن الاستغناء عنه لتسيير أعمال القطاعات الأخرى.

ب- الدراسات العربية:

- **دراسة دراوسي (٢٠٠٨)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.**

تناولت الدراسة تفسير مفهوم الإنفاق العام، بالإضافة لما له دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية منها، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأداة في التأثير على حجم العمالة، والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

وكان من أهم نتائج الدراسة: تبين أن الإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على الدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام إن السياسة الاتفاقية تميزت بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة

ومن أهم توصيات الدراسة: ينبغي ترشيد الانفاق العام عند معالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الانفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية، وأن الإنفاق العام الأكثر شفافية من شأنه أن يحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني.

- **هتهات، سعيد (٢٠٠٦)؛ دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر.**

تناولت الآثار الإيجابية التي يخلفها التضخم على فروع النشاط الاقتصادي، كما وتناولت سياسة القروض العامة بغرض تخفيض الإنفاق العام، كما وتطرقت إلى مفاهيم التضخم بشكل موسع وطرق علاجه والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

أهم النتائج التي توصل اليها البحث: بناءً على التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني، وتزيد حدته كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كمان أن الرقم القياسي العام للأسعار يبين الضغوط التضخمية التي تحدث داخل الاقتصاد الوطني.

أهم التوصيات التي توصل لها البحث: رفع القيود عن بعض بنود الانفاق العام والموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وبالمقابل الضغط على الانفاق العام الحكومي، غير المنتج، وهذا بمراجعة أساليب عمل الادارة، وترشيد قطاع التوظيف العام، وضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم ومحاولة قدر الامكان ادماج وايجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع، والقضاء على مظاهر الفساد الاداري والرشوة، والمحسوبية.

- **دراسة الجلال(٢٠٠٦)، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية.**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية السياسة المالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد تناولت تفسير التضخم كمشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية التي قد تؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد وتكبد الاقتصاد أعباء مالية متفاقمة، وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية وتوجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.

وكان من أهم النتائج: أن السياسة المالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة، واعتماد السلطات الحكومية على مصادر حقيقية غير تضخمية. ساهمت الزيادة في أسعار الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، نظرًا لاعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان من السلع والخدمات.

ومن أهم توصيات الدراسة: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة في قيمة المدخرات المحلية من خلال زيادة حجم الناتج المحلي ورفع معدلات نموه السنوية عن معدلات النمو السنوية للاستهلاك النهائي الكلي.

ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي، وبما يساهم في زيادة إنتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وبما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من التوسع في حجم الواردات من العالم الخارجي، وتشجيع الصادرات الوطنية وتوسيع قاعدتها، بصورة تؤدي إلى رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والتخفيف من حجم المديونية الخارجية والقضاء على المشاكل الناجمة عن تراكم المديونية الخارجية وتفاقم أعبائها.

ج- الدراسات الأجنبية:

- **Raja(2008), Palestinian Economy Regresses Policy Space Needed to End Decline.**
- **دراسة رجا (٢٠٠٨)، السياسات اللازمة في الاقتصاد الفلسطيني للحد من الوضع الراهن.**

هدفت الدراسة الى إبراز دور المجتمع الدولي في تكثيف دعمه للسياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني، كما وتطرقت الدراسة إلى عناصر الإنفاق العام

للسلطة الوطنية الفلسطينية كبند الرواتب والأجور كما وتطرقت إلى أثر الاعتماد على إسرائيل والى بروتوكول باريس الاقتصادي.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال عرضة للصدمات الخارجية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الاعتماد على إسرائيل.

من أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بأنه يجب تفعيل دور وحدات الرقابة على النفقات الحكومية في المؤسسات الرسمية، لتمارس دوراً رقابياً مهنياً لتحقيق الأهداف القطاعية المختلفة لتعحقيق النمو الاقتصادي الفلسطيني.

- **Brynen (2008), Public Finance, Conflict, and Statebulding, The Case of Palestine.**

- **.برينين (٢٠٠٨) المالية العامة والصراعات ومؤسسات الدولة ، الحالة الفلسطينية**

هدفت الدراسة الى تحديد دور المالية العامة لما لها من أهمية بارزة في الاقتصاد الفلسطيني

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن الإصلاح الاقتصادي أصبح يمثل حجر الزاوية في جهود الجهات المانحة ، وأن هناك سياسة اسرائيلية ممنهجة لخلق عراقيل أمام الاقتصاد الفلسطيني وأن وزارة المالية لم تستطيع السيطرة والرقابة على النفقات والايرادات الحكومية

من أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة أن على السلطة الفلسطينية تكثيف الضغوط على الجهات المانحة من أجل اصلاح وتنمية الاقتصاد الفلسطيني .

وأوصت أيضاً بضرورة ارتفاع حجم الصادرات لأن انخفاض الصادرات يعكس تآكل القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني.

- **The World Bank (2008), Health Financing Reform And The Rationalization Of Public Sector Health Expenditures.**

- **البنك الدولي (2008)، و إصلاح التمويل في وزارة الصحة وترشيد النفقات العامة في القطاع الصحي.**

.هدفت الدراسة الى تحديد دور النفقات العامة والتمويل في القطاع الصحي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وتحديد الاختلالات في تمويل الخدمات الصحية في القطاع العام

وكان من أهم النتائج أن كان لسياسة الاغلاق والحصار الممنهجة دور فعال في تضخم حجم النفقات العامة في قطاع الصحة نتيجة زيادة التوظيف في وزارة الصحة وزيادة متوسط الرواتب والأجور في الوزارة ولقد كان الصراع الأخير بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة ، واستمرار السياسات الأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية أثر سلبي كبير على الصحة العامة والحصول على الخدمات الصحية الأساسية والذي بدوره أدى الى زيادة الانفاق العام على قطاع الصحة، ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بضرورة ازالة العوائق وترشيد حجم النفقات العامة ومن ضمنها الانفاق على قطاع الصحة.

- **Boyce (2007), Public Finance, aid and post conflict recovery.**
- **بويس (2007)، المالية العامة، والمساعدات و الانتعاش في فلسطين.**

هدفت الدراسة الى تفسير دور النفقات العامة وعلاقتها بالموارد المحلية الاقتصادية وأثر النفقات الحكومية على ضمان التمويل المستدام في الاقتصاد الوطني، من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأنه بأنه يجب على الحكومة أن تكون قادرة على إدارة النفقات العامة بطريقة فعالة ومنصفة من خلال تخفيض هذه النفقات وتعبئتها على الموارد المحلية وتكون الحكومة قادرة أيضا على ضمان التمويل المستدام للمؤسسات كما وأكدت أنه لا يكمن دور الدولة على توفير السلع والخدمات العامة فقط وإنما يجب أن تستجيب إلى احتياجات الشعب ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة بأن يجب ازالة كافة القيود المفروضة على الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ويجب الأخذ

بعين الاعتبار سياسة الانفاق العام لما لها من دور فعال في حل المشاكل الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني.

٩- التعليق على الدراسات السابقة

تعتبر الأبحاث والدراسات السابقة لها أهمية كبيرة في توضيح موضوع السياسة الانفاقية وكيفية توزيعها وفق البنود المحددة لها كما تطرقت الدراسات السابقة إلى موضوع التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى الكثير من التغيرات كزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وانخفاض القوة الشرائية للنقود وسيتم معرفة أثر السياسة الانفاقية على التضخم وما هي الإجراءات المناسبة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من الانعكاسات السلبية لارتفاع الأسعار.

ويرى الباحث بأن الدراسات السابقة جاءت في صميم البحث حيث تحدثت جميعها عن السياسة الانفاقية كأحد الأدوات التي تستخدمها السلطة في علاج المشكلات الاقتصادية مثل التضخم

واتفق الباحث مع كافة الدراسات المحلية لأنها تحدثت عن سياسة النفقات العامة والأهداف والخطوط العريضة لسياسة النفقات العامة كما أثبتت الدراسات المحلية بأن هناك ارتفاع في حجم الانفاق الحكومي نتيجة تعثر عملية التسوية السياسة، وارث الاحتلال الاسرائيلي، وأختلف مع دراسة Jemes, Boyce في جزئية أن الحكومة قادرة على التمويل المستدام للمؤسسات وذلك لأن الوضع الاقتصادي في فلسطين غير مستقر فهو مرهون بالأوضاع السياسية فاذا كانت مستقرة قد يكون هذا الفرض ممكن أما اذا كانت الأوضاع الاقتصادية غير مستقرة فان ذلك يدل على أنه سيكون هناك صعوبة في القدرة على التمويل.

الفصل الثاني: السياسة الانفاقية والتضخم

١	المبحث الأول: مفهوم التضخم أنواعه وأثاره و طرق قياسه.....
٢	المبحث الثاني : مفهوم الإنفاق العام أهدافه أنواعه تقسيماته وأثاره.....
٣	المبحث الثالث: السياسة الانفاقية أدواتها أهدافها وأثرها على التضخم.....

الفصل الثاني
السياسة الانفاقية والتضخم

مقدمة:

تعاني معظم اقتصاديات البلدان النامية من مشكلة التضخم، وينتج عن مشكلة التضخم في الاقتصاد الوطني عدد من المشاكل كزيادة في الإنفاق العام، الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود وفقدان وظزيفة النقود كمخزن للقيمة، الأمر الذي يجعل الأفراد يتخلون بما لديهم من نقود.

يرتبط مفهوم السياسة الإنفاقية بمجموعة من الإجراءات والقرارات التي تستخدمها الدولة لتحديد النشاط المالي للدولة، والسياسة الإنفاقية تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحدد مدى تأثيرها في علاج المشكلات الاقتصادية، تستخدم السياسة الإنفاقية كأداة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم.

ودعم سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطنين والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الإنفاقية للدولة.

وستتم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي: المبحث الأول مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره وطرق قياسه، والمبحث الثاني ويتناول مفهوم الإنفاق العام أهدافه، أنواعه، تقسيماته، وأثاره، والمبحث الثالث يتناول السياسة الإنفاقية أهدافها، أدواتها، وأثرها على التضخم.

المبحث الأول
مفهوم التضخم أنواعه وأثاره و طرق قياسه

مقدمة:

تناولت العديد من الكتابات ظاهرة التضخم، حيث يختلف تعريفه باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه، فالمقصود بالتضخم في الفترة مابين الحربين العالميتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة.

ولكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد، إلى أن أصبح المقصود منه هو فائض النقد من السلع والخدمات، ومما لاشك فيه أن الأخذ بهذا المعنى قد تأثر بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين العالميتين.

وينتج عن مشكلة التضخم في الاقتصاد المحلى العديد من المشاكل الهيكلية الداخلية كالزيادة في الإنفاق العام، المؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يجعل الأفراد يتخلون بما لديهم من نقود، لانعدام وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

أولاً: مفهوم التضخم وخصائصه:

تعددت مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملحوظ في الأسعار، كأسعار السلع والخدمات، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل[١].

وهناك من عرف التضخم في التركيز على الأسباب المنشئة، أو المتسببة للتضخم مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر ومن أمثلة ذلك، عرف التضخم بأنه ناتج عن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدى إلى زيادة في المستوى العام للأسعار[٢].

كما عرف أيضا بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما الناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة[٣].

ولكن جميع التعريفات التي تناولت ظاهرة أو مشكلة التضخم تشير إلى ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد[٤].

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة للتضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار، بارتفاعات تفوق مستويات الأجور، وينتج هذا الارتفاع الملحوظ في الأسعار عن فائض الطلب في المجتمع بكميات تفوق كميات العرض، مما يؤدى إلى ظاهرة التضخم.

١-تصنيف مفاهيم التضخم:-

يقاس التضخم بالمستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستهلكة في بلد معين[5].

أ-التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم:

يتضح من خلال استعراض التعاريف الخاصة بالتضخم أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار، وخاصة في الفترة الزمنية للقرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومنها التعاريف المبنية على الأسس التالية:

١- النظرية الكمية النقدية:

فسرت المدرسة النقدية والاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم من ناحية نقدية، تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية فقط، وتعتبر النظرية الكمية للنقود من أولى النظريات التي حاولت كشف وتفسير ظاهرة تقلبات المستوى العام للأسعار[٦]، وهى تتمثل في مجموعة من الفرضيات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على قيمتها، فتعتبر هذه الفكرة

1 البكري، انس: صافى وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص١٩٧.
2. العصار، رشاد؛ الحلبي، رياض: النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار ضياء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص١٦٣.
3 عبد الرحمن، إسماعيل؛عريقات، حربي: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩، ص ١٤٥.
4 العصار، رشاد: الحلبي، رياض: مرجع سابق، ص١٦٣.
5 الوزني، خالد؛ الرفاعي، أحمد: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٥٠.
6 مجيد، ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،٢٠٠١، ص٢١٧.

قديمة، وذات تاريخ بعيد، فيرجع بعض عناصرها إلى كتابات الرومان، ثم تم إعادة صياغتها من خلال ما يعرف في التاريخ النقدي بما يسمى (ثورة الأسعار) وفي القرن السادس عشر تدفقت المعادن الثمينة إلى أوروبا بكميات كبيرة، خاصة بالبلدان التي اكتشفت القارة الأمريكية واستعمرت المناطق الغنية منها، حيث صاحب تدفق الذهب ارتفاع في الأسعار، مما دفع الاقتصاديون في ذلك الوقت إلي عملية البحث عن طبيعة العلاقة بين تدفق الذهب بارتفاع عام وشديد في المستوى العام للأسعار من حيث طبيعة وأسباب هذا الارتفاع، مما أدي إلى ظهور هذه النظرية بصيغة واضحة في نهاية القرن الثامن عشر على أيدي العلماء يودان وكنتيلون وهيوم[1].

٢ – الدخل والإنفاق:

عرفت هذه النظرية التضخم بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع في مستوى الأسعار، أي ارتفاع مستوى التضخم هذا على فرض بقاء كمية السلع الموجودة ثابتة، فبغض النظر عن أسباب الزيادة في الإنفاق، ووسائله فإن هذا المفهوم قد تم الاعتراض عليه بحيث إنه لا يمكن وصف الرواج، زيادة الدخل النقدي بحال الانتقال من الكساد إلى الرخاء، بأنه حالات تضخمية، لكن يمكن القول بان هذه النظرية افترضت ارتفاع الأسعار كلها في المجتمع نتيجة عن ارتفاع الدخل النقدي الوطني[2].

٣– العرض والطلب:

يعرف التضخم بوجود خلل توازني قائم بين كل من العرض والطلب، فعرف التضخم، بأنه زيادة في كمية الطلب عن كمية العرض مما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار[3].

كما أن بعض الاقتصاديين وضع شروطاً يجب توافرها للحكم على صحة هذا التحليل على كلمة التضخم، باعتبار الارتفاع في المستوى العام للأسعار ناتج عن الاختلال في كمية العرض، وكمية الطلب، بشرط أن يكون الارتفاع في الأسعار فجائيا وغير متوقع، حتى يمكن القول بأنه تضخميا، فهو يفترض انه لو أمكن توقع هذا الارتفاع السعري لأمكن تلافيه من قبل الأفراد، أو الحد من آثاره، مما لا يمكن تسميته والحكم عليه بأنه تضخميا، فمن أبرز هؤلاء الاقتصاديين العالم أبالينيرر (Abalenerer) والبعض الآخر من الاقتصاديين من اشترط أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصد بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع، وأسواق عوامل الإنتاج.

حيث بنى أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمفهوم التضخم بأنه الزيادة في الطلب النقدي عن العرض السلعي عند ثمن معين، فان الأسعار ستميل للارتفاع أي إذا كان هناك فائض في الطلب إيجابي، وفائض في العرض سلبي والعكس صحيح، تكون زيادة في سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

---

1 هتهات، سعيد: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي، ورقلة، ٢٠٠٦، ص ٢٨.
2 العصار، رشاد: الحلبي، رياض، مرجع سابق، ص١٦٥.
3مجلة النور:نجاح جزئي في المعركة ضد التضخم، العدد٤٠، بيت التمويل الكويتي ، الكويت، يناير ١٩٨٧، ص٥٦.

ويمكن الإضافة إلى انه هناك من المفكرين الاقتصاديين الذين طالبوا بنظرية العرض والطلب بحيث يعتبروها أساساً صالحاً في تحليلهم للظواهر التضخمية كسبب منشئ لها، منهم العالم بيرو والعالم كينز وفيمن وليرنر، حيث:

يعرف بيرو التضخم: بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات.

ويعرف كينز التضخم: بأنه زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج في حالة الاستخدام الكامل للموارد.

ويعرف فيمن التضخم بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة.

ويعرف ليرنر التضخم: بأنه زيادة الطلب على العرض[1].

رغم ذلك إن النظرية لم تخلُ من الانتقادات الموجهة إليها حول بعض الغموض الموجود في تفسيراتها ومن بين هذه الانتقادات:

اذا كان هناك فائض في الطلب ايجابي أو سلبي، وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق أو المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب.

في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع فيه دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل يحكم هذا بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار.

كذلك ما هو المقصود بارتفاع الأسعار، وهل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج أو كلا السوقين[2].

لا يفرق بين ارتفاع وانخفاض الأسعار الناتج للمزيد من التطوير بالتالي عدم المقدرة لتفسير أعراض التضخم[3].

٤- خصائص ومظاهر التضخم:

عرف ميلتون فريدمان صاحب هذا المعيار التضخم بأنه كالمخدر الذي يسري مفعوله بشكل بطئ أو رويدا، فهو يبدأ بمعدل (٢%) ليرتفع إلى (٦%) وقد يصل إلى (١٠%) أو أكثر، ولكن السير بركابه، بدلا من محاربته، هو تأجيل لليوم العصيب، يكون على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلاما، والتضخم ليس متغيرا اقتصاديا يمكن التعرف عليه بذاته كبقية المتغيرات الأخرى مثل (الناتج القومي، الناتج المحلى، الدخل الفردي، الدخل القومي، الادخار، الاستثمار ...الخ) فيتضح انه ظاهرة مركبة تتمثل بحالة من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث يصبح تيار النقود أو الطلب على السلع والخدمات أكبر بشكل متواصل، وربما متزايد من قيمة الحجم المتاح، واتفق ميلتون فريدمان مع وجهة النظر النقدية، حيث ذهب البعض أيضاً إلى القول بأن التضخم يمثل

1 عناية، غازي: التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٠.
2 هتهات سعيد: مرجع سابق، ص٣.
3 Reisman, George, Money and Financial Market, Pepperdine University, bsm 477, Graziadio, 2005, p3.

المركز أو الموقف الاقتصادي الذي لا تستطيع فيه الأشخاص كالأفراد والمشروعات والحكومة أن تتصرف بطريقة نقدية رشيدة نتيجة تواجد الحجم الضخم من النقود[1].

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها، لذلك أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يقصد به الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، بشرط أن يكون دائم ونهائي ومستمر[٢].

ويتبين بأن التضخم هو ظاهرة اقتصادية ناجمة عن فشل استخدام السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المنشودة، فالتضخم هو الزيادة في كمية النقد المتداول التي تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في الطلب من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

ثانيًا: أنواع التضخم طبقا لمعاييره:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها، إذ إن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً[٣]، وفي ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:-

١- معيار حدة الضغط التضخمي:

ينقسم وفقًا لهذا المعيار إلى ما يلي:

أ- التضخم الجامح:

يعد هذا النوع من التضخم من أخطر أنوع التضخم وأشدها ضررًا على الاقتصاد الوطني؛ وذلك للارتفاع السريع والمتوالي في المستوى العام للأسعار وبشكل ملحوظ، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير[٤]، فقد أطلق على هذا النوع من التضخم اسم الدورة الخبيثة للتضخم، لأنه يحدث نتيجة لارتفاع الأسعار، بشكل كبير الأمر الذي يقود إلى زيادة الأجور بما ينسجم مع الارتفاع في الأسعار وكذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات الإنتاجية، ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص مما بحوزتهم من نقود[٥]، واستبدالها بعملات أخرى، أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة

1 الصعيدي، عبد الله: النقود والبنوك، جامعة عين شمس، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص٢٧٣-٢٧٤.
2 خلف، فليح: النقود والبنوك، دارا الكتاب العالمي، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص١٧٢.
3 مانسفيلد، ادوين ؛ ناريمان بيهرافس: علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢، ص٢٠٦.
4 خلف، فليح: مرجع سابق، ص١٧٣.
5 العصار، رشاد؛ الحلبي، رياض: مرجع سابق، ص١٦٤.

المدخرات القومية، فمن المسببات لهذا النوع من التضخم هو الإفراط في عرض النقود، ونقص عرض السلع الناجم عن حالات الحروب، والاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية[1].

ب- التضخم المتوسط "التضخم غير الجامح:

تكون الآثار الناجمة عن هذا النوع من التضخم أقل خطورة على الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالتضخم الجامح بحيث يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار لكن بمستوى أقل في ارتفاعها عن التضخم الجامح، مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تمامًا بالعملة الوطنية[2].

ج- التضخم البطئ أو الزاحف:

في ظل هذا النوع من التضخم يتزايد معدل التغير في الأسعار ببطء شديد وبشكل غير ملموس فترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيا وبمعدلات منخفضة وتستغرق فترة زمنية طويلة[3].

وينشأ هذا النوع من التضخم عند خروج الاقتصاد من مرحلة الكساد إلى مرحلة النمو الاقتصادي.

٢- معيار مصدر التضخم:

يمكن التمييز وفقًا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما:

أ- التضخم من جانب الطلب:

يقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات[4] حيث ينجم عن هذا النوع من التضخم اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظرًا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار[5].

---

1 الروبي، نبيل: نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٢٩.

2 حداد، أكرم؛ هذلول، مشهور: النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص١٩٦.

3 علي، عبد المنعم؛ العيسى، نزار: النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٤، ص٤٤٨.

4 وادي، مدحت: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٦، ص٣٧.

5 نفس المرجع، ص٦٠ .

شكل رقم (١)

آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)

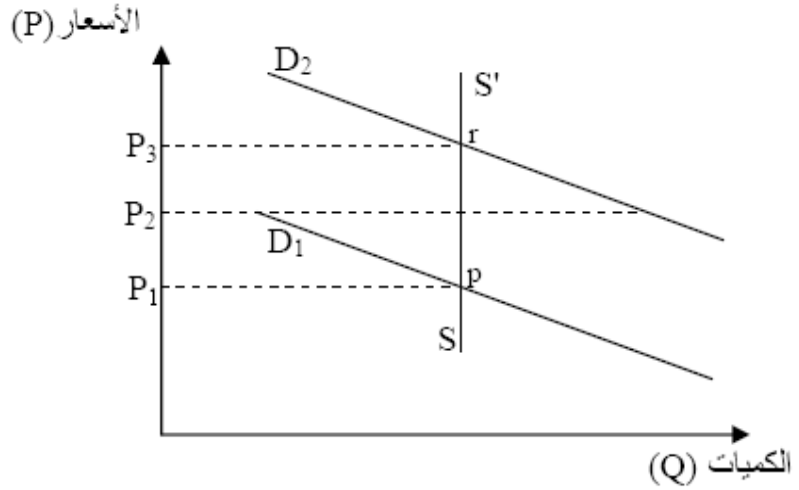

نلاحظ من خلال الشكل بأن المستقي(sōs) الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي(كمية ثابتة) وهذا نظرا لعدم مرونة الانتاج في حالة التشغيل الكامل، وإذا كان المستقيم (D1) يعبر عن الكميات المطلوبة، فإن المنطقة P في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن.

وفي حالة انتقال منحنى الطلب تظهر ما يسمى بالفجوة التضخمية (pr) والتي تعكس فائض النفقات الكلية عن العرض الكلي ، لأن هذا الأخير لا يمكن أن يرتفع، ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب.

لكن في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، وإن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على الاستجابة للتغير في حجم الطلب، وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابله زيادة في الإنتاج (الكميات المعروضة)، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

لقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم إلا أن هذه الآراء تتفق في الأسباب والعوامل المؤدية إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة من السلع والخدمات[١].

ب- التضخم من جانب العرض:

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبةٍ تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، فيترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار[٢].

ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج، حيث إن الزيادة في

1 الشبول، نايف: التضخم في الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين الشمس، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة،١٩٨١، ص ١٠.
2 عناية، غازي: مرجع سابق، ص٥٣.

نفقات الإنتاج تعود غالبًا إلى الزيادة في معدلات الأجور[1].

ويتبين أنه في حال ارتفاع التكاليف (تكاليف المواد الأولية) ينتج عنه ارتفاع في مستويات الأسعار الذي يدفع العمال بمطالبة أرباب العمل برفع أجورهم، مما يدفع أصحاب العمل برفع الأسعار مما يؤدى إلى حالة من التضخم الناتج عن التكاليف[2].

وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها:-

عدم التدخل الحكومي للحد من الزيادة في مستويات الأسعار، ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، بصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطًا كبيرًا على الأسعار في البلد المستورد[3].

يتبين أن الإرتفاع في مستويات الأسعار ينتج عن عدة أسباب من أهمها اختلال التوازن بين كل من كمية الطلب وكمية العرض، بحيث يكون هناك زيادة في كمية الطلب مما يسبب نقص في كمية العرض، وناتج عن ارتفاع نفقات الإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور الذي بدوره يؤدي إلى الارتفاع في مستوى الأسعار.

٤- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتحدد الاتجاهات التضخمية وفقًا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم الاقتصادي كينز إلى ما يلي:

أ. التضخم في أسواق السلع:

يمكن التفريق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع:

- التضخم السلعي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات سلع الاستهلاك، وذلك من خلال الزيادة في النفقات الإنتاجية للسلع الاستثمارية على السلع الادخارية، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الاستهلاك[4].
- التضخم الرأسمالي: يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، مما يؤدى إلى تحقيق أرباح قدرية في قطاعي الاستهلاك والاستثمار[5].

1 الغولي، أسامة؛ شهاب، مجدي: مبادئ النقود والبنوك، الإسكندريه، دار الجامعه الجديدة للنشر، ١٦٦٧، ص٨٥.
2 مجيد، ضياء: مرجع سابق، ص٢٢١.
3 مجيد، ضياء: مرجع سابق، ص٢٢١.
4 عناية، غازي: مرجع سابق، ص٦٠ .
5 المرجع السابق، ص٦٠.

ب- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

فرق كينز بين نوعين آخرين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

١- التضخم الربحي: ناتج عن زيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباحًا في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار، كما يتبين بأن هناك عدد قليل من النظريات التي تناولت آثار التضخم على مستويات الربح حيث إن هناك دراسة للاقتصاديين Benabou و Gertner يقدما دراستهم عن تكلفة المنتجين وعن الأسباب المؤدية إلى التقلبات في مستويات الأسعار، حيث إن المستهلكين يبحثون عن اقل الأسعار عند ملاحظتهم بارتفاع الأسعار، فإنهم يحاولون البحث عن المنتجات ذات الأسعار المنخفضة، فزيادة التضخم تؤدي بالمستهلك، إلى زيادة خيارات البحث، فكفاءة السوق تعتمد بشكل أساسي على عملية بحث المستهلك فمثلا إذا كان هناك سوق أو حتى اقتصاد يسوده الغموض وارتفاع الأسعار والذي يدفع البائعين إلى زيادة الأسعار، بالتالي ارتفاع هامش الربح من جانب المنتجين الناتج عن ارتفاع الأسعار[١].

٢- التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع أجور العمال، فقد قسم كينز الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك، وأسواق سلع الاستثمار[٢].

فعندما تتعادل أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار تنشأ حالة من التوازن التي تتصف بالاستقرار في الأسعار فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ عند تعادل النفقات.

٥- معيار إشراف الدولة على الأسعار:

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار والتأثير فيها، ووفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم[٣].

أ. التضخم الظاهر أو الصريح:

ترتفع الأسعار بهذا النوع من التضخم بصورةٍ مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو للحد منها، ووفقًا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار تتم بصورةٍ تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين كل من العرض و الطلب[٤].

وبالإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، يظهر هذا النوع في شكل ارتفاع في الأسعار ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات التي تتمتع بالمرونة.

---

1 الشبول، نايف: مرجع سابق، ص٨١.
2 عناية، غازي: مرجع سابق، ص٦٠.
3 عناية، غازي: مرجع سابق، ص٥٦.
4 الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٢٦.

ويمكن القول أن هذا النوع من التضخم بأنه ارتفاع المستوي العام للأسعار بنسبة أكبر من ازدياد التداول النقدي فمطالبة العمال برفع معدلات أجورهم بناءا على ارتفاع الأسعار في قطاعاتهم الإنتاجية يدفع المستثمرين، والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية تكاليف الإنتاج المرتفعة ومنها ارتفاع الأجور، فينتج عن ذلك ارتفاع السلع الاستهلاكية، مما يجعل توجه المنتجين لزيادة منتجاتهم مما يوفر لهم أرباحا أكثر، بالتالي يطالب العمال من جديد بارتفاع أجورهم، فضلا عن اندفاع المنتجين في القطاعات الأخرى كقطاعات الزراعة، وإنتاج المواد الأولية إلى رفع أسعار منتجاتهم، مما يؤدى ذلك إلى تراكم الارتفاع في المستوي العام للأسعار، وانخفاض القيمة النقدية للنقود المتداولة، مما يتسبب في انخفاض قوتها الشرائية . فهذا بدوره يجعل الأفراد سواء كانوا منتجين أو مشترين للتخلص لما لديهم من نقود نظرا لفقدان قيمتها كوسيط للتبادل، واختزان للقيم، مما يغرق السوق بكميات هائلة من النقود مما يدفع البائعين لعرض سلعهم للحصول في مقابلها على النقود.

ب. **التضخم المكبوت:**

يتسم هذا النوع من التضخم بخاصية أساسية وهى بأنه غير مصاحب للارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار[1].

ويرجع السبب في ذلك لتدخل الحكومة في اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في منع ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مثل تجميد الأجور، وتثبيت الأسعار على عمليات الشراء والبيع، والإشراف على بيع السلع بأسعار تقل عن أسعارها السوقية وخاصة أسعار السلع الضرورية، وتقوم الحكومة بتقديم المنح والإعانات إلى المنتجين، أو تخفيض الضرائب المقررة عليهم ليتمكنوا من المحافظة على أسعار منتجاتهم، ورغم عدم تغير المستوى العام للأسعار، فإنه يقال أن هناك تضخماً مكبوتاً، لأنه سوف يتحول إلى تضخم سافر عندما توقف الحكومة العمل بمثل هذه الإجراءات أو التدخل في سير حركة الأثمان.

ويتبين أن تدخل الحكومة لم يقض على ظواهر التضخم ولم تقصد القضاء عليها، وإنما هدفها منع استمرار الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع[2].

ثالثًا: قياس التضخم

يمكن قياس التضخم بناءا على مقاييس شائعة الاستخدام وهي:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- الرقم القياسي لأسعار المنتج.
- الرقم القياسي لمكمش ((Deflator)) أسعار الناتج القومي الاجمالى.

1 العنانى، حمدي: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٦٨.
2 عناية، غازي: مرجع سابق، ص ٥٦.

- الفجوة التضخمية.

وفيما يلي نتناولها كالتالي:

١- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأنه الرقم الذي يعكس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات التي تقوم بشرائها الأسر، ويعتبر هذا الرقم من أكثر المؤشرات استخداما للتعرف على أثر تغيرات الأسعار على المستهلك[1] كما هو أداة قياس تطور مجموع أسعار السلع والمنتجات المصنعة[٢].

ولقياس هذا الرقم يجب تحديد مجموعة السلع والخدمات التي تعكس النمط الاستهلاكي لهذه الأسر، ثم تحديد نفقة شراء هذه المجموعة خلال فترة زمنية معينة وليكن سنة مثلا ومقارنته بنفقة شراء نفس المجموعة السلعية خلال سنة الأساس باعتبارها تعادل (١٠٠%)[٣].

٢- الرقم القياسي لأسعار المنتج:

يشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس له أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياسا غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن المواد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية. فأي تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك[٤].

٣- الرقم القياسي لمكمش الناتج القومي الإجمالى:

يتلافى هذا الرقم عيوب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو رقم قياسي يستخلص من النسبة بين الناتج القومي النقدي والناتج القومي الحقيقي، كما نعلم أن الناتج القومي الإجمالى يمكن قياسه بمجموعتين مختلفتين للأسعار هما:

تقييم الناتج القومي الإجمالى بالأسعار السوقية خلال فترة تدفقه، وهو ما يعرف بالناتج القومي النقدي أو الاسمي، وتقييم الناتج القومي الإجمالى بالأسعار الثابتة، أي باستخدام أسعار سنة معينة يتم اختيارها، وتسمى النسبة بين الناتج القومي النقدي و الناتج القومي الحقيقي اصطلاح الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي، إضافة إلى أن الرقم القياسي لسعر مكمش الناتج القومي يعتبر أفضل كثيرا من المقياس السابق[٥].

ويرى الباحث أن رغم اختلاف مسمى ومضمون المقاييس الثلاث، إلا أنها جميعا تهدف إلى تحديد مستوى التضخم، والمستوى العام للأسعار في المجتمع.

---

1 العناني، حمدي: مرجع سابق، ص٦٢.
2 شمس الدين، عبد الأمير: أصول الاقتصاد الكلى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٩، ص٢٩٢.
3 العناني، حمدي: مرجع سابق، ص٦٢.
4 السمهوري، محمد، إقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الأزهر، الطبعة الثانية، فلسطين،٢٠٠٠، ص١١٢.
5 حداد، أكرم؛ هذلول، مشهور: مرجع سابق، ص٢٠٢.

٤- الفجوة التضخمية:

الإجمالي حيث أن السياسات المالية تبدو هي الطريق المستقيم في هذا السياق وكل ما يستلزمه الأمر هو تغير مالي الذي يمكن أن ينقل منحنى الطلب الكلي في الوقت المناسب إلى الاتجاه الصحيح من أجل إزالة الثغرة في الناتج القومي الإجمالي[١].

تعد الفجوة التضخمية عند كينز من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في بحثه عام ١٩٤٠ بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب، ويهدف استخدام الفجوة التضخمية الى قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بكتابة القوة الدافعة في جهاز التضخم وحاول في نفس الوقت أن يقدرها حسابيا بوحدات نقدية، لمساعدة السلطات النقدية والمالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة[2].

وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض العرض في أسواق عوامل الإنتاج أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذي تم تلافيه في تحليل المدرسة السويدية للفجوة التضخمية المقدرة والتي اعتبرتها كنتيجة لاختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث نتيجة الزيادة المتوقعة في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع من السلع والخدمات[٣].

أ- المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية

١- معيار فائض المعروض النقدي:

تقاس الفجوة التضخمية وفقًا لهذا المعيار بمقدار الفرق بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، يمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقًا لهذا المعيار بالمعادلة التالية[٤]:-

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث إن:

- G تمثل الفجوة التضخمية .
- Δ M تمثل التغير في عرض النقود .
- M تمثل كمية النقود .
- GNP تمثل الناتج القومي الإجمالي .

1النقاش، غازي: المالية العامة، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٧٩.
2 الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٢٣٩.
3 الشبول، نايف: مرجع سابق، ص٤١.
4 الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٢٤١.

- ΔGNP تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي .

٢- معيار فائض الطلب الكلي:

يمكن قياس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار، من خلال الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلى بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة[١].

تعبر الفجوة التضخمية عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلب، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى[٢]، ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعنى ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ويمكن صياغة فائض الطلب وفقًا للمعادلة التالية [٣]:-

$$Dx = (Cp+Cg+I+E) - y \quad .....(1)$$

حيث إن :

- Dx تمثل إجمالي فائض الطلب.
- Cp تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.
- Cg تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.
- I تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.
- E تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.
- Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

بناءً على هذا المعيار فانه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وبين الزيادة في كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[٤].

٣- معيار معامل الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض في

---

1 نفس المرجع السابق، ص٢٤١.
2 البريكان، سعود: الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ٢٠٠٦، ص٣٠.
3 الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٢٤١.
4 زكي، رمزي: التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٩٥-١٦٠.

الطلب مما يدفع الأسعار الى الارتفاع، يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية[1]:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث إن:

- B معامل الاستقرار النقدي
- ΔM تمثل التغير في كمية النقود.
- M تمثل كمية النقود.
- Δ Y تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.
- Y تمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقًا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر B الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل موجبًا، فإن ذلك يؤكد على B من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي يدلل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب[2].

يرى الباحث بأن جميع المعايير السابقة جاءت بهدف قياس الفجوة التضخمية، فقد جاء فائض المعروض النقدي وفائض الطلب النقدي كل على حدة ولكن معيار الاستقرار النقدي جاء ليربط بين المعيارين السابقين ليدرس كيفية الاستقرار النقدي عند تساوي نسبة التغير وكمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي المتعلق بالطلب الكلي.

رابعاً: آثار التضخم:

١- الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي:

-ارتفاع الأسعار ويترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة.

[1] الجلال، أحمد: دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٣٢.
[2] الوادي، محمود؛ وأخرون: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٧٤.

–ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

أ- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم:

يترتب على التضخم انخفاض قيمة النقود وإضعاف ثقة الأفراد في العملة، وفقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، مما ينتج عن ذلك ميل الأفراد للاستهلاك وانفاق ما لديهم من نقود وانخفاض ميلهم للادخار، طالما هناك انخفاض مستمر للنقود، فقد يؤدى التضخم إلى انخفاض الادخار النقدي ويشجع على الادخار العيني أي الاحتفاظ بالسلع على شكل عملات أجنبية تتمتع بنوع من الاستقرار النسبي بدلا من النقود بالإضافة إلى الاحتفاظ في صورة عملات ذهبية وأجنبية، كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقًا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، على أن الجانب الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية، والمستمرة في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة[1].

وبناءً على ذلك فإن التضخم يؤدى إلى زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدورة إلى تفاقم الضغوط والفجوات التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث إن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار[2].

ب- اختلال ميزان المدفوعات:

يزداد تأثر ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية ووضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدوث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها[3]، مما يؤدي إلى الزيادة في معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبًا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يخفض من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة

1 الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٣٣٧.
2 زكي، رمزي: مرجع سابق، ص٦٠١-٦٠٢.
3 الروبي نبيل: مرجع سابق، ص٣٤٥.

التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج، وذلك بسبب انخفاض أسعار السلع الأجنبية بالمقارنة بأسعار السلع المنتجة محليًا[1].

ج- توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية العمل على توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، من أجل توفير مختلف السلع سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع استثمارية.

فيبرز دور الحكومة في وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، وذلك بهدف تحقيق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، غير أن التضخم يقف حاجزاً دون تحقيق ذلك، فزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وبالتالي تحقيق الأرباح للمنتجين، فأصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تحقق لهم أرباحًا طائلة، التي تتميز بسرعة دوران رأس المال، أما المنتجون يفضلون الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية بسبب زيادة الطلب الكلى عليها.

والتضخم له تأثير كبير على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظرًا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات ومشاكل مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل تلك المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلبًا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية[2].

٢- الآثار الاجتماعية للتضخم:

يؤثر التضخم على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

أ- إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات:

يؤدي التضخم إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، وإلى سلخ جزء من القوة الشرائية الخاصة بأصحاب الدخول الثابتة، كما انه يعتبر بمثابة فرض ضرائب جديدة لم يصوت عليها احد هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن التضخم يزيد من دخول بعض فئات بالمجتمع مثل المضاربين،

1 الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص٣٤.
2 الجلال، أحمد: نفس المرجع السابق، ص٣٥.

والذين يتعاملون في السوق السوداء دون أن تقدم تلك الفئات أية خدمات مقابل تلك الزيادة التي حصلت عليها[1].

يتأثر دخل الأفراد بالمجتمع بشكل كبير نتيجة التضخم في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظرًا للأرباح الطائلة التي يحققونها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعاره[2].

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم[3].

يعتبر احتدام التمايز الاجتماعي في أي اقتصاد من أسوأ الآثار الاجتماعية التي تنشأ بين الطبقات، فهناك طبقات اجتماعية تزداد ثراء على ثرائها والعكس من ذلك، أي طبقات تزداد سوءاً على حالها، فهذا التمايز يطلق عليه التمايز الرأسي، وبالإضافة إلى ذلك هناك تغيرات محسوسة تحدث بالأوضاع النسبية للشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة يطلق عليه مصطلح التمايز الأفقي[4]، ويمكن القول بأنه ينتج على التمايز الاجتماعي حدوث خلل بالبنيان الاقتصادي القومي بحيث تتغير العلاقات النسبية للطبقات فيما بينها وبين الشرائح الاجتماعية المكونة لها، فالتضخم يؤدى إلى ثراء الفئة، فئة المنتجين نتيجة للعوائد و الأرباح المتحققة من ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب الكلى على السلع بالمقارنة مع الفئة الثانية، فئة أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب معاشات التقاعد نظرًا لانخفاض الدخول النقدية تظهر ظاهرة التمايز الطبقي، فتظهر حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية [5]، حيث يؤدى ذلك إلى تعطيل الإنتاج، وزيادة نسبة الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك تفكك اجتماعي وبالتالي انهيار النظام الاقتصادي.

ب- أثر التضخم على المديونية:

يعتبر التضخم له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد فانه يساهم في تفشى قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية ، ويمكن أن تهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المالي بأكمله، ومن ناحية أخرى ، يمكن السيطرة عليه ضمن حدود معينة ، من خلال تصميم أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية، قان الارتفاع المستمر في الأسعار يستفيد المدين ويضار الدائن، لأن المدين يقترض مبالغ محددة التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، وفي انخفاض الأسعار يستفيد الدائن ويضار المدين، لأن الدائن يلتزم باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان[6]

1 العصار، رشاد: مرجع سابق، ص١٦٦.
2 زكي، رمزي: مرجع سابق، ص٥٨٢.
3 الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص٣٦.
4 Jemes, Boyce, public finance, aid and post confect recovery, September 2007, p49.
5 الجلال، أحمد: المرجع السابق، ص٣٦.
6 مدحت، وادي: مرجع سابق، ص٤٠.

المبحث الثاني
مفهوم الإنفاق العام أهدافه أنواعه تقسيماته وأثاره

مقدمة المبحث:

يتعلق مفهوم السياسة الإنفاقية بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية لتحديد النشاط المالي للدولة، والسياسة الإنفاقية تمكن الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحدد مدى تأثيرها في علاج المشكلات الاقتصادية.

مما تقدم فإن السياسة الإنفاقية تعني استخدام الحكومة للإنفاق العام لمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا تتضح حقيقتان:

١. أن السياسة الإنفاقية هي عبارة عن أداة تستخدمها الدولة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام.

٢. أن الهدف الأساسي المالي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي محاربة التضخم.

حيث تعتبر السياسة الإنفاقية أحد أهم المحاور الرئيسية للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة.

تهدف النفقات العامة إلى معرفة مدى تأثيرها على حياة المواطنين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الإنفاقية للدولة.

أولاً: مفهوم الانفاق العام:

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة فقد تطورت النفقات العامة في مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنها في ظل الدولة المنتجة[1] فيعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[2].

بمعنى أنه مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة[3].

ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة مبلغ نقدي، العنصر الثاني هو صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة، والعنصر الثالث هو أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام.

ولنناقش الآن العناصر الثلاثة لأركان النفقة بقصد التوصل إلى تحديد المفهوم الصحيح للنفقة العامة[4].

١- الإنفاق العام مبلغ نقدي:

تتخذ النفقة العامة طابعاً نقدياً يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها للحصول على الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية والخدمات التي تحتاجها للقيام بأنشطتها العامة كدفع رواتب وأجور الموظفين سواء مدنيين أو عسكريين ودفع جميع مستحقاتها، ونقصد بالنفقة العامة أن تكون نفقة عامة لا تدفعها الدولة بصورة عينية، كتقديم خدمات مقابل ذلك تتخذ النفقة العامة عادة صورة نقدية تتمثل فيما تدفعه الدولة والهيئات العامة[5].

ويمكن القول أن الموارد غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها إجباريا وبدون مقابل مثل السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية، مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها، فهذا لا يدخل في إطار النفقات العامة[6].

فاشتراط النفقة العامة شكلا نقديا جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي من أهمها[7]:

- أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، بعد اندثار نظام المقايضة، ولو أن ذلك ليس بشكل نهائي.
- تخلي الدولة عن عنصر القوة (عمل السخرة والإستيلاء الجبري) وانتشار الأفكار الديمقراطية.

---

1 الخطيب، خالد؛ شامية، أحمد: أسس المالية العامة، دار وائل للنسر والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص٥١.
2 الحاج، طارق: المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص١٢٢.
3 عبد الفتاح، عبد المجيد: اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، ١٩٩٠، ص٤٣.
4 مسعود، دراوسى: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص١٦٠.
5 عبد الفتاح، عبد المجيد: مرجع سابق، ص٤٣.
6 شهاب، مجدي: أصول الاقتصاد العام، دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص١٩٣.
7 الخطيب، خالد؛ شامية، أحمد: مرجع سابق، ص٥٤.

– تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

– تفعيل عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها للأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية[1].

٢–صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها:

يشترط على النفقات العامة أن يكون المنفق عليها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للمنفق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أم خاصة.

ويقصد بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص المعنوي الذي ينظم علاقات وقواعد القانون العام بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين[2].

وبناء على ذلك فإن النفقات العامة هي التي تقوم بها الدولة باختلاف أشكالها فلا تندرج النفقات التي يقوم بها أي من الشخصيات الخاصة سواء كانت شخصية طبيعية أو اعتبارية بهدف إشباع حاجة خاصة ضمن النفقات العامة[3] ويدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنويين، والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضا نفقات المشروعات العامة[4].

٣– أن يكون الهدف من النفقة تحقيق المنفعة العامة:

لاتعتبر المنفعة عامة بغياب هذا الركن حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من المنفعة العامة تتعين بتحقيق النفع للمجتمع وتحقيق مصلحة عامة[5].

ويمكن الإضافة إلى انه اتسع مفهوم النفع العام لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ، فعلى سبيل المثال يسعى الإنفاق العام لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات سواء كانت نقدية أو عينية، مثل الإعانات التي تمنح للعمال والموظفين وقد يكون الهدف من الإنفاق العام أيضا تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشكلة البطالة، وتحقيق التنمية الإقليمية من خلال انتشار مناطق عمرانية جديدة [6].

ويمكن الإشارة هنا في حال انتفت صفة النفع العام من النفقة العامة، فإن الإنفاق لا يعد نفقة عامة ولا يسعى لتحقيق مصلحة عامة[7].

وإذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساووا كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة[1].

---

1 مسعود ، دراوسى: مرجع سابق، ص١٦١.

2 دراز، حامد: مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، ١٩٧٢، ص ٣٨٤.

3 ناشد، سوزي: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنسر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٩.

4 مسعود، دراوسى: مرجع سابق، ص١٦١.

5 ناشد، سوزي: الوجيز مرجع سابق، ص٣٣.

6 عثمان، سعيد: مقدمة في الاقتصاد العام مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٤٤٨.

7عبد المجيد، عبد الفتاح: مرجع سابق، ص٤٧.

ثانيًا: تقسيمات النفقة العامة:

تستند النفقات العامة في مجملها من الناحية النظرية والتطبيقية إلى المعيار الاقتصادي الذي يتم الاعتماد عليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية.

وسنتطرق إلى المعيار الاقتصادي بالاستناد على عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة فمن أهم تلك المعايير[٢]:

١- **النفقات الحقيقية:** يقصد بالنفقات الحقيقية التي تؤدي إلى تنمية الإنتاج القومي الجاري بشكل مباشر فهناك من يسميها بالنفقات المنتجة، لأن الدولة تحصل مقابلها على سلع وخدمات، فعلى سبيل المثال الرواتب والأجور، والإنفاق على التعليم والصحة والاستثمار العام و تتضمن النفقات الحقيقية نوعين من النفقات:

أ- النفقات الحكومية الرأسمالية[٣]:

تؤثر النفقات الحكومية الرأسمالية على الإنتاج القومي من خلال رفع مستوى الطلب الفعال ويؤدي ذلك إلى حث المنشآت الإنتاجية على زيادة الإنتاج فمثال ذلك الإنفاق على مشروع البنية التحتية من طرق وكباري وجسور وسدود.

ب-النفقات الحكومية الاستهلاكية:

تتضمن النفقات الاستهلاكية مشتريات الحكومة من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة والقيام بالوظائف التقليدية للدولة بصفة عامة، والوظيفة الإدارية بصفة خاصة.[٤]

٢- النفقات التحويلية:

هي تلك النفقات التي لا تؤدى إلى زيادة الناتج القومي مباشرة ، فتتمثل أثرها في تحويل القوة الشرائية، أو تحويل مبالغ نقدية بين الأفراد والجماعات، أي أن أثرها يتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي، ويمكننا أن نطرح مثالا للنفقات التحويلية بالإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات، بهدف إعادة توزيع الدخل[٥].

وتنقسم النفقات التحويلية حسب طبيعة أهدافها إلى نفقات تحويلية اقتصادية وأخرى اجتماعية:

---

1 مسعود، دراوسى: مرجع سابق، ص ١٦١.
2 عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص ٤٥٥.
3 المرجع السابق، ص ٤٥٥.
4 عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص٤٧٧.
5 حشيش، عادل: أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص٦٧.

أ- النفقات التحويلية الاقتصادية:

تهدف النفقات التحويلية الاقتصادية إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، ومثال ذلك ما تقدمه الدولة من إعانات لبعض المنشآت الإنتاجية لتكفل لها حد أدنى من العائد لتتمكن من الاستمرار في العملية الإنتاجية[1].

ب- النفقات التحويلية الاجتماعية:

تدفع النفقات التحويلية الاجتماعية نقداً أو عيناً بدون مقابل لبعض المشاريع و الأفراد أو الطبقات في المجتمع بهدف تخفيض النفقات الانتاجية وتحقيق البعد الاجتماعي ومثال لذلك الإعانات التي تمنح لموظفي الدولة، ولأصحاب العائلات كبيرة العدد ومحدودة الدخل[2].

٣- ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابها:

جذبت هذه الظاهرة انتباه الاقتصاديين، التي تعد من الظواهر الموجودة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية.

توصل العالم الألماني فاجنر بدراسته إلى انه كلما تحقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فان ذلك يتبع باتساع النشاط الاقتصادي بالدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي[3].

لفت العالم الألماني فاجنر الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد قيامه بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها بالدول الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في القرن التاسع عشر[4]، ليتوصل بأن هناك اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة نتيجة للتطور الاقتصادي الذي يحدث بها[5].

صاغ فاجنر ما توصل إليه في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر.

ويمكن توضيح قانون فاجنر في الرسم البياني التالي:

1 عبد المجيد، عبد الفتاح: مرجع سابق، ص٦٦.
2 الصعيدي، عبد الله: مبادئ علم المالية العامة ، كلية شرطة دبي، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٠، ص٦١.
3 العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٢، ص١٠٥.
4 مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تصدر عن جامعة مؤتة، العدد الرابع، كانون الأول، الأردن، ١٩٩٢، ص٥٥.
5 المرجع السابق، ص١٠٥.

شكل رقم (٢)

الشكل يوضح متوسط الدخل الفردي الحقيقي

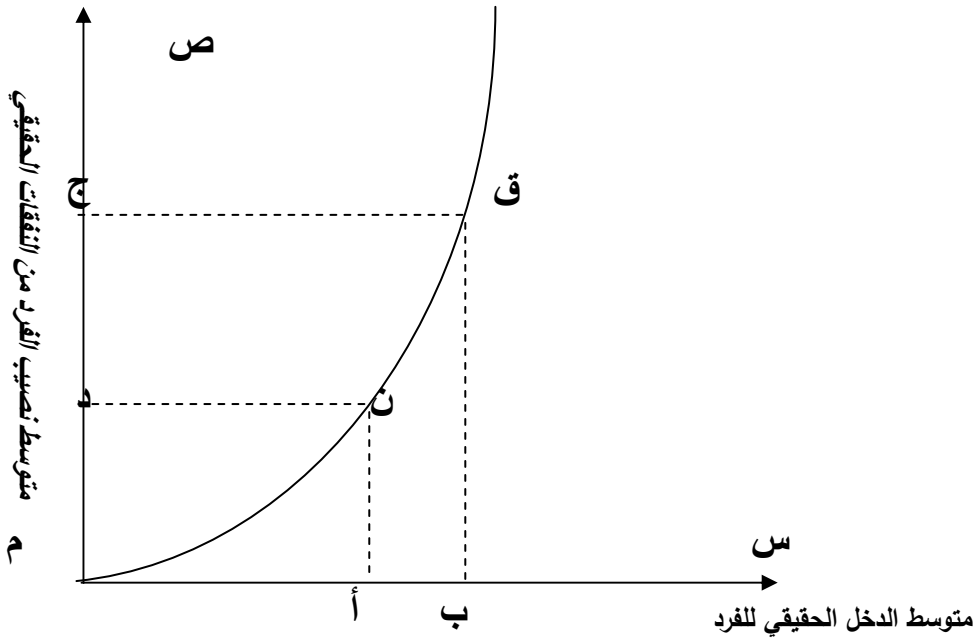

المصدر:

دراوسي، مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص١٦٩.

النقطة (ق) في الشكل تمثل العلاقة بين متوسط الدخل الحقيقي للفرد ومتوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية في سنة معينة ولتكن السنة (ن) بينما تمثل النقطة (ق) هذه العلاقة بعد فترة معينة ولتكن السنة (ن+٤).

ويتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرين كانت (م د، م أ) وأصبحت خلال السنة (ن+٤) (م ج/ م ب)، وكما هو واضح للعيان أن المسافة (د ج > أ ب) أي متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.

يمكننا تلخيص ما سبق بأن حجم الإنفاق العام بأي مجتمع من المجتمعات يرتبط بالعديد من العوامل من أهمها الفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها المجتمع، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وبناءً إلى ما تم التوصل إليه من واقع الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة، وخلال النصف الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بصفة عامة يتضح عوامل زيادة النفقات العامة ترجع إلى العوامل التالية:

أ- العوامل الاقتصادية:

بعد أن فشل مبدأ سيادية الدولة في حل المشكلات والأزمات الاقتصادية التي ظهرت، خاصة الأزمة العالمية التي ظهرت في أمريكا في نهاية العشرينات، ومع كثرة الحروب خاصة الحرب العالمية الثانية، وما تركته من دمار وفقر وبطالة، وجدت الدولة الرأسمالية نفسها مجبرة على التدخل في الحياة الاقتصادية، من خلال تحقيق التوازن العام للاقتصاد القومي، بإتباع سياسات مالية معينة أو من خلال إنشاء مشاريع استثمارية أو دعم السلع الأساسية، كل هذا يتطلب نفقات مالية متزايدة، مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة في الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادية[1].

١-زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة.

يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية.

فالسلع والخدمات العامة تعتبر مجموعة السلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم، تعتبر المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات العامة مرنة وعالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يصاحب بمزيد من السلع والخدمات العامة[2].

يرجع نمو الانفاق العام إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها:

٢- زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي.

واجه فاجنر لظاهرة التزايد في النفقات العامة خلال القرن التاسع عشر، العديد من الانتقادات بسبب تركيزه على العوامل الاقتصادية كمسبب لتنامي الإنفاق العام وإغفاله العوامل الأخرى كالعوامل السياسية والاجتماعية[3].

ويري الاقتصادي باركنس في كتابه (قانون باركنس) الذي صدر عام ١٩٨٥ أن القطاع العام يقوم بتوظيف قوة العمل بشكل يفوق الحاجة الفعلية لهذا القطاع، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون تحقيق زيادة مماثلة في الناتج القومي، وأيد تفسير فاجنر بحيث يمكن قبوله وتبريره جزئياً لتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين[4] إلا أن جزءًا من ظاهرة الزيادة في النفقة العامة يمكن تفسيره استناداً إلى مجموعة من

---

[1] الحاج، طارق: مرجع سابق، ص١٣٢.

[2] الوادي، محمود؛ عزام زكريا: مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧، ص١٢٦.

[3] Due, Jhon; Frid laender: Government Finance Economics of The Public Sector, Printed in The United States, American, 1981, P528.

[4] العمر، حسين: مرجع سابق، ص١٠٥.

العوامل الاقتصادية والجزء المتبقي يمكن تفسيره من خلال العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والإدارية[1].

ب- العوامل الاجتماعية: ترتبط العوامل الاجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل وتزايد تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كصيغة ملازمة للتطور الاقتصادي وما يرافق ذلك من اتساع المدن وتزايد سكانها وتزايد متطلباتها من طرق ومواصلات وخدمات أخرى، مما يدفع الحكومة إلى زيادة فعالياتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

جـ- العوامل السياسية: ترتبط بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية وتعدد الأحزاب وبالإضافة إلى التمثيل النسبي في الخارج.

د- العوامل الإدارية: كما هو معلوم أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريًا دون أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تعتبر الآثار الاقتصادية للنفقات العامة أمر في بالغ الأهمية، لمعرفة كيفية توجيه الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة فهناك أثار اقتصادية قد تكون مباشرة وغير مباشرة، وسيتم التطرق إليهما.

تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تدخل لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ليتحقق بها أهداف المجتمع[3].

١- الآثار المباشرة على الإنتاج القومي:

تختلف آثار النفقات العامة على مستوى الطلب الفعال باختلاف أنواع وأحجام وتباين النفقة، ويمكن التمييز بين كل من أثر النفقات الحقيقية وأثر النفقات التحويلية، بأن النفقات الحقيقية تمثل طلب مباشر على السلع والخدمات، أما النفقات التحويلية تنعكس آثارها على كيفية استخدام المستفيدين لها، فقد يتسرب جزء منها إلى الخارج في شكل إعانات أو في صورة سداد التزامات، كالفوائد وأقساط القروض العامة الخارجية أو في شكل اكتناز[4].

وفيما يلي تحليل للآثار الاقتصادية منها[5]:

أ- النفقات الحكومية الحقيقية:

تتضمن النفقات الحكومية الحقيقية المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، ولكن مع زيادة نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولما لها من دور توجيهي للنفقة في معالجة الخلل في

---

[1] عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص٤٦٩.
[2] مؤتة: مرجع سابق، ص٣٠٤.
[3] عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص٤٦٩.
[4] دراز، حامد؛ عثمان، سعيد: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣١٩.
[5] عبد المجيد، عبد الفتاح: مرجع سابق، ص١٠٦.

توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمساعدة في التنمية الاقتصادية وفي الحد من التفاوت بين الدخول.

النفقات العامة الرأسمالية فإنها تتضمن:

– فهي نفقات رأسمالية تستخدم في تشييد رأس المال الاجتماعي ومشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء، والمياه، والطرق، والمواصلات بالتالي هذا النوع من الإنفاق يزيد من القدرة الإنتاجية للمجتمع وتكوين رأس المال الاجتماعي الذي يعد ضرورة أساسية للنهوض بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات[1].

وعند قيام الدولة بتشييد المدارس والمستشفيات ومراكز التجارب والبحوث فإنها تقوم بالاستثمار في رأس المال البشري التي تساهم في زيادة القدرة على الابتكار، والتجديد وإدخال الوسائل الحديثة في الإنتاج والنقل والتوزيع[2].

ووفقًا للتحليل الكينزي فإن زيادة الإنفاق العام الحقيقي وما ينجم عنه من زيادة في الطلب الكلي الفعال فإنه سيترتب عليه زيادات متتابعة في الدخل القومي بفعل قوي مضاعف الإنفاق العام، ويمكن الإشارة إلى تحليل واينتروب للنموذج الكينزي بأنه طالما لم يصل الاقتصاد القومي إلى مستوى التوظيف الكامل فيصاحب الإنفاق العام زيادة في الإنتاج الكلي والعمالة، هذا يعتبر أثراً إيجابي أما الأثر السلبي الناتج عن الزيادة في المستوى العام للأسعار.

إذا كان الاقتصاد القومي لم يصل إلى مستوى التوظيف الكامل، وكان منحنى العرض الكلي غير مرن كما هو الحال في الدول النامية، والإنفاق العام استهلاكياً فمن المتوقع أن يصاحب الإنفاق العام زيادة في الطلب الكلي الفعال وبفعل قوي المضاعف سوف تحدث زيادة في المستوى العام للأسعار، وانخفاض في مقدار الزيادة في الناتج القومي[3].

ب–النفقات التحويلية الاجتماعية:

تتضمن النفقات التحويلية الاجتماعية التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة، وبرامج الرفاهية التي تقدم للفقراء وإعانات التعليم والصحة والسكن والبطالة...الخ.

٢– الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

ينتج عن النفقات العامة آثاراً غير مباشرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي ناتجة عن تولد زيادات متتابعة في الدخل القومي بفعل مضاعف ومعجل الاستثمار وسنناقش أثر كلٍ منها.

---

[1] دراز، حامد؛ عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص٣٢٠.

[1] المرجع السابق، ص٣٢٠.

[3] عثمان، سعيد: مرجع سابق، ص٤٧٩.

أ- أثر مضاعف الاستثمار:

وهكذا فإن اصطلاح المضاعف يعرف في التحليل الاقتصادي للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج من الزيادة أو النقص في الانفاق بالنسبة للدخل القومي، وبهذا الوصف فإن المضاعف يمكن أن يعبر عن العلاقة[1]:

$$M = \frac{1}{1 - MPC}$$

وذلك لأن مجموع الميل الحدي للاستهلاك(C) والميل الحدي للإدخار(S) يساوي واحد صحيح

$$S + C = 1$$

ويبين المضاعف تأثير الإنفاق المحلي على الاستثمار أو الاستهلاك أو الدخل القومي، حيث يعتمد أثره على الميل الحدي لاستهلاك المجتمع، ويسقط من الاعتبار التباين بين الميول الاستهلاكية بين فئات المجتمع، فلكل فئة من الناس ميل خاص للاستهلاك، ومن ثم يكون لكل منها مضاعف خاص بها.

ب- أثر المعجل:

ينصرف اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار[2].

يمكن القول بأن هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار والذي مفاده أن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل، أكد كينز أن الاقتصاد قد يصاب بنوع من البطالة الإجبارية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الكلي فالعلاج الذي وضعه لحل هذه المشكلة هو علاج مالي بالمقام الأول، وأوضح كينز أن الدولة لا بد أن تستثمر باستثمارات عامة، فذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل ونمو الدخل القومي بشكل متتابع بفعل مضاعف الاستثمار[3].

ويبين المفكرون الاقتصاديون أن الاستثمار له أثر مزدوج بحيث يزيد من قدرة المستهلكين على الاستهلاك ويزيد قدرة المنتجين على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق توازن أفضل في إطار النمو للاقتصاد القومي، ويمكن التوضيح إلى أن الزيادة في الاستثمار سوف تعمل من خلال مضاعف الاستثمار إلى زيادة الدخل القومي، فالمعامل الذي يزيد به الاستثمار كنتيجة لزيادة الدخل هو ما يسمى معجل الاستثمار[4].

---

1 حشيش، عادل: مرجع سابق، ص١١٨.
2 ناشد، سوذي: مرجع سابق، ص٨١.
3 مسعود، دراوسي: مرجع سابق، ص٣٥.
4 حشيش، عادل: مرجع سابق، ص١١٨.

$$A=\frac{I\Delta}{Y\Delta}$$

A تشير إلى المعجل

I تشير إلى الاستثمار

Y تشير على الدخل

جـ- التأثير المزدوج للمضاعف والمعجل معًا:

للحفاظ على نقطة التوازن عندما يزداد الاستهلاك لا بد من زيادة الإنتاج وتتوقف زيادة الإنتاج على معايير رأس المال ويختلف هذا المعامل، باختلاف القطاعات الاقتصادية (معجل) خاص به.

فدراسة الآثار غير المباشرة للنفقات العامة سواء كان أثر كل من المضاعف والمعجل فإن الأثر الكلي للتغير المستقل في الاستهلاك والاستثمار هو محصلة سلسلة متتابعة من إعادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ويعني ذلك أن الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي يحددان الأثر الكلي على مستوى الدخل خلال فترة ممتدة من الزمن، فبالتالي الدخل يخضع لتأثير مزدوج للمضاعف والمعجل معًا أو ما يمكن أن نسميه المضاعف المزدوج وهو يساوي:

$$A=\frac{1}{1-\left(\frac{\Delta I}{\Delta Y}+\frac{\Delta C}{\Delta Y}\right)}$$

حيث إن:

A تمثل التأثير المزدوج للمضاعف والمعجل.

$\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ تمثل معدل الميل الحدي للاستثمار.

$\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

ويتبين بأن المضاعف يدرس أثر التغير في الاستثمار على الدخل القومي من خلال ما يحدث من زيادات في الاستهلاك نتيجة لتزايد الدخل القومي، أما المعجل يدرس أثر زيادة أو نقص الإنفاق على حجم الاستثمار، والاستثمار له دور فعال في تحقيق التوازن في إطار نمو الاقتصاد القومي[1].

[1] الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص٤٢.

المبحث الثالث

السياسة الانفاقية أدواتها أهدافها وأثرها على التضخم

مقدمة المبحث الثالث:

تهدف السياسة الإنفاقية الى الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني بهدف تخفيض حجم الإنفاق العام والطلب الكلي على سوق السلع والخدمات مما يساهم في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي بدوره يؤدي لخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يؤدي لانخفاض مستويات الدخول التي تولدها النفقة.

ويمكن الإضافة هنا إلى الحد من الإنفاق الاستثماري له دور فعال في التأثير على الطلب الكلي في الدول المتقدمة لما تتمتع به من اقتصاديات قوية وبنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تحول من خلال الاستثمارات في القطاع الخاص.

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أحد أهم مكونات موازنة الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الموازنة العامة، كما أن المزيد من الدعم التي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية بأقل من تكلفتها الحقيقية، والمساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في الأسعار بالنسبة للزيادة في حجم الإنفاق العام، فمشكلة التضخم تؤدي إلى زيادة الإنفاق في موازنة الدولة.

أولاً: مفهوم السياسة الإنفاقية:

يقصد بالسياسة الإنفاقية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد[1].

كما ويقصد بالسياسة الإنفاقية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإنفاق العام بهدف تحقيق أهداف الدولة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي[2]، وفي مفهوم ثالث للسياسة الإنفاقية بأنها الكيفية التي تحاول من خلالها السلطات العامة استخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فهي تقوم بتوجيه هذا الإنفاق العام لتحقيق العدالة في توزيع الدخل العام وتأتي أهمية السياسة الإنفاقية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في الإنفاق الحكومي بأنواعه تؤثر تأثيراً مباشراً في مستوى المعيشة وبالتالي يمكن أن تساهم في تكوين الرأي العام الإيجابي أو السلبي تجاه الحكومة[3].

وهكذا تعكس السياسة الإنفاقية دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت السياسة الإنفاقية أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية يتم من خلالها إدارة الإنفاق العام، وتعتبر الأداة الرئيسية للاقتصاد الكلي في صنع السياسات، وتهدف دراسة السياسة الإنفاقية إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين[4].

ثانياً: أدوات السياسة الإنفاقية:

تعتبر السياسة الإنفاقية أداة من أدوات السياسة المالية التي يستخدمها النظام المالي لتحقيق أهداف اقتصادية ويقصد بالسياسة المالية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة والمتعلقة باستخدام النفقات العامة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، فهي بمثابة تكييف كمي لحجم الإنفاق العام، وتكييف نوعي لأوجه هذا الإنفاق بصورة تعمل على تحقيق هذه الأهداف[5].

---

[1] عبد الحميد، عبد المطلب: مرجع سابق، ص٤١.

[2] العنبكي، عبد الحسين: إصلاح السياسة المالية في ظل التحول الاقتصادي، ٢٠٠٩، \

[3] http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=14822:2010-05-22-06- ArabMetro.mht 2314&catid=931:2010-01-24-06-51-11&Itemid=55 : Date: 08/07/2010.

[4] Oussama, Kannan,The Palestinian Economy; Recent Experience and Prospects in 2010, Palestinian center, washinton, 2010, P13.

[5] الوادي، محمود؛ عزام زكريا:مرجع سابق، ٢٠٠٧، ص٢١٤.

كما وتظهر العلاقة الوثيقة بين السياسة المالية والسياسة الإنفاقية عندما يؤدي استخدام أدوات السياسة المالية إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية كتغيير حجم الإنفاق والتأثير على الأجور والأسعار والاستهلاك[1].

وتتمثل الوسيلة الرئيسية للسياسة الإنفاقية في النفقات العامة التي تستهدف تحقيق النفع العام، كما ويمكن للحكومة أن تؤثر في المسار الاقتصادي العام عبر سياستها الإنفاقية عن طريق تغيير حجم إنفاقها فمثلا:

– يقترب الاقتصاد في فترة التضخم الى حالة التشغيل الكامل فترتفع أسعار السلع والخدمات ويزداد الطلب الكلي، فتلجأ الحكومة إلى تخفيض سياستها الإنفاقية، لتقليل عملية التداول لإيجاد الفائض في الميزانية[2].

– يعاني الاقتصاد في فترة الكساد من الركود والبطالة فتنتهج الحكومة زيادة في سياستها الإنفاقية وذلك لإيجاد العجز في الميزانية.

١– السياسة الإنفاقية ومستوى الاستهلاك العام :

تنتهج سياسة الإنفاق زيادة الطلب على النفقات الاستهلاكية التي لها أثر على الاستهلاك القومي الذي يتحقق من خلال قيام الدولة بشراء الخدمات الاستهلاكية سواء كانت صحية أو طبية أو علمية أو دفاعية أو أمنية وخدمة العدالة وهذا يسمى بالاستهلاك العام، ويلاحظ إن هذه النفقات العامة تسهم في زيادة الناتج القومي غير أن واقعه إنتاج هرم الخدمات العامة تندمج مع واقعية استهلاكها وأيضاً قيام الحكومة بشراء سلع استهلاكية لتمويل بعض الفئات مثل أفراد القوات المسلحة أو بغرض توزيعها بالمجان على الفئات محدودة الدخل أو طلاب المدارس، وأيضاً قيام الحكومة بتوزيع أصول تخصص للاستهلاك ولإعانات البطالة والعجز والشيخوخة والطفولة وتسمى هذه التوزيعات بالتحويلات النقدية كما تشمل أيضاً الإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع[3].

كما يرى الباحث أن الزيادة بالإنفاق العام سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي موافقاً لنموذج كينز فإن الزيادة بالإنفاق العام وما ينتج عنه من زيادة في الطلب الكلي سوف يترتب عليه زيادة متتالية في الدخل القومي بفعل مستوى مضاعف الإنفاق الحكومي وينقسم الإنفاق العام عادةً إلى[4]:

١. إنفاق استثماري
٢. إنفاق استهلاكي
٣. زيادة في صافي ما في حوزة الأفراد من أصول

---

[1] الصعيدي، عبدالله: مرجع سابق، ص١٩.
[2] الحاج، طارق: مرجع سابق، ص٢٠٢.
[3] الصعيدي، عبد الله: علم المالية العامة، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٣٨.
[4] فوزي، عبد المنعم: مرجع سابق، ص٥٦.

أ- الإنفاق الاستثماري: يقصد به الإنفاق الحكومي الذي ينفق على إنشاء الطرق والخزانات والسدود والمباني والمشروعات العامة وكل ما تدفعه الحكومة في شكل إعانات للاستثمار الخاص.

ب- الإنفاق الاستهلاكي: يزداد عاما بعد آخر في كل الدول نتيجة لزيادة تدخل الحكومات في الحقل الاجتماعي والأخذ بالنظم الاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية.

ج- زيادة في صافي ما في حوزة الأفراد من أصول تذهب في شكل زيادة مقدرة للطبقات التي تقع في فئات الدخل الدنيا، ومن الواضح أن ميل هذه الطبقات على الاستهلاك مرتفع.[1]

٢ – السياسة الإنفاقية وتوزيع الدخل:

تهدف السياسة الإنفاقية إلى توزيع أمثل للدخل فان مجموعات الإنفاق الثلاث؛ الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما في حوزة الأفرد لها أثرها في تحقيق توزيع عادل في الدخول وان نمط إعادة توزيع الدخل الفردي الذي يصاحب الإنفاق الحكومي على المجموعة السابقة يتوقف إلى حد كبير على الكفاية الإنتاجية، فضعف الكفاية الإنتاجية والحوافز سوف لا تمكن الأفراد من استخدام الزيادة التي تطرأ على دخولهم في رفع كفايتهم الإنتاجية، لعدم وجود خدمات كخدمات التعليم والصحة والإسكان فقبل أن تقدم الحكومة على زيادة ما في حوزة الأفراد من قوة شرائية ينبغي أن تحفز على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات اللازمة للإنفاق بمستويات المعيشة[2]، وإلا فإن الزيادة بالدخل سوف يتبعها ارتفاع الأسعار فعليه يجب على الدولة أن تقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها، فالفقراء وإن كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الميسورين ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا معاونة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العملية الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه أولئك[3].

يختلف مفهوم العدالة من فرد لآخر، فهي تعتبر من المفاهيم الغامضة ولكن يوجد تعاريف عامة متفق عليها فالعدالة لا تعني أن الأغنياء يجب أن يزدادوا ثراء أو يزداد الفقراء فقرًا فتعرف العدالة في توزيع الدخول أنها تهدف إلى تضييق الفجوات في الدخول، وأن كل الأفراد يجب أن يحصل على مستوى واحد من الدخل وبعض آخر يضع مستوى لا يجوز أن يقل عنها الدخل الشخصي وحدود لا ينبغي أن يتعداها الدخل الشخصي.

فالتعريف الراجح للعدالة الاجتماعية هو التوزيع العادل للدخل القومي ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي تساهم في تحقيقه، وما بين مختلف الأفراد في كل طبقة، ولا يعني هذا الهدف المساواة في توزيع الدخول، إنما العائد الذي يحصل عليه الفرد يجب أن يتناسب مع حجم مساهمته

---

[1] نفس المرجع السابق، ص٥٦.

[2] الحاج، طارق: مرجع سابق، ص٢٠٧.

[3] الوادي، محمود؛عزام، زكريا: المالية العامة في النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص١٨٢.

من الإنتاج مع بعض التعديل لأسباب إنسانية وغيرها ويلاحظ في الدول الاشتراكية لا توجد مساواة في توزيع الدخول[1].

تساهم الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تقديم المنح ولكن قد تكون المنح تراجعية أو تصاعدية أو نسبية، فعندما تكون المنحة تصاعدية يكون هناك تزايد في نسبة المنحة كلما انخفض دخل المستفيد منها، وتكون المنحة تراجعية عندما يكون هناك انخفاض في نسبة المنحة كلما ارتفع دخل المستفيد منها، وتكون النسبة ثابتة مهما كان حجم دخل المستفيد منها لكن بشكل عام فإن نظام المنح المتزايدة يؤدي إلى تخفيض التفاوت والفجوات بين دخول الأفراد.

وقد تتم المنح في شكل غير نقدي أي في صورة عينية كالخدمات مثل العلاج الطبي المجاني أو التعليم المجاني فهذه المنح لها دور في زيادة الرفاهية الاقتصادية لمن ينتفعون بها وزيادة القوة الإنتاجية للمجتمع أكثر من تأثير المنح النقدية الموازية[2].

ويتعين على الدولة أن تكون قادرة على إدارة نفقاتها العامة وتخصيص مواردها بطريقة منصفة وفعالة وعادلة[3].

ويرى الباحث بأنه يتعين على الدولة أن تقوم بالإنفاق العام في شكل منح سواء كانت تصاعدية أو تنازلية أو نسبية هذا بدوره يؤثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التفاوت بين الدخول والفجوات التضخمية الناتجة عن ارتفاع الدخل الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

ثالثاً: أهداف السياسة الإنفاقية:

١. أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على تناسق نشاط الأفراد لتحقيق أهداف وجهود مثالية، بالتالي أصبح للسياسة الانفاقية دور في تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، بالتالي تحقيق الأهداف بمثالية.
٢. ينصب الاهتمام في المجتمعات المتقدمة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السماح للموازنة العامة بالتقلب وفقا لأوجه الدورة الاقتصادية، وذلك للمحافظة على التوازن الاقتصادي، ويعني ذلك توازن سوق السلع والخدمات.
٣. تركز السياسة الإنفاقية في الدول النامية من خلال الإنفاق العام على تطوير البنية التحتية وتطوير القطاعات المختلفة من خلال برامج الدعم والمشاركة، هذا لا يعني إغفالها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن يسير الهدفان جنبا إلى جنب ولأن الدول النامية لازالت في

[1] عبد الواحد، السيد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠، ص٣٥٥-٣٥٦.
[2] نفس المرجع السابق، ص٣٥٧.
[3] Jemes, Boyce: Ibid, P48.

بداية تطورها ولافتقادها مقومات الاقتصاد الحديث، لذلك لابد توفير هذه المقومات كخطوة أولى لتطور هذه الدول[1].

كما هو معلوم أن الغرض من السياسة الإنفاقية هو قضاء الحاجات العامة، فالدولة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة، وهذا يستلزم إنفاقاً من جانبها فإن تحديد طبيعة الحاجة إذا كانت عامة هي مسألة سياسية، ومن جانب آخر فإن قدرة الدولة على التوسع بالإنفاق تتوقف على قدرتها في الحصول على الموارد الضرورية[2].

٤. تهدف السياسة الإنفاقية إلى تحديد حجم الإنفاق الحكومي، هناك نظريتان متعارضتان تناولت هذا الموضوع وهما:

أ- النظرية الفردية (الكلاسيكية) نادى أصحاب هذه النظرية بأن تكون النفقة محايدة، فلا يجوز أن تتأثر السياسة الانفاقية للدولة بالمتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وإفساح المجال أمام الأفراد وتركهم أحراراً لزيادة إنتاجهم ورفاهيتهم.

ب- النظرية الجماعية (الاشتراكية) حيث تناولت هذه النظرية بحتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياستها الاقتصادية، لتحقيق أهداف المجتمع، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة أقدر على زيادة رفاهية المجتمع من أفراده وتتوقف رفاهية المجتمع الاقتصادية وتحقيق أقصى منفعة اجتماعية على عدة عوامل منها[3].

١. استقرار مستوى الأسعار.

٢. نمط مستوى الاستهلاك.

٣. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

حيث تزداد رفاهية المجتمع كلما استقرت الأسعار وتضاعف الإشباع الاستهلاكي وزاد الناتج القومي وقل التفاوت بين الدخول، وهكذا يمكن الحكم على مدى سلامة الإنفاق الحكومي بتتبع ما ذكرناه.

من المعلوم أن الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى إنقاص حجم الدين العام بسداد جانب منه أو شراء بعض السلع من الأفراد، أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأثمان من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد، على شكل منح للعاملين أو تقديم معونات اجتماعية، أما إذا وجه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلي تغييرات هيكلية في الأثمان تختلف عما إذا وجه الإنفاق الحكومي لزيادة الاستهلاك يعمل على زيادة الإنتاج في مشروعات التنمية[4].

---

[1] الحاج، طارق: مرجع سابق، ص٢٠٢.

[2] طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٧، ص٣٦.

[3] نفس المرجع السابق، ص٣٧.

[4] فوزي، عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٧١، ص٥٥.

١-السياسة الإنفاقية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يقوم مبدأ تحقيق الاستقرار الاقتصادي على قمة الأهداف التنموية للسياسة الإنفاقية سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، من خلال التحكم في مستوى الإنفاق[١]، فإن نتائج توزيع الدخل تكون قوية أيضًا، فهذه النتائج بالنسبة للمجتمع بشكل عام تكون أقل وضوحًا في مستوى الإنفاق العام لذلك له أثر واضح في قطاع صغير فقط من السكان، لكن يمكن القول بأن هناك من يستفيد من النفقات الحكومية على التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ويرى الباحث أن توزيع الدخل الحقيقي لمختلف الناس يتأثر حتمًا بجهود الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية من خلال تغيير مستويات الإنفاق.

فمن أخطر أنواع التضخم الذي يحدث في فترات الإنفاق العالي فلا يمكن تخفيض الإنفاق إذا كانت الأهداف المتفق عليها ذات أهمية أولى مثل نفقة الدفاع، فيمكن تقليل الضغوط التضخمية من خلال تأجيل القيام بمشروعات من أنواع معينة هذا على المستوى القومي أو المحلي فيمكن أيضًا تخفيض الفجوات التضخمية من خلال المنح إذا استعملت هذه المنح بشكل عادل هذا في حال الزيادة بالإنفاق المؤدي لزيادة التضخم، لأن المنح تؤدي إلى تخفيض الضغوط التضخمية من خلال زيادة السلع الإستراتيجية كما يمكن تشجيع المنتجين من خلال منحهم لأصناف معينة لمواد الاستهلاك اللازمة لمقاصة زيادة التكلفة في استخدام هذا النوع من المنح في الحرب العالمية الثانية[٢].

يرى الباحث بأن المنح يمكن أن تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في حالة أدت إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الجمهور والتي تؤدي لزيادة الطلب، لكن لو تسببت تلك المنح في إنتاج سلع جديدة وخلق عرض فإن العرض المتزايد سيوازي بالتأكيد الطلب الكلي، فتساهم في تخفيض الضغوط التضخمية.

٢- سياسة الإنفاق على التعليم والصحة:

تهدف السياسة الانفاقية التي تنتهجها الدولة في الإنفاق على التعليم والصحة إلى خلق مجتمع ذات طاقة إنتاجية عن طريق تنمية عقول وأجسام أفراده، فله تأثير في تخفيض أثمان الخدمات التعليمية والطبية مما يؤدي إلى زيادة استهلاك الطلب على هذه الخدمات، وجذب بعض موارد المجتمع للعمل في كلا المجالين التعليم والصحة، ويجب التنويه هنا إلى دور كلا المجالين وتأثيرهما على العمالة ويمكن توضيح ذلك بأنه تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية بالمجتمع من العوامل الهامة لتحقيق نوع من التوازن والاستقرار في دخول الأفراد مما يرفع الثقافة لدى المواطنين[٣].

---

[1] عناية، غازي: مرجع سابق، ص١١٩.
[2] عبد الواحد، السيد: مرجع سابق، ص٣٥٠- ٣٥١.
[3] عبد المنعم، فوزي: مرجع سابق، ص٦٨.

البعض الآخر يسمي النفقات التي تنفق على الخدمات الاجتماعية بالاستثمارات الأساسية لأنها تهدف الى زيادة الرفاهية الاجتماعية في الدولة ولكن هناك صعوبة في تحديد حجم تلك النفقات الاجتماعية نظرًا لتغيرها، فقد تكون هذه النفقات الاجتماعية في شكل نفقات نقدية أو عينية تتم بالتأكيد بواسطة جهاز عام للتحسين المباشر وغير المباشر للنواحي المادية والاجتماعية يساعد في نمو الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

٣- سياسة النفقات الاجتماعية على الدخل القومي:

يشار إلى أن هناك آثارًا ايجابية ناتجة على الإنفاق العام، و هناك أيضاً آثاراً سلبية ناتجة عنه، فمن الآثار الإيجابية للإنفاق العام ما يلي[1]:

أ. زيادة الطاقة الإنتاجية في شكل إنفاقا استثماريًا وبالتالي يكون له أثراً إيجابياً على الدخل القومي.

ب. النفقة الإنتاجية يمكن أن تكون سببًا لزيادة إنتاج عناصر من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد الناتج القومي.

ج. تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال من خلال الكم والنوع للإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على مدى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حرية فإن الأثر سيكون إيجابي وأما العكس يكون سلبيًا.

وهناك من الاقتصاديين أمثال تايلور وكينز من يسمي النفقات ذات الآثار السلبية بالنفقات غير الإنتاجية والتي تعتبر تبذيرًا غير مفيد وأن هذه النفقات لا تشجع الغد المستقبلي للدخل القومي من تلك النفقات.

فالنفقات الاجتماعية العامة لا يكون لها دائماً نفس الأثر على نمو الدخل القومي، هذا يؤكد ما تحدثنا عنه سابقًا أن هناك أثرين الأول إيجابي وآخر سلبي مع أن البعض يصنفهم مجموعة واحدة في علاقتها بالدخل القومي.

و النفقات المفيدة هي التي تتجه نحو تحسين أحوال العمل تنقسم إلى قسمين **القسم الأول:** النفقات التي تحسن الفعالية المادية للعمل مثل منح مساعدات للمرضى، والمساكن الملائمة، وكذلك الأنشطة الرياضية.

كما يمكن الإضافة الاهتمام بالجانب النفسي والعصبي للعمال، ولا شك أن كل ذلك يشكل رأس مال إنساني يمكن أن يؤدي لزيادة البناء وزيادة اليد العاملة القوية والمدربة.

[1] عبد المجيد، عبد المطلب: مرجع سابق، ص٥٧.

القسم الثاني: النفقات التي تحسن الفاعلية المهنية مثل إنشاء المدارس المهنية، دروس التأهيل المهني، وكذلك الاهتمام بالجامعات والمدارس فهذه النفقات تساهم في زيادة الناتج القومي ولكن في المدى الطويل.

وقد أكد تايلور، أن النفقات الاجتماعية لها آثار توزيعية وأيضًا نتائج على نمو الدخل القومي، لذلك يجب قبول وجهة نظر المدى الطويل بالنسبة للنفقات[1].

حيث إن هناك علاقة إيجابية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة على المدى الطويل وكما أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام جذبت اهتماماً كبيراً في مجال البحوث الاقتصادية في المدى الطويل، كما يرى كينز أن الإنفاق العام هو أداة أساسية هامة للتأثير على مستوى الناتج القومي للوصول إلى التوازن، وليس لها آثار ايجابية دائمة للإنتاج، كما يرى أن العجز في الميزانية يسبب آثاراً إيجابية إلا إذا كانت هذه النفقات غير متوقعة من جانب القطاع الخاص، ويضيف إلى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم دون تحقيق منافع أو مكاسب إنتاجية على المدى الطويل[2].

٤- تحليل السياسة الإنفاقية ومدى مساهمتها في الإنفاق:

تساهم السياسة الإنفاقية من خلال الإنفاق العام بحيث تشمل كافة النفقات التي تهدف لتحسين ورفع المستوى المعيشي للأفراد والجماعات، مثل الإنفاق على التعليم والصحة العامة والنفقات الاجتماعية كالمعاشات للمسنين، وورثتهم، وتأمين البطالة، وغيرها من التأمينات الاجتماعية وكذلك الإعانات والمساعدات.

٥- ترشيد وتقليص الإنفاق العام، المزايا، العيوب:

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية فاعلية للتدخل والتأثير على المسار الاقتصادي لتحقيق أهدافا سياسية واجتماعية واقتصادية محددة، ففي الواقع أن أي نوع من أنواع الإنفاق العام لا بد وأن يكون له تأثير وآثار اقتصادية متراكمة، بفعل مضاعف الاستثمار على كل من الطلب الكلي وعلى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

كما يتسبب الإنفاق العام في ظهور مشكلة التضخم بالمجتمع، فإن انخفاض الإنفاق العام يؤدى إلى تقليل الضغوط التضخمية بحيث عندما تتضمن السياسة الإنفاقية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تغييرا في مستوى الإنفاق، فتكون هذه النتائج اقل وضوحا بالنسبة للمجتمع بشكل عام، وذلك لأن التغيرات في مستوي برنامج إنفاقي يحتمل أن يكون لها أثر واضح على قطاع صغير فقط من السكان، وعلى أية حال فان الحقيقة تظل أن أناسا مختلفين يستفيدون من النفقات الحكومية على التعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الاجتماعية، فإن توزيع الدخل الحقيقي للرفاهية الاقتصادية

---

1 عبد الواحد، السيد: مرجع سابق، ص٣٦٧.
2 المرجع السابق، ص٣٦٨.

لمختلف الناس، يتأثر حتما بجهود الحكومة لاستقرار الاقتصاد بتغيير مستويات الإنفاق، مع ذلك فان أخطر أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي، بحيث لا يمكن تخفيض الأصناف الكبيرة من الإنفاق إذا كانت الأهداف المعتبرة ذات أهمية أولى في مثل هذه الفترات كنفقات الدفاع على سبيل المثال[1].

فظهور التضخم يلزم الدولة من خلال سياستها الإنفاقية إلى برامج الإنفاق لاستبعاد التبديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كان لها مبرر في فترات التوظيف المنخفض، ولكنها ليست متضمنة في التوظيف الكامل، ويمكن تقليل الضغوط التضخمية أيضا من خلال تأجيل القيام بمشروعات من أنواع معينة سواء على المستوى القومي أو المحلى، وإذا كانت القاعدة أن الزيادة في النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة التضخم فان بعض المنح والمساعدات قد تفيد في إيقاف الضغوط التضخمية إذا استعملت بحكمة، بحيث أن المنح تقلل الضغوط التضخمية من خلال زيادة الإنتاج وتعطى المنتجين أصناف المواد الاستهلاكية اللازمة لمقاصة زيادة التكلفة، وقد استخدم هذا النوع من المنح في الحرب العالمية الثانية[2].

أ- مزايا تقليص الإنفاق العام

إن تقليص الإنفاق العام من شأنه تحقيق الوفر في الإنفاق وزيادة الانتاجية، فمن أهم الأدوار التي تقوم بها السلطات المالية في الدولة هو تحديد حجم الإنفاق العام بالقدر الذي يساهم فيه تحقيق أفضل مستوى من التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي، فمثلا لا يمكن زيادة الإنفاق العام أو تقليصه إذا نتج عن ذلك انخفاض في الناتج الدخل القومي، اذ يجب في مثل هذه الحالة إيقافه بحيث يؤدي إلى إعادة التوازن الاقتصادي[3].

ب- عيوب الإنفاق العام

إن تقليص الإنفاق العام بصفة مستمرة، يمس بمصالح المواطنين، ويحد من دخولهم سواء كانوا عاملين بالقطاع العام، أو بالقطاع الخاص، فانه يقلل من مقدار الإشباع الذي يوفره القطاع العام (الدولة) ويعتبر ذلك دافعا قويا للتذمر وإثارة القلاقل والاضطرابات، والتهرب الضريبي والإخلال بسير المرافق العامة[4].

رابعاً: أثر السياسة الإنفاقية في محاربة التضخم:

١ – السياسة الإنفاقية وضبط التضخم:

تهدف السياسة الإنفاقية للحد من التضخم إلى تأمين استقرار المستوى العام للأسعار، فان الارتفاع كبير الحجم في النفقات العامة هو الذي يولد التضخم وتكون السياسة الإنفاقية الواضحة هو

[1] أبو دوح، محمد: ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٤٥.
[2] السيد، عبد الواحد: مرجع سابق، ص٣٥٠.
[3] عجام، تيم؛ مسعود، علي: التخطيط المالي العام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، ص٢٧٤.
4 أبو دوح، محمد: مرجع سابق ، ص٤٦.

خفض النفقات العامة، فالأثر الأولى لخفض النفقات العامة هو نقص الناتج والعمالة أكثر مما يكون في الأثمان[1].

كما أن سياسة الميزانية لها دور فعال في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء كان إنفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري بحيث يمكن التحكم بهذا الإنفاق بالزيادة أو الانخفاض حسب الوضع الاقتصادي السائد، بحيث تتكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية حتى تتمكن من الضغوط التضخمية، بحيث يجب أن يؤخذ بالاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الإنفاقية[2].

يمكن أن يمول العجز في الميزانية من خلال الاقتراض أو الإصدار النقدي للنقد، وكذلك الحال في التضخم وذلك بإنقاص الإنفاق الحكومي.

تساهم الرقابة على الإنفاق العام على مضاعفة مستويات الإنتاج، وتوفير معدلات الطلب الكلي بالقدر اللازم لتحقيق مستويات مقبولة من التوظيف الكامل.

ويتبين أن سياسة التوسع الإنفاقي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، ويرجع ذلك للطبيعة الهيكلية للعملية الإنتاجية، خاصة في الاقتصاديات النامية تطول الفترة الزمنية من بدء الإنتاج وتحققه، كما يتبين بأن السياسة الإنفاقية تعتبر أداة ووسيلة فعالة لعلاج الأزمات الاقتصادية المختلفة لما لها من تأثيرات مباشرة ولها دور فعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو حتى الانكماشية للتوصل للتوازن والاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي لخلق فائض في الميزانية، يتوقف هذا الخلق على حجم الفجوة التضخمية المراد علاجها[3].

٢- سياسة القروض الداخلية والخارجية:

أ- القروض العامة الداخلية

تستخدم الدولة سياسة القروض العامة الداخلية بهدف تقليل الإنفاق في سوق السلع، وامتصاص الفائض في دخول الأفراد، ويفترض أن الدولة لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها أو حتى في مختلف قطاعاتها وإنما الهدف من ذلك الحد قدر الإمكان من الإنفاق العام سواء كان الإنفاق من قبل الحكومة أو إنفاق الأفراد وذلك للحد من التضخم السائد بالمجتمع[4].

إلا أن هذا المبدأ لا يخلو من اعتراض البعض على أن الدولة تتحمل عبء دفع نفقات الدين العام على شكل فائدة تحصل عليها الجهة المقرضة سواء كان أفراد أو مؤسسات، فالاعتراض على هذه السياسة بأن الحكومة تحتفظ بالقروض على شكل فائض خاصة القروض التي توجه لتحقيق

---

1 مايرز، توماس؛ وأخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٢، ص٤٣٢.
2 عناية، غازي: مرجع سابق،ص٦٥.
3 عبد الواحد، السيد: مرجع سابق، ص ٣٤٩.
4 هتهات، سعيد: مرجع سابق، ص٧٤.

السلع الاستهلاكية التي لا يترتب على استخدامها عائد يساهم في سداد تلك الالتزامات من خزينتها، فهذا بالتأكيد يقودها إلى تحمل أعباء إضافية[1].

لا يؤدي هذا المبدأ إلى القضاء على فجوة التضخم في الأجل القصير، لكن قد يتمكن من تحقيق ذلك بالأجل الطويل، خاصة عند تشغيل كل هذه القروض وتوجهها لزيادة الطاقة الإنتاجية ورفع مستوى التشغيل بالاقتصاد[2].

تتوقف مدى فاعلية هذا المبدأ على مدى إدراك ووعي المدخرين سواء كان أفراد أو مؤسسات ويتوقف أحيانًا على مستوى الدخل الفردي والحوافز التي تمنحها الحكومة لزيادة المدخرات.

ويرى الباحث ان هذا المبدأ له أهمية كبيرة للحد من مشكلة التضخم و مما تتحمله الدولة من أعباء على شكل دفع فوائد للمقرضين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات، فيمكننا إثبات مدى فاعلية ونجاح هذا المبدأ من خلال ما تتحمله السلطة من أعباء مقابل ذلك ستضطر برفع معدلات الضريبة للحد من الإنفاق في سوق السلع وخفض الطلب على السلع، مما يؤدي إلى انخفاض الفجوة التضخمية ومستويات الأسعار.

تجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين نوعين من القروض العامة وهما القروض الحقيقية، والقروض التضخمية:

أ. القروض الحقيقية: تنشأ هذه القروض من خلال الاقتراض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، تعتبر هذه المدخرات جزء من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد الذي ينتج عنه تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار[3].

ب. القروض التضخمية: تنشأ هذه القروض من خلال الاقتراض من الأفراد والمؤسسات غير المصرفية من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، فتعتبر الادخارات هنا ناتجة عن الزيادة في كمية النقود الناتجة عن التوسع النقدي أو الائتماني[4].

لدراسة أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم يجب الإشارة إلى ما تبحثه النظريات المتعلقة بالطلب والعرض فتعد زيادة الطلب الكلي الناتج عن الإنفاق على العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل فينشأ بوادر تضخمية في مستويات الأسعار مما يعطي المجال للنظريات الخاصة بالتوازن في تحديد العوامل والضوابط في جهاز الأثمان، و التحكم في حركات الأسعار، لتحقيق التوازن في السوق.

فيمكننا الآن الحديث عن النظريات الخاصة بالتوازن بافتراضها بأن الخلل في التوازن مقترن بالزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي فعند ذلك المستوى يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة[5].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص٧٤.
[2] الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص٦٠.
[3] الجلال، احمد: مرجع سابق، ص٦١.
[4] الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص٤٤٢.
5 عناية، غازي: مرجع سابق، ص٩٤.

تنتج الفجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي عن الزيادة في الإنفاق العام التي تؤدي إلى ظهور الفجوات التضخمية فيمكن توضيح ذلك من خلال إذا ما ارتفع حجم الإنفاق العام عن مستوى التشغيل الكامل فإن ذلك سيؤدي بطبيعة الحال إلى التضخم[1].

٣- القروض العامة الخارجية:

تختلف القروض الخارجية عن القروض الداخلية من ناحية طبيعة الأعباء المالية التي تترتب على الاقتصاد القومي من ناحيتين[2]: **الناحية الأولى وتتعلق بخدمة القروض:** خدمة القروض الداخلية لا يترتب عليها أعباء حقيقية على الاقتصاد القومي، وإنما كل ما تحدثه إعادة لتوزيع الدخل والثروة بين الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة، أما خدمة القروض الخارجية فيترتب عليها أعباء حقيقية على الاقتصاد القومي لما ترتبه من التزامات مستحقة للخارج، تتطلب تمويل جزء من القوة الشرائية التي تملكها الجماعة إلى الخارج، ويؤدي استخدامها من جانب المقرضين الأجانب إلى اقتطاع جزء من ثروة الجماعة وبالتالي تقل رفاهتها الاقتصادية.

الناحية الثانية وتتعلق بأن خدمة الدين الخارجي تتطلب بالإضافة إلى ضرورة تحقيق ادخار محلي يكفي خدمة القروض الخارجية، توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق هذه الخدمة، فخدمة الدين الخارجي ترتب عبئا على ميزان المدفوعات خاصة في البلاد النامية، التي تعاني معظمها عجزا دائما في موازين مدفوعاتها ومن ثم فالادخار اللازم لخدمة القروض العامة الأجنبية يجب أن يكون في شكل فائض قابل للتصدير.

[1] علي، عبد المنعم؛ العيسى، سعد: مرجع سابق، ص٤٤٩.
2 العلي، عادل: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٣، ص١٨٣.

نتائج الفصل الثاني

يرتبط التضخم في الاقتصاد الوطني بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، كما تمارس الاختلالات الهيكلية دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية، نتيجة اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني واتساع فجوة الموارد المحلية، وعادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع .

تنتج مشكلة التضخم في الاقتصاد المحلى عن العديد من المشاكل الهيكلية الداخلية فمن ضمن هذه المشاكل محل دراستنا، هي مشكلة الزيادة في الإنفاق العام التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يجعل الأفراد يتخلون بما لديهم من نقود بسبب فشل وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

بعد استعراضنا للسياسة الإنفاقية اتضح لنا أنها ذات أهمية بالغة قي التأثير على الاقتصاد الكلي، وتعتبر الأداة التي تستخدمها الحكومة لعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة الإنفاقية لها دور في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من خلال ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصي إنتاجية.

يرى الباحث أن السياسة الإنفاقية من الأدوات الفاعلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي.

الفصل الثالث: واقع السياسة الإنفاقية والتضخم وتأثيرهما على الاقتصاد الفلسطيني .

المبحث الأول: المبحث الأول: أداء الاقتصاد الفلسطيني.....

المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية على ضوء تطور النفقات العامة .....

المبحث الثالث: ملامح التضخم على الاقتصاد الفلسطيني ، ١٩٩٦ – ٢٠٠٨.....

الفصل الثالث

واقع السياسة الإنفاقية والتضخم وتأثيرهما على الاقتصاد الفلسطيني .

مقدمة:

شهدت الأراضي الفلسطينية تدهوراً في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة سيطرة اسرائيل على كل المصادر الطبيعية، مستخدمة سياسات اقتصادية ممنهجة بحق الاقتصاد الفلسطيني، من تضييق بشتى الوسائل، ناهيك عن بناء المستوطنات، ووضع عراقيل لتراخيص بناء المصانع، كذلك الاستمرار في الاستيلاء على مساحات متزايدة من الأراضي الفلسطينية، ومصادرتها لصالح المشروع الاستيطاني الصهيوني، كل هذه السياسات الإسرائيلية كان لها الدور الأقوى في الحد من قدرة القطاع الخاص الفلسطيني في أن يقوم بلعب الدور الريادي، الذي كان مطلوباً منه في قيادة الاقتصاد الفلسطيني[1]، فاجتهدت السلطة، الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية للإصلاح، والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، علمًا بأنه كان للمساعدات الأجنبية دورًا بارزًا في الإصلاح والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

يشجع الاقتصاد الإسرائيلي سياسة الصادرات الاسرائيلية القائمة على تخفيض قيمة العملة والحماية الجمركية، بالإضافة إلى زيادة المعروض من النقود، لينشط الاقتصاد الكلي في الوقت الذي غابت فيه برامج معالجة التضخم وآثاره في فلسطين، اعتمدت إسرائيل سياسة ربط الأجور بجدول غلاء المعيشة بين مواطنيها، في المقابل لجأ الفلسطينيون لمواجهة هذا التضخم المستورد من إسرائيل بالاستثمار في الأصول المالية، وبخاصة الدينار الأردني، والذهب، ومؤخرًا الدولار الأمريكي، الأمر الذي جعل الشيكل الإسرائيلي وسيطًا للتبادل، بينما قام الدينار بوظيفة حفظ للقيمة

[1] السمهوري، محمد: أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة ، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٥، ص٥٧.

فقد واجه الاقتصاد الفلسطيني هذه المشكلة فارتفع الرقم القياسي للأسعار من (١٠٠%) في عام ١٩٩٦ سنة الأساس ليصل إلى (١٦٦,٢%) في عام ٢٠٠٨، أي أن هناك ارتفاع في الأسعار خلال هذه الفترة وذلك خلال تسع سنوات وبمتوسط قدره (٦٦,٢%) مما يدلل ذلك إلى وجود تضخم يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتقليص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي هذا التباطؤ إلى ارتفاع مستويات البطالة.

وهدفت سياسة النفقات العامة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصادًا تابعً وسوقًا استهلاكيًا للمنتجات الإسرائيلية، فاستخدمت سلطات الاحتلال سياسة تقشفية لتقدم الحد الأدنى من خدمات البنية التحتية.

وتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي كالتالي، المبحث الأول ويتناول أداء الاقتصاد الفلسطيني، المبحث الثاني ويتناول أثر السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية، المبحث الثالث ويتناول ملامح التضخم على الاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٦ – ٢٠٠٨

المبحث الأول: أداء الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة المبحث الأول:

يعتبر اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة من الاقتصاديات الناشئة التي تواجه مجموعة من العوائق والتحديات أهمها ارتفاع البطالة وانخفاض معدلات الدخول، وصغر حجم السوق، وضعف الإنتاج، وكذلك يواجه الاقتصاد الفلسطيني بنية تحتية مادية واجتماعية مدمرة خلفتها سنوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة أن سلطات الاحتلال لم تكن تهتم ببناء البنية التحتية الفلسطينية بقدر ما كان يهتم بتدميرها ، وبخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل السياسات الإسرائيلية.

شهدت المناطق الفلسطينية ازدهارًا خلال المرحلة الانتقالية التي امتدت منذ بداية عام ١٩٩٤ وحتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٦، إلا أن هذا الازدهار لم يستمر نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية على الساحة الفلسطينية، مما أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي حتى المرحلة الثانية الممتدة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، التي شهدت تدهورًا ملحوظًا بسبب الإغلاقات المتكررة، وتضاؤل حجم المساعدات الدولية، مما عرض جهود التنمية إلى انتكاسة كبيرة نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة استمرت حتى بداية عام ٢٠٠٩ والتي أدت إلى شل الاقتصاد داخل القطاع وتدمير البنية التحتية .

حيث عملت إسرائيل على التضييق على الفلسطينيين وسيطرت على كل المصادر الطبيعية، ووضعت عراقيل ضد السياسة الاقتصادية الفلسطينية مثل عراقيل تراخيص بناء المصانع والاستيراد والتصدير، واستمرار الإغلاق والسيطرة على المعابر واجتهدت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال السنوات الماضية للإصلاح والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

أولا: مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:

شهدت المناطق الفلسطينية تطورًا وازدهارًا في المرحلة الانتقالية، التي امتدت منذ بداية عام ١٩٩٤ وحتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٦، كما سبق توضيحه وتواصلت جهود السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام ١٩٩٧ لتحسين الأوضاع الاقتصادية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، حيث قامت بتاريخ ٢٤-٠٢-١٩٩٧م بتوقيع اتفاق انتقالي للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين لتنظيم العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي، ويهدف الاتفاق إلى تعزيز العلاقات الفلسطينية الأوروبية إلى جانب هذا الاتفاق عقدت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المفاوضات الاقتصادية والتجارية الثنائية مع عدد من الشركاء التجاريين الجدد مثل كندا، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، وروسيا الاتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية عن

خطة التطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، تشمل مشروعات استثمارية وبرامج بناء مؤسسات ومشروعات أخرى بقيمة إجمالية ٥٠٧,٣ مليون دولار تضمنت الخطة تقليل الاعتماد على إسرائيل من خلال تشجيع إنشاء بنية تحتية، وتحقيق التطور الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بإنشاء مطار غزة الدولي، وبناء ميناء في غزة، وتطوير شبكة طرق محلية وخارجية[١].

١-الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الأداء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٠ نقطة تحول في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد شهد بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتوسيع لاحق لسياسة الإغلاق الإسرائيلية وحركة الناس والبضائع، تحقق تحسن طفيف في الأداء الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً بمقدار ٤١١٨,٥ مليون دولار ونمو بنسبة (٢٥%) مقارنةً بالعام ١٩٩٦، إلا أن نسبة الفقر لا تزال تزيد عن ٦٠% من السكان أي ما كانت عليه في أواخر عام ٢٠٠٢

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من العام ١٩٩٦ حتى العام ٢٠٠٨ (بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣٢٨٥.٩	٣٧٠١.٦	٤١٤٧.٩	٤٥١١.٧	٤١١٨.٥	٣٧٦٥.٢	٣٢٦٤.١	٣٧٤٩.٦	٤١٩٨.٨	٤٥٥٩.٥	٤٣٢٢.٣	٤٥٥٤.١	٤٨٢٠.٩

المصدر:

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله ٢٠٠٩، ص٩٤.

٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله ٢٠٠٦، ص٥٢.

كما ويبقى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ما كان عليه في العام ٢٠٠١ أي ما يعادل ٥٥% فقط من المستوى الذي بلغه في عام ١٩٩٩[٣]، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً خلال عام ٢٠٠٣ بحيث وصل إلى ٣٧٤٩,٦ مليون دولار وزيادة قيمتها ٤٨٥.٥ مليون دولار مقارنة في عام ٢٠٠٢ ونمو بنسبة (١٥%) مقارنة مع تراجع بحوالي (١٣%) في عام ٢٠٠٢، يعزى النمو إلى التخفيف النسبي للقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع، والتي تزامنت مع عودة الدفعات الشهرية المنتظمة، وإيرادات المقاصة، وتدفق كميات كبيرة من الإيرادات التي كانت محتجزة لدى الجانب الإسرائيلي عن أعوام سابقة إضافة إلى التحويلات الناتجة عن النشاطات التجارية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، والتحسن الملحوظ في نشاط البناء والإنشاءات بشكل عام[٤].

---

[1] نوفل أسامة: http://www.oppc.pna.net/mag/mag17/archive_copy17.htm ٢٠١١/٠٨/٢٢

[2] سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الأول، رام الله، ١٩٩٥، ص٤.

[3] بيان وزير المالية، مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٥، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين،٢٠٠٥، ص٥٤.

4 سلطة النقد الفلسطينية:التقرير السنوي التاسع، رام الله، ٢٠٠٣، ص٣٠.

واستمر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بزيادة بلغت قيمتها ٢٦١,٤ مليون دولار ونمو بنسبة (٥%) مقارنة بالعام ٢٠٠٥، جاء هذا النمو متأثراً بأربعة عناصر رئيسية وهي: الإنفاق العام، تحويلات العاملين، الائتمان، النمو في الاقتصاد الفلسطيني، فقد انتهجت السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨ سياسة مالية توسعية متمثلة بالزيادة الملحوظة في الإنفاق العام بشكل عام والإنفاق الجاري بشكل خاص جراء الزيادة التي طرأت على رواتب موظفي القطاع العام خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٥ أدى ذلك إلى ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد الفلسطيني [١]، كما وعانت البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨ صعوبات ومخاطر جمة جراء تعرضها لبعض الصدمات الخارجية، فسلطات الاحتلال زادت من التشدد في قيودها المفروضة على حرية الحركة والعبور والبضائع سواء من الضفة الغربية إلى قطاع غزة أو من المناطق الفلسطينية إلى الخارج .

ومازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني حالة عدم القدرة على التحكم في القدرات الاقتصادية بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فهناك مؤشرات عديدة تدلل على وجود هذه التبعية منها ما يتعلق بخصوص بروتوكول باريس الاقتصادي المقيد للاقتصاد الفلسطيني، والاختلالات الحاصلة في الميزان التجاري، والاعتماد على السوق الإسرائيلية في تشغيل العمالة الفلسطينية، ويتذبذب هذا السوق حسب المصالح السياسية لإسرائيل ومعدلات التضخم، حيث يعتمد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الأجنبية، وكمصدر رئيسي وبشكل مستمر، لتمويل العملية الاقتصادية والبنية التحتية، وتغطية العجز التجاري في النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية[٢]، فتعتبر سياسات الضبط الهيكلي أو سياسات العرض من البدائل الممكنة والخيارات المناسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني[٣].

واجه الاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٠٨ بنية تحتية مدمرة خلقها الاحتلال، لتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وزرع بذور الخراب، وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بفعل السياسات الإسرائيلية، فقد انخفض معدل الدخل الشهري للأسر من حوالي ٤٤٥ دولار أمريكي إلى ٣٣٣ دولار أمريكي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥ (أي بنسبة الربع)، وتراجع معدل الدخل القومي الإجمالي للفرد في عام ٢٠٠٥ بنسبة تقارب ١.٥%، فقد زادت نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر والمقدر دوليا بحوالي دولارين يوميا، وتزايدت معدلات الفقر عن٥٠% على المستوى الوطني وترتفع إلى حوالي ٨٠% في بعض المناطق (مثل جنوب وقطاع غزة)، عانت أكثر من ٥٣% من الأسر الفلسطينية من نقص حاد في دخلها، حيث قامت هذه الأسر بالقيام بالعديد من الإجراءات لتتجاوز هذا

[1] سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، ٢٠٠٥، ص١٥.
[2] التقرير الاقتصادي الفلسطيني (١٩٩٤-١٩٩٩): الهيئة العام للاستعلامات، فلسطين،٢٠٠١، ص٢٦.
[3] سعيد، نادر: السياسة الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين ١٩٩٤-١٩٩٩، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠٠١، ص١٣٨.

الانخفاض، فقد أشارت البيانات إلى أن ٥٨% من الأسر خفضت إنفاقها و٢٥% منها يبيع الحلي التي تشكل مهرًا للزوجة، ١٦% لجأت لتربية المواشي والزراعة المنزلية[1].

وتراجع الأداء الاقتصادي في عام ٢٠٠٦ لتبلغ نسبة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مدار العام حوالي ٥٢% مقارنة مع نمو بنحو ٨,٥% مقارنة في عام ٢٠٠٥ ويكون الناتج المحلي قد انخفض إلى ٢٣٧,٢ مليون دولار مقارنة في عام ٢٠٠٥، كما حذر اقتصاديون من مخاطر اتساع دائرة الفقر لسبب بسيط جدا هو ان الفقر مرتبط بالاستهلاك، في حين ان الدخل لم يرتفع، ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار خاصة في ظل ظهور تضخم اسعار السلع الحيوية على المستوى الدولي، مثل النفط والقمح والسكر والذهب والسلع الاساسية[2].

لذلك فانه اذا ما شهد عام ٢٠١١ ارتفاعا في هذه الاسعار مع ثبات الدخول فان ذلك يعني التعرض لتآكل الدخول ودفع نسبة جديدة الى خط الفقر رغم انهم يعملون ويحصلون على رواتب، ما يستدعي الحذر في محاولات تفسير وتحليل مؤشرات النمو مع التأكد بان عام ٢٠١٠ لمس نشاطا وحركة في بعض القطاعات مثل القطاع المصرفي لكنه ليس بالضرورة ان تبقى مثل هذه الحالة قائمة في فلسطين لفترة طويلة[3].

٢-الناتج القومي الإجمالي:

أكد البنك الدولي أن السنة الثانية من الانتفاضة الفلسطينية شهدت مزيداً من التراجع الحاد في جميع المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، وبلغ الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ مستوىً يقل بنسبة ٤٠% عن مستواه في عام ٢٠٠٠ ومع بلوغ معدل النمو السكاني في الضفة الغربية وغزة بنسبة ٩% خلال السنتين الماضيتين، فقد تدنّت حصة الفرد من الدخل الحقيقي إلى نصف المستوى الذي كانت عليه في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠، وبلغت نسبة البطالة ٥٣% من مجموع الأَيدي العاملة.

يعتبر الحصار والإغلاق السبب الرئيس المباشر للأزمة الاقتصادية الفلسطينية، ونقصد بالحصار والإغلاق القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل على حركة السلع الفلسطينية وعلى الفلسطينيين أنفسهم وانتقالهم عبر الحدود مع إسرائيل وداخل الضفة الغربية وغزة وفيما بينهما. ففي الفترة مارس – إبريل ٢٠٠٢، ومع اندلاع الانتفاضة، خفَّضت حكومة إسرائيل في البداية وبصورة كبيرة من مستوى إصدار تصاريح العمل المخفَّضة أصلاً للفلسطينيين، ولكنها عاودت في الأشهر الأخيرة منح التصاريح لأعداد كبيرة منهم، فقد أصدرت حوالي ٣٢٠٠٠ تصريح عمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ رغم أنه لم يتم استخدام إلا نصف هذا العدد من التصاريح؛ وذلك لأن الإغلاق والحصار

1 سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٢٨.
2 سلطة النقد الفلسطينية: التقرير الثاني عشر، رام الله، ٢٠٠٦، ص٧٠.
3 عبد الكريم نصر: حياة وسوق،السنة الأولى، العدد الأول، فلسطين، ٢٠١١، ص٣.

الداخلي يجعل من الصعوبة بمكان على الكثير من العمال التحرك عبر الضفة الغربية وغزة إلى أماكن عملهم المحددة في التصاريح[1].

أكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩ بأن أداء الاقتصاد الفلسطيني واصل تراجعه في عام ٢٠٠٨ جراء استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لجعل الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أكثر سوءً بحيث تدفع الفلسطيني للهجرة وتصاعدت وتيرة مصادرة الأراضي بغرض توسيع المستوطنات وازدياد هدم المنازل الفلسطينية واستمر نشر الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية وبناء الجدار العازل الذي أدى إلى تهجير حوالي ٢٨ ألف فلسطيني عن منازلهم حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

كما استمرت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في خنق الاقتصاد الفلسطيني بالضفة الغربية عبر تقنين الصادرات وتشديد القيود على الواردات وخصوصاً المواد الخام والسلع الوسيطة.

وتزايدت القيود الإسرائيلية على قطاع غزة الذي خضع لحالة حصار طالت جميع نواحي الظروف المعيشية وازدادت معدلات الفقر والبطالة فيه ومنعت إسرائيل دخول الأموال للقطاع وأدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تدمير البنية التحتية للقطاع ما أسفر عن تدهور الأوضاع الاقتصادية فيه وتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩% في عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٣% في عام ٢٠٠٨ وتزايد العجز في ميزان السلع والخدمات واستمر الاستهلاك الكلي في تجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨[2].

٣-معدل الدخل الفردي:

تعتبر المشاركة في القوى العاملة مؤشراً أساسيا لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل، فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى انخفاض نسبة المشاركة إلى ٤٠,٧% من إجمالي القوة البشرية أي أصبح من بين كل ١٠ أفراد أعمارهم ١٥ سنة فأكثر أربعة أفراد مشاركين في القوى العاملة، بعد أن كانت تصل نسبة المشاركة إلى ٤٣,٥ %عشية انتفاضة الأقصى (تموز-أيلول، ٢٠٠٠). من جانب آخر، بلغت نسبة المشاركة في الربع الأول من عام ٢٠١٠ في الضفة الغربية ٤٣,٢% مقابل ٣٦,٣% في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الرجال، حيث تصل نسبة مشاركة النساء إلى ١٤,١% بواقع ١٥,٨% في الضفة الغربية و ١١,٢% في قطاع غزة، مقابل ٦٦,٧% نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة، بواقع ٧٠,٠% في الضفة الغربية و ٦٠,٩% في قطاع غزة.[3]

---

[1] البنك الدولي: الحصار والإغلاق السبب المباشر للأزمة الاقتصادية وحماية مؤسسات السلطة مسؤولية دولية http://www.aawsat.com/details.asp?article=156264&issueno=8864 ٢٠١١/٠٦/١٧

[2] شبكة الإعلام العربية، http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=329200&pg=3 ٢٠١١/٠٦/١٧

[3] عودة، **زينب**، إحصائية الفلسطينيين في الضفة والقطاع: http://www.falasteen.com/spip.php?article184، ٢٠١١/٠٦/١٣

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٥٧,٢% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر، بواقع ٤٥,٧% في الضفة الغربية و٧٩,٤% في قطاع غزة، و٤٦,٣% من الأسر يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد، وأشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك حاجة لتوفير ما قيمته ٧ مليون دولار شهريا لإعادة نسب الفقر لما كانت عليه عام ١٩٩٨، هذا وشكلت المساعدات الطارئة انخفاض في مؤشر الفقر بنسبة مقدارها ١١,١% خلال العام ٢٠٠٧.[1]

كما يلاحظ ارتفاع نسبة استهلاك الأسر الأكثر ثراءً، وأنها تأثرت بالأزمة بنسب أقل مقارنة مع بقية الفئات، حيث أن نسبة استهلاك أغنى ١٠% من السكان قد بلغت ٢٦,٦% من إجمالي استهلاك الأسر الشهري في العام ٢٠٠٧، مقابل ٢٠,٧ %لعام ٢٠٠٦، بنسبة ارتفاع مقدارها ٢٨,٥ %.

أما فيما يتعلق بالطبقة الوسطى فقد بلغ نسبة استهلاكها ٣٢,٦% من إجمالي الاستهلاك الشهري للأسر لعام ٢٠٠٧، مقابل ٣٥,٦% لعام ٢٠٠٦، بنسبة انخفاض مقدارها ٨,٤%[2].

ثانيا: تأثير الاغلاق الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني:

رغم التحسن الملحوظ في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة السابقة ١٩٩٦-١٩٩٩ فان هذا التحسن لم يستطع التكييف مع أزمة الحصار التي فرضت عليه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في ٢٨ سبتمبر من العام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام ٢٠٠٨، ولوحظ أن هذه الأزمة تشكل أعمق الأزمات التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، فهي تشمل كافة نشاطات الحياة، حيث انعكست سياسة الحصار الشامل وتدمير المؤسسات الاقتصادية على جميع مقدرات الشعب الفلسطيني، فكانت الآثار الاقتصادية السلبية تتوالى منذ اندلاع الانتفاضة، وقد أظهرت هذه الآثار السلبية مدى ارتباط واعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال الشلل الذي أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية والخسائر الفادحة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة للحصار والإغلاق، حيث أصبح الحصار العسكري والاقتصادي والإغلاق الشامل سياسة ثابتة ممنهجة تتبعها الحكومة الإسرائيلية[3]، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يعمل بأقل من نصف طاقته الإنتاجية، ونتيجة إلى هذه السياسة تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشرة في مجالات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية وأخرى غير مباشرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتضخم، وظهر

---

[1] شبكة فلسطين الإخبارية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر تنشر بيانات حول الفقر، http://www.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=40397&Itemid=0، ٢٠١١/٠٦/١٣

[2] وفا، الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3232.

[3] Greentree, Estate, Public Finance. Center on International Cooperation. New york. 2005. P7-8 .

الاختلال واضح في أداء الموازنة العامة، مما انعكس سلبا على دور السلطة الوطنية الفلسطينية في توفير الحياة الكريمة للأفراد[1].

١- سياسة الإغلاق الإسرائيلي الممنهجة:

أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني وبنيته الإنتاجية منذ الأشهر الأولى للاحتلال في عام ١٩٦٧ فتحت إسرائيل الباب على مصراعيه للعمالة الفلسطينية للعمل داخل إسرائيل وخصوصا في قطاع الإنشاءات مستخدمة كافة وسائل الإغراء لهم من أبرزها دفع أجور تزيد عن ضعف مستوى الأجور في الأراضي الفلسطينية، وتأمين المواصلات والخدمات الطبية في كثير من الحالات، فضلاً عن تحديد ساعات العمل بثمان ساعات يوميا، فأدت هذه السياسة إلى عوامل متعددة أضرت بالاقتصاد الفلسطيني فمن أبرز هذه العوامل[2]:

- إحداث خلل داخل الاقتصاد الفلسطيني، لأنه أصبح الجزء الأكبر من العمالة الموجودة داخل الاقتصاد الفلسطيني عمالة غير ماهرة.
- هجرة العمالة إلى إسرائيل قللت الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.
- أدى الارتفاع المتزايد في الأجور إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك، وزيادة مماثلة في الواردات من إسرائيل، فأصبحت السوق الفلسطينية سوق استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية.
- منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧ صدر أمر عسكري بإغلاق جميع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي حرم الاقتصاد الفلسطيني من القدرة على حشد وتخصيص الأموال بكفاءة، وحرم العديد من الاستثمارات من الحصول على التمويل المناسب.
- ساهمت الضرائب الباهظة التي كانت تفرضها إسرائيل بشكل عشوائي على المشروعات الفلسطينية، وكذلك القيود التي تفرضها على حركة المنتجات الفلسطينية من جهة، واستيراد المواد الخام والوسيطة من جهة ثانية في تباطؤ الاستثمارات المباشرة في فلسطين، فقد ترتب على ذلك ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف إنتاجية المشروعات القائمة.

ويرى الباحث أن كل هذه السياسات التي انتهجتها وتنتهجها السلطات الإسرائيلية تهدف إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً وسوقاً استهلاكياً للمنتجات الإسرائيلية.

أ- أثر الإغلاق على الأداء الحكومي:

يؤثر الإغلاق الإسرائيلي بشكل واضح على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بجميع مكوناتها، حيث يعمل على تخفيض الإيرادات الحكومية من جهة، وزيادة نفقاتها من جهة أخرى، كما يعمل على إعادة هيكلة وتوجيه المساعدات في الدول المانحة من الإنفاق الاستثماري الموجه إلى البنية التحتية،

[1] نوفل، أسامة: أهمية الحسابات القومية الفلسطينية وتأثير الحصار عليها، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين، ٢٠٠٣، ص١٣١.
[2] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ١٩٩٥، ص٧- ٨.

ورفع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات والمرافق إلى الإنفاق الطارئ الموجه لتعويض النقص في الدخل، نتيجة الإغلاق وخلق فرص عمل مؤقتة لاستيعاب العاطلين عن العمل، تنخفض الإيرادات الحكومية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال انخفاض الإنتاج والدخل، كما أن انخفاض الواردات من إسرائيل وانخفاض عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، يساهم بشكل رئيس في انخفاض إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

ويتبين أن إسرائيل تستخدم سياسة ممنهجة في سداد مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث تقوم بتأخير دفع مستحقاتها خلال فترات الحصار والإغلاق.

ب- أثر الاغلاق على العمالة الفلسطينية:

ساهم غياب سياسات تشغيلية ملائمة في ظل ممارسات إسرائيلية ممنهجة تراوحت بين السماح بعمالة الفلسطينيين لديها تارة والاستغناء عنهم تارة أخرى إلى المضاعفة من معاناة المتعطلين الفلسطينيين وانحسار فرص العمل المتاحة لديهم في أضيق نطاق مع اضطرارهم أحيانًا كثيرة للعمل في ظروف غير لائقة تحفها مخاطر عديدة وبأجور زهيدة، وقد مثل عام ٢٠٠٠ نقطة تحول خطيرة في الممارسات الإسرائيلية تجاه العمالة الفلسطينية وتطبيقها من جانب واحد، وكانت قد بلغت العمالة الفلسطينية ذروتها في العام ١٩٩٩ من حيث استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لنحو ٢٥% من مجموع القوى العاملة الفلسطينية مع ارتباط ذلك بعوائد وأجور مرتفعة كان لها دورها في زيادة مصدر الدخل الفلسطيني، كما ظهرت سلبيات اقتصادية متعددة تمثلت في حرمان المجتمع الفلسطيني من الطاقات الإنتاجية البشرية وهجرة الكثير من العقول الفلسطينية المبدعة، هذا بجانب خسائر كبيرة جراء الاستنكاف الوظيفي الذي رافق حالة الانقسام الفلسطيني، وباستشراف أوضاع القوى العاملة الفلسطينية من حيث النمو السكاني حتى العام ٢٠٢٠، فإنه من المتوقع أن تصل أعداد السكان في الأراضي الفلسطينية إلى ٥,٢ مليون نسمة في العام المذكور، أي بزيادة قدرها ١,٢ مليون نسمة مقارنة بالعام ٢٠١٠ وبنسبة زيادة قدرها ٢٩,٧% على مستوى مجموع الفترة ككل، والتي تعني بدورها زيادًة في أعداد السكان الواقعين داخل القوى العاملة عامًا بعد آخر كباحثين عن عمل.

كما أوضحت دراسة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة ٢٠١٠ أن تطورات نمو القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ تزايدت أعدادها من ٦٠٢ ألفًا في ١٩٩٧ إلى ٨٤٩ ألفًا في ٢٠٠٧ أي بزيادة عامة بلغت ٤١% وبمتوسط نمو سنوي ٣,٥%وجاء ذلك مترافقًا مع النمو السكاني خلال هذه الفترة من ٢.٩ مليون نسمة في العام ١٩٩٧ إلى ٣,٧ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧ أي بزيادة بنحو ٢٧,٦%وبمتوسط نمو سنوي قدره ٢,٥% هذا وقد شكلت القوى العاملة في الضفة الغربية٧٠,٨% في عام ١٩٩٧ مقابل ٢٩,٢% في قطاع غزة لنفس العام، أما في عام

[1] عبد الرزاق، عمر؛ وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، مركز التخطيط الفلسطيني، فلسطين،٢٠٠٢، ص٢٣.

٢٠٠٧ فقد شكلت القوى العاملة في الضفة الغربية ما نسبته ٦٧,٩% مقابل ٣٢,١% في قطاع غزة لنفس العام، وجرى متابعة أعداد ونسب المتعطلين الذين تجاوزت أعدادهم ٢٢٧ ألف متعطل على مستوى الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٨ منهم ١١٢ ألفًا في الضفة الغربية و ١١٥ ألفًا في قطاع غزة وما لهذه الظاهرة من تداعيات خطيرة، وقد صنفت الدراسة العاملين من حيث ديمومة عملهم كعمالة تامة أو عمالة محدودة والتي تعكس بدورها حالة الاستقرار الوظيفي من عدمه، كما تم دراسة تطورات ونمو القوى العاملة الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي فيما بين التعدادين وكان من أبرزها التحول السلبي من الأنشطة السلعية كالزراعة والتعدين والصناعات التحويلية إلى الأنشطة الخدمية وخاصة في الوظائف الحكومية بشقيها المدني والعسكري[١].

ج- أثر الاغلاق على التجارة الفلسطينية:

اعتادت إسرائيل بفرض قيودا صارمة وإغلاقات تعيق حرية التجارة الفلسطينية، فقد أكد البنك الدولي في تقرير سابق له بأن الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصادا صغيرا فقير الموارد. فيعتمد نموه على المحافظة على تجارة مفتوحة مع جيرانه. وتشكل التدفقات التجارية ما يقرب من ٨٥% من إجمالي الناتج المحلي، ٩٠% منها مع إسرائيل، حيث تمثل استيراد البضائع والخدمات ما يقرب من ى٧٠% فيما يشكل تصدير البضائع والخدمات ١٥% إلى ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي ، كما أدت التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي إلى تقليل السوق بالنسبة للمنتجات الفلسطينية التقليدية[٢].

على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي سيبقى الشريك الرئيسي للضفة الغربية وقطاع غزة لوقت قادم، فإن النمو المستقبلي سيعتمد على المؤسسات الفلسطينية القادرة من الوصول إلى ما هو أبعد من إسرائيل ودخول أسواق جديدة في بقية أرجاء العالم.

فقد حلل البنك الدولي في دراسة أخرى عمل الممرات التجارية من غزة عن طريق مصر كبديل لإرسال الصادرات عبر إسرائيل، وتعمل هذه الورقة على تناول هذا العمل وتفحص قابلية تطبيق مختلف الطرق التجارية من الضفة الغربية. ووفق التقرير فان للمؤسسات الفلسطينية خيارين أساسيين لدخول السوق العالمي، هما[٣]:

١-بواسطة المطارات والموانئ الإسرائيلية.

٢-عبر نهر الأردن ومن ثم للخارج بواسطة المطارات والموانئ الأردنية.

فإغلاقات الطرق الإسرائيلية الكثيرة، والمناطق المغلقة، والطرقات المقيدة والمستوطنات المتزايدة عملت كلها على تقطيع أوصال المجتمعات الفلسطينية إلى كانتونات معزولة أدت إلى رفع تكاليف النقل

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، رام الله فلسطين، ٢٠١٠، ص٢٠

2 البنك الدولي، بدائل محتملة أمام التجارة الفلسطينية،رام الله، ٢٠٠٧، ص٣.

[3] ابوالرب، صلاح الدين، قيود على التجارة الفلسطينية، Date: 14/06/2011 http://www.wata.cc/site/

والمواصلات وإلى الحد بصورة كبيرة من قدرة المؤسسات الفلسطينية على تحقيق اقتصاديات عالية.
وقد استهدفت الدراستان شركات نقل و مؤسسات تقوم في نقل بضائعها الخاصة.
وتشير نتائج الدراستين إلى أن للقيود المتزايدة على حركة البضائع والخدمات في الضفة الغربية أثرا سلبيا.

٣- تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي:

يعتبر الحديث عن اقتصاد فلسطيني مستقل في ظل الاحتلال مجافياً للحقيقة وقفزاً عن الواقع، فأصبح الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير المتوازنة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً والأكثر ديناميكية وتعقيداً.

واصلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ إتباع سياسة تدميرية ممنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني، قائمة على أساس تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، فأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بصورة شبه كاملة على الاقتصاد الإسرائيلي في كافة القطاعات والمجالات، فقد خلفت سياسية الإغلاق الممنهج نتائج كارثية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛ حيث مسَّت كافة القطاعات والنشاطات التالية، القطاع الزراعي، القطاع السياحي، القطاع الصناعي[١].

توصلت دراسة أجراها مركز الشرق الأوسط للأبحاث في عام ١٩٩٨ بأن الشركات الفلسطينية التي تقوم بالاستيراد والتصدير من خلال الموانئ الإسرائيلية تواجه ارتفاع في تكاليف معاملاتها بنسبة تزيد عن ٣٥% مقارنة بتكاليف الشركات الإسرائيلية في نفس الصناعة، ومما لاشك فيه أن هذه السياسة المتبعة تهدف إلى استنزاف موارد الاقتصاد الفلسطيني٢.

أ- القطاع الصناعي:

يعتمد مدى نجاح المدن الصناعية على زوال المعيقات، فقد شهد القطاع الصناعي في قطاع غزَّة تدهْورًا شديداً خلال فترة الدراسة، وقد توقَّفتْ غالبية المنشآت الصناعيَّة في القطاع، والبالغ عددها ٣٩٠٠ منشأة، وذلك بسبب تقليص سلطات الاحتلال الإسرائيلي حجم الواردات من المواد الأوَّليَّة اللازمة للصِّناعات الغزية، وعدم قدرة تلك المنشآت على تصْدير مُنتجاتِها إلى أسواق الضفة وإسرائيل، بالتالي فشلت تجربة المدن الصناعية عبر السنوات الماضية، لوجود عوائق وتعقيدا متعددة كالحصار الذي يفرضه الاحتلال، وتقطيع أوصال الوطن، والسيطرة الإسرائيلية الكاملة على المعابر[٣].

---

[1] حميد، محمد: مرجع سابق، ص٥٢.
[2] مركز الشرق الأوسط للأبحاث http://www.merip.org/mer/mer217/217_farsakh.html: Date, 01/11/2010.
[3] http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=3853: Date, 28/09/2010.

وقد مثل قرار السلطات المحتلَّة بإلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة بتاريخ ٢١/ ٦/ ٢٠٠٧، خطوةً إضافية أدت إلى شلل تام للقطاع الصناعي الذي يعتمد على الواردات من إسرائيل أو غيرها بنسبة ٩٠%، وأدى ذلك إلى إغلاق أكثر من ٩٦% من المنشآت الصناعيَّة، وعدم تصدير أيٍّ من بضائعها، وانضمام أكثر من ٣٣٠٠٠ ألف عامل في هذا القطاع إلى أعداد العاطلين عن العمل، البالغ عدد العاملين في القطاع الصناعي ما يقرب من ٣٥٠٠٠ ألف عامل في منتصف شهر حزيران ٢٠٠٧ وبعد الإغْلاق لم يتجاوز عدد العاملين في هذا القطاع أكثرَ من ٢٠٠٠ عامل[1].

ب- القطاع الزراعي:

ترتَّب على الإغْلاق والحصار نقص كاملٌ في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية: الأسمدة الزراعية بأنواعها، والأدوية الزراعية بأنواعها، والنايلون الخاص بزراعة التوت الأرضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي)، وتوقَّفت تقريبًا معظم المشاريع الزراعية التنموية والإغاثة التي تنفِّذها منظَّمات محليَّة ودولية، بسبب عدم قدرتِها على إدخال المواد المطلوبة للمشاريع، مثل (الأعلاف للمواشي، الأسمدة والبذور، والأشتال، المواد المعدنية والبلاستيكية اللازمة للدفيئات، والمدخلات اللازمة لآبار المياه ومزارع المواشي والأسمنت ومضخات المياه الكهربائية) ناهيك عن تجريف الأراضي التي أصبحت سياسة إسرائيلية ممنهجة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

انخفض الإنتاج الزراعي في عام ٢٠٠٨ بنحو ٥٥% مقارنة بعام ١٩٩٩ متأثراً بالعمليات العسكرية الإسرائيلية من دمار واسع النطاق في الأراضي الزراعية والدفيئات الزراعية ومزارع الدواجن والمواشي وأبار المياه وشبكات الري وغيرها من الأصول الإنتاجية جاء هذا وفقاً لمعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جـ- القطاع السياحي

لقد شكلت الظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية بصورة عامة، عائقاً أمام تطور صناعة السياحة في فلسطين، رغم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الأراضي المقدسة على صعيد الحركة السياحية، ويعتبر الاحتلال من أهم العوامل المدمرة للمواقع الأثرية والدينية في فلسطين، فقد عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، على فرض سياسة عدوانية تتلاءم والتطلعات الاستيطانية لها، فقد أقامت ما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية التي عمدت إلى تشكيل وحدة إدارية تعنى بالشئون السياحية والآثار، حيث نجحت في إعاقة الفعاليات السياحية العربية، وتشجيع تلك الإسرائيلية، حتى يومنا هذا، فقد منعت سلطات الاحتلال إقامة حفل افتتاح معرض سياحي في القدس بتاريخ ٢٠٠٩/٠٧/٢١ بهدف طمس معظم النشاطات السياحية الإسلامية والمسيحية، فقد أدت هذه السياسة الإسرائيلية في المس بشكل خطير

[1] http://www.alukah.net/Social/0/4789/ : Date, 20/09/2010.

بالحركة السياحية في فلسطين، حيث توقفت بالكامل السياحة الداخلية جراء السياسات التي اتبعتها في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزلها عن بعضها، خاصة في قطاع غزة أصيب بشلل كامل نتيجة إغلاق المعابر، فضلا عن تدمير العديد من المنشآت السياحية، حيث بلغت خسائر القطاع السياحي الفلسطيني بخسائر فادحة أضرت بالقطاع الفلسطيني كافة وأدت إلى شل الحركة السياحية وبالتالي كان لها تأثير على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام[1].

وأوضح أن خسائر قطاع السياحة الفلسطيني انقسمت إلى قسمين خسائر مباشرة وخسائر غير مباشرة أما المباشرة وهي الخسائر التي ألمت بالقطاع السياحي نتيجة للقصف أو التجريف أو الاعتداء العسكري الإسرائيلي المباشر على هذه المنشآت مثل الخسائر التي لحقت بمجموعة مواقع أثرية في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة بالتحديد في أرضية فسيفساء دير البلح على شاطئ بحر غزة، أما الخسائر غير المباشرة فهي التي تسببت في تعطيل حركة السياحة الوافدة إلى فلسطين[2]، وأن الحصار أدى إلى هروب السياح ومستثمري الأموال، مؤكداً بأن السياحة تعتمد على سياح من خارج الوطن، أي أجانب وزوار وأشار أنه لا يوجد بالمعنى الحقيقي شئ يسمى سياحة في هذه الأوضاع لآن هذه الشرائح غير قادرة على دخول غزة بسبب الحصار، ولفت إلى أن الوضع السيئ الحالي أدى إلى تقليص أعداد ورواتب العمال والموظفين في الفنادق والمطاعم، حيث أصبح موظفوها يتقاضون راتبا أقل من النصف، وأحيانا تمر شهور دون تقاضي أي راتب. كما انخفض عدد العاملين في القطاع السياحي من ١٨٠٠ عامل وموظف إلى اقل من ١٢٠٠[3].

أما في العام ١٩٩٥ حقق قطاع السياحة في الضفة الغربية عائدات إجمالية بلغت ١٥٢ مليون دولار أكثر من ٨٦% من هذا المبلغ ١٣٢ مليون دولار كان نصيب القدس الشرقية[4].

٣ – الوضع المالي في فلسطين خلال سنتي ٢٠٠٧،٢٠٠٨:

شهدت الأوضاع المالية في فلسطين خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حجز للمستحقات المالية للسلطة الفلسطينية لدى سلطات الاحتلال والتي بلغت ٨٠٠ مليون دولار وعدم انتظام دفع مستحقات القطاع الخاص، وعدم انتظام دفع الرواتب لكافة العاملين بالسلطة الفلسطينية، وانخفاض تحصيل الضرائب المحلية، وتوقف التدفق النقدي من قبل الدول المانحة للحساب المركزي في السلطة الفلسطينية، والاستعاضة بحسابات مختلفة، مثل حساب الرئيس، وحسابات أخرى مؤقتة، وحصول إضراب عام من قبل العاملين بالسلطة الفلسطينية، وصعوبات في ترخيص السيارات، والاستيراد والتصدير، وشلل المعاملات الحكومية، وارتفاع تكاليف المعاملات، وتوقف صدور موازنات الحكومة

---

[1] http://www.alrai.com/index.php. : Date, 10/08/2010

[2] http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=297647: Date, 28/09/2010.

[3] http://www.fpnp.net/ar/home Date, :28/09/2010.

[4] حماد، عبد القادر؛ حماد، صلاح الدين: دراسات في السياحة الفلسطينية والتنمية، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، فلسطين، لطبعة الأولى، ٢٠٠٨،ص٢٩.

الفلسطينية، وتوقف صدور الحسابات الختامية للموازنة الحكومية، وعدم معرفة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية المركزية، وانخفاض في نسبة دفع المواطنين لمستحقات البلدية بحجة عدم استلام الرواتب[1].

بل وأعاقت الظروف السياسية المحيطة دور القطاع الخاص في تحفيز الوضع المالي في فلسطين، وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، كان لزاماً على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة لإنعاش الاقتصاد من خلال تحفيز الطلب المحلي، وفي نفس الوقت كان لزاماً عليها أن تعيد السياسة الانفاقية إلى مسارها الصحيح، بعد الانحرافات التي شابتها خلال السنوات الماضية، وذلك من خلال الإصلاح الإداري، والالتزام بالمحددات الرئيسية في موازنة عام ٢٠٠٨، خاصة في مجال النفقات[2].

٤-التجارة الخارجية الفلسطينية:

تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٠) بعد التوقيع على اتفاقيات الحكم الذاتي، ثم اتفاق باريس الاقتصادي، الذي أصبح يشكل الإطار العام المرجعي للعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وفيما يلي أهم مؤشرات التجارة الخارجية الفلسطيني:

على الرغم من مرور أكثر من ١٥ عام على اتفاق باريس الاقتصادي الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ودخوله حيز التنفيذ فور التوقيع عليه، فإنه لم ينجح في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية التي يعاني منها، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي مازالت شديدة الاختلال، وغير متكافئة، وتميل لمصلحة إسرائيل، وعلى الرغم من إفصاح البروتوكول عن وجود العديد من القيود والعوائق، وأنه سعى لتصحيحها تدريجياً عبر توسيع الهوامش المتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن أساس البروتوكول جاء استمراراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي كانت سائدة بين المناطق الفلسطينية المحتلة وإسرائيل منذ العام ١٩٦٧، كما أن الصلاحيات الممنوحة بموجب البروتوكول الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زالت محدودة، إضافة إلى العديد من القيود والعوائق التجارية التي أضافها البروتوكول نفسه، والتي لم تكن موجودة رسمياً قبل العام ١٩٩٤[3].

ويرى الباحث أن بروتوكول باريس الاقتصادي أصبح إطارا ومرجعاً لعقد وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأقطار الأخرى.

يرتبط الأداء الاقتصادي والتجاري الفلسطيني بشكل قوي بالتطورات السياسية، فقد شهد هذا الأداء تحسنًا ملحوظًا في العام ١٩٩٤، هذه الفترة التي كان فيها نوع من الاستقرار النسبي نتيجة لتوقيع

---

[1] صبري، نضال: تطوير بنية المالية العامة في الأراضي الفلسطينية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص١٤.
[2] سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص٥١-٥٢.
[3] عبد الرازق عمر؛ وآخرون: مرجع سابق، ص١٠.

الاتفاقات السياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ثم تراجع هذا الأداء في عام ١٩٩٦ بسبب المواجهات التي وقعت بين الجابين الإسرائيلي والفلسطيني.

ازداد الاعتماد الفلسطيني على الخارج بشكل عام، وعلى إسرائيل بشكل خاص، ويعبر الارتفاع في حجم الواردات من السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ إلى ضعف القدرة الإنتاجية المحلية، لتلبية الطلب المحلي بزيادة بلغت ١٩٠٩ مليون دولار واستمر الارتفاع في حجم الواردات حتى عام ٢٠٠٨، ليصل بزيادة قيمتها ٨٣٨,٥ مليون دولار مقارنةً بالعام ٢٠٠٠ ونمو بنسبة (٣٦%).

ويلاحظ أنه وصل هذا الأداء إلى أدنى مستوياته خلال الأعوام الأخيرة، بسبب الانتفاضة الثانية والانقسام الفلسطيني، والإغلاقات والإجتياحات الإسرائيلية المتكررة للأراضي، كل هذه القضايا تعتبر من أهم القضايا التي ساهمت في تباطؤ الأداء الاقتصادي والنمو التجاري الفلسطيني، وتقييد التصدير لأسواق أخرى غير إسرائيل[1]، خاصة مع توقف المفاوضات حول إمكانية تشغيل مطار غزة أو إعادة بناء ميناء في قطاع غزة، ويتمحور المأزق الثاني الذي تدفع الإدارة الإسرائيلية باتجاهه وهو المماطلة في فتح ممر يربط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي في جوهره يشكل عائقاً كبيراً أمام التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتكامل الاقتصادي بينهما[2].

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات للسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨) (بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صادرات السلع والخدمات	٣٣٩.٤٦	٣٨٢.٤٢	٦٩٤.٧	٧٣٠	٧٢١.٨	٤٥٦.٢	٣٨٥.٦	٤٧٢.٣	٥٣٩.٦	٥٨٠	٥٦٦	٨١٣.٤	٩٢٥.٩
واردات السلع والخدمات	٢٠١٦.٠٥	٢٢٣٨.٥٦	٢٩٦٠.٤	٢٧١٤.٢٥	٢٧٥٨.١	٢٥٨٣.٧	٢١٠٦.٧	٢٢٥٦.٥	٢٨١٨.٣	٣٠٦٤.٢	٣١٩٢.٧	٣٩١٣.٩	٤٢٠٩.٤
نسبة الواردات للصادرات الىGDP %	٨٤	٨٣	٧٧	٧٤	٧٤	٨٣	٨٢	٨٠	٨١	٨١	٨٢	٨٠	٧٨
صافي الميزان	١٦٧٦.٦	١٨٥٦.١٤	٢٢٦٥.٧	١٩٨٤.٢	٢٠٣٦.٣	٢١٢٧.٥	١٧٢١.١	١٧٨٤.٢	٢٢٧٨.٧	٢٤٨٤.٢	٢٦٢٦.٧	٣١٠٠.٥	٣٢٨٣.٥

المصدر:

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، ٢٠٠٩، ص٩٩.
٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، ٢٠٠٦، ص٩١.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية، مارس ٢٠٠٦، ص٣٩

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أن العجز في الميزان التجاري في العام ١٩٩٦ بلغ ١٦٧٦.٦ مليون دولار وارتفع حتى العام ٢٠٠١ بمقدار ٢١٢٧.٥ مليون دولار، كما وانخفض أيضًا خلال الأعوام ٢٠٠٣ ،٢٠٠٢ ليصل إلى ١٧٨٤,٢ ، ١٧٢١,١ مليون دولار على التوالي، ثم ارتفع هذا العجز إلى ٣٢٨٣,٥ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٨، وعانت التجارة الخارجية الفلسطينية من خلل هيكلي مزمن جراء تعاظم أهمية الواردات مقارنة بالصادرات، حيث تتأثر التجارة الخارجية بنحو ٨٥%

[1] Oussama Kanaan, Ibid, P3.

[2] السمهوري، محمد: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني، مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الأولى، العدد الأول، فلسطين، أكتوبر ٢٠٠٥، ص٣٣.

من الناتج المحلي الإجمالي ، منها(٧٢%) للواردات و(١٣%) للصادرات، فيرتبط ضعف مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بالقيود المفروضة على حرية الحركة والعبور وضعف القاعدة الإنتاجية جراء التدمير المتعمد من البنية التحتية للاقتصاد من قبل المحتل الإسرائيلي، فصادرات العام ٢٠٠٨ أقل من الثلث قبل تسع سنوات، وزيادة الواردات بنسبة ٣٦%، فانخفاض الصادرات يعكس تآكل القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً بالعام ٢٠٠٠[1].

ثالثاً: خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

تهدف خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الإصلاح الاقتصادي إلى تصحيح التشوهات الاقتصادية القائمة على مستوى القطاعات، أو على المستوى الكلي للاقتصاد الناتجة عن اختلال العرض والطلب، وقد يكون هذا الخلل بسبب سياسات محلية، أو ظروف خارجية، فمن أبرز هذه التشوهات تظهر في شكل ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة وارتفاع العجز في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة واستمراره، ويعتبر العجز المتواصل في ميزان المدفوعات وصعوبة تمويله، بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة[2].

انطلاقا من أهمية التخطيط في تقدم الشعوب وفي تحديد الأولويات، سنتعرض إلى خطط التنمية الفلسطينية، وموقع البنية التحتية في تلك الخطط من أجل الوقوف على مدى اهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطوير خدمات البنية التحتية كأولوية فلسطينية.

فتتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة إعداد خطط التنمية الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية حول المشاريع ذات الأولوية، والتي تتقدم بها الوزارات إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولية، وهذه بدورها تقوم بإعداد خطة التنمية بناء على الأولويات، ومن ثم تعرض على الجهات المانحة، لتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، كما ويتضح من خلال خطط التنمية التي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية أنها قد أولت مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية أهمية خاصة باعتبارها الأساس الضروري لتحقيق التنمية الشاملة وتشجيع الاستثمار في المنطقة.

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنشاء وزارة التخطيط الفلسطينية، كان هناك عدة محاولات لوضع الخطط على الصعيد الوطني، إلى أن تم تكليف وزارة التخطيط من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني، لوضع خطة وطنية شاملة تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة في الأراضي الفلسطينية.

وقد قامت وزارة التخطيط بالتنسيق بين كل المعنيين بالخطة مدركة أهمية الشراكة بين أطراف التنمية الثلاث وهي: القطاع العام ممثلا بالوزارات والمؤسسات الحكومية، والقطاع الأهلي ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني والجامعات، والقطاع الخاص ممثلاً بالغرف التجارية والصناعية ومنتدى رجال

[1] Brynen, Rex, Public Finance, Conflict, and Statebulding, The Case of Palestine, Center on International Cooperation, McGill University, 2008, P11.

[2] البريكان، سعود: مرجع سابق، ص٢٠.

الأعمال والصناعيين، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات التشاورية على الصعيد القطاعي، وتم تكليف العديد من الخبراء وذوي الاختصاص، وتقديم أوراق عمل لتكون قاعدة للنقاش.

١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧

أعتبر هذا البرنامج من أولويات التنمية التي وضعت لمصلحة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومساعدة الشعب الفلسطيني منذ بدء عملية السلام في أواخر عام ١٩٩٣، حيث بلغت مساهمات الجهات المانحة للعام ١٩٩٧ بمبلغ ٣٥ مليون دولار مقارنة ب ٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، حيث شملت حكومة اليابان ٢٢ مليون دولار، والنرويج ٥,١ مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية ٣مليون دولار، وسويسرا ١,٧ مليون دولار، والسويد ١,٤ مليون دولار، ايطاليا ١ مليون دولار، وهولندا ٩٦٠,٠٠٠، دولار دفعت ٣١ مليون دولار، في البداية و٢ مليون دولار أثناء تنفيذ الخطة[1]، شارك البرنامج في دعم التنمية الاقتصادية من خلال وضع برامج واسعة في قطاع الصناعة والزراعة والسياحة فقد تم إنشاء منطقة صناعية في نابلس ومصنع خياطة في قطاع غزة من أجل تعزيز صناعة الملابس، فقد تم إنشاء لجنة فلسطينية لتحديد خط الفقر الرسمي استنادا لمجموعة من المعايير التي تميز ظروف مختلفة لتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث التزمت السلطة الوطنية الفلسطينية بالقضاء على الفقر وتحديد أفضل السبل للتصدي له، ركز البرنامج بشكل أساسي على دعم البنية التحتية وإعادة تأهيل، وتجديد مرافق البنية التحتية الاجتماعية، مثل مراكز الشباب، والملاعب، والعيادات الصحية في جميع أنحاء قطاع غزة، وترميم الطرق الرئيسية في مدينة غزة، وتطوير ميدان فلسطين، ورفع مستوى المرافق البلدية في خان يونس، وعملت على خلق فرص عمل بالاشتراك مع الأونروا، بما في ذلك بناء وإعادة تأهيل الحدائق العامة ومراكز المجتمع المحلي في مخيمات اللاجئين الأونروا، شارك البرنامج في التنمية الزراعية حيث وضع سياسات وخطط لتدريب المزارعين وتطوير الأراضي[2].

٢- خطة التنمية الثلاثية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠:

تهدف هذه الخطة إلى تقليل الاعتماد على إسرائيل من خلال تشجيع إنشاء بنية تحتية وطنية، لتحقيق التطور الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مطار دولي، وبناء ميناء في غزة، وتطوير شبكة طرق محلية وخارجية، كما تهدف الخطة إلى خفض مستوى البطالة إلى (١٦%) بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة في مختلف القطاعات، إذ من المتوقع أن يتراوح معدل الانخفاض في البطالة سنوياً من (٥%) إلى (٦%)، وتحقيق معدل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٢%)، كما كان من المتوقع أن تساهم الخطة في إنعاش وتنمية الريف،

[1] Programme of Assistance to The palestinian people, Annual Report of the Administrator for 1997 and related matters,UNDP, geneva, 1998, P8-7.

2 Programme of Assistance to The palestinian people, Ibid. P8.

كذلك تهدف الخطة إلى تطوير البنية التحتية والأغوار وشمال وجنوب الضفة الغربية، وتطوير المؤسسات والسياسات المالية، على اعتبار تشجيع القطاع الخاص وازدهاره، باعتباره المحرك الرئيسي لخلق فرص عمل جديدة ودائمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية ما من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية[1].

يركز مشروع التنمية الثلاثية على بناء بيئة مناسبة للتنمية الاقتصادية، وتنمية القوى البشرية، والمصادر المادية وتشمل خطة التنمية على خمسة قطاعات: قطاع البنية التحتية وإدارة المصادر الطبيعية قطاع بناء قدرات المؤسسات، قطاع التنمية الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية، القطاع الإنتاجي، وقطاع المنظمات غير الحكومية، فتبلغ القيمة الإجمالية لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الفلسطينية للأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠٠ حوالي ٥٠٧,٣ مليون دولار أمريكي على مدار الثلاثة أعوام[2]، وسوف تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالمساهمة بنسبة ١٠% من إجمالي الخطة من خلال الفائض في الموازنة العامة، ومصادر تمويلية أخرى[3].

٣- خطة التنمية الفلسطينية الخمسية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣:

تتألف خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣ من أربعة قطاعات هي البنية التحتية، بناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية والاجتماعية، القطاع الإنتاجي.

وقد بلغت القيمة الإجمالية المتوقعة للخطة الخمسية للأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣) حوالي (٤,٦٨) مليار دولار، حيث تم التعهد به في اجتماع الدول المانحة في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٨ بلغ حوالي (٣,٣) مليار دولار أمريكي مقسمة على سنوات الخطة الخمس وستساهم السلطة بالمبلغ المتبقي.[4]

خصصت الموازنة الإجمالية للخطة الخمسية الجديدة حوالي (٤٨%) من مجموع الاستثمارات الكلية إلى قطاع البنية التحتية على مدار الخمس سنوات القادمة.

زاد بند الودائع خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠) من (١٨١٥) مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى (٣٢٦١) مليون دولار في عام ٢٠٠٠ زيادة بنسبة (٧٣,٥%).

عكست هذه الزيادة إلى الرغبة في الاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع مصرفية بدلاً من الاحتفاظ بها كنقود، ثم شهد العام ٢٠٠٠ وضعًا سلبيًا وأحداثًا قاسية على الاقتصاد الفلسطيني، بحيث تقلص حجم النشاط الاقتصادي بشكل عام الأمر، الذي أدى لسحب هذه الودائع نظرًا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي السائد في فلسطين، مما أدى إلى انخفاض حجم الودائع إلى (٣١٥٠) مليون دولار في عام ٢٠٠١ عن العام السابق بنسبة (٣,٤%)، واستمر هذا الانخفاض حتى عام ٢٠٠٢، ليصل إلى (٣٠٧٨) مليون دولار يتبين بناء على معلومات وزارة المالية أنه كان متوقعًا أن يرتفع حجم الودائع في

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث، رام الله، ١٩٩٧، ص٣٥.
[2]: نفس المرجع السابق، ١٩٩٧، ص٣٦.
[3] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: البنية التحتية في قطاع غزة، فلسطين، ٢٠٠١، ص٢٣-٢٤.
[4] نفس المرجع السابق، ص٢٢.

كل من الأعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٤ إلى(٣٣٥٩) (٣٣٢٩) مليون دولار على التوالي وبنسبة نمو (٨,٢) (٩) على التوالي.

قدر العجز في الموازنة عام ١٩٩٨ بـ(٣٦,٩) مليون دولار أي بنحو (١٧,٤%) من العجز المخطط، وذلك بسبب ضبط الإنفاق نتيجة لعدم توفر السيولة النقدية، وبذلك انخفض عجز الموازنة بحوالي (٩,٦%) عن مستواه في عام ١٩٩٧.

ويلاحظ أن أكبر انخفاض في النفقات الجارية كانت في النفقات التحويلية(١٩,٤%) والنفقات التشغيلية (٧,٥%)، بينما كان الانخفاض طفيفًا في الأجور والرواتب بلغ (١,١%).

ونتيجة لتراجع الدول المانحة عن التزاماتها تراجعت النفقات التطويرية بعد إعادة التقدير بحوالي (٦٦,٥%)[1].

انتهجت خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣ منهجًا شاملاً للتنمية بناءً على الدور الاجتماعي الذي تلعبه التنمية الاجتماعية في تحقيق النمو المتواصل في مجال الإنتاج، والتوظيف، فهدفت الخطة إلى تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على الفقر، متبنية مجموعة من السياسات التي تقوم على أساس تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومشاركتهم في العملية الإنتاجية، وحيث تبنت سياسات اجتماعية هدفت إلى توفير فرص متساوية للمواطنين، وإتاحة الفرصة لهم للتطوير والإبداع، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي ما زالت تواجه قطاع الموارد البشرية والاجتماعية ومنها[2]:

١. عدم توفر الموارد المالية لإتاحة الموارد المالية الكافية لإدارة هذه القطاعات وتطورها، حيث إنها تستهلك جزءاً كبيراً من الموازنة.

٢. عدم وجود توازن جغرافي في تقديم الخدمات مثل المناطق الريفية، ومناطق شمال وجنوب الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تعاني من نقص حاد في الخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

ويتبين من خلال عرض أهداف التنمية الاجتماعية أنه لا بد من وضع أهداف وسياسات وأسس عامة، لتعمل على تطوير هذا القطاع لما له من أهمية، بحيث يؤخذ في الاعتبار التوازن الجغرافي في توزيع الخدمات بين المناطق المختلفة على حد سواء.

ليس هذا فحسب بل يجب توفير وتطوير هذه الخدمات سواء كانت خدمات تعليمية أو صحية و إعداد وتطوير الكادر البشري العامل ضمن القطاع الاجتماعي، هذا كله ضمن سياسات تعمل على زيادة القدرات الاستيعابية في هذه القطاعات، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، من خلال أطر توعية تنظم عمل وأنشطة هذا القطاع.

---

[1] التقرير الاقتصادي الفلسطيني: مرجع سابق، ٢٠٠١، ص٥٣.

[2] مركز الميزان لحقوق الإنسان: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، ٢٠٠٢، ص٢٩.

٤- خطة التنمية متوسطة المدى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦:

نظمت وزارة التخطيط بالتعاون مع الخبراء ومسئولي القطاعات المختلفة إحدى وعشرين ورشة عمل متخصصة، وتم تحديد الرؤية الوطنية على المستويات الطويلة، والمتوسطة وقصيرة المدى، وتم الاتفاق على الأهداف الإستراتيجية و المرحلية، وتم عقد مؤتمرين وطنيين لإقرار هيكلية وإطار وأهداف الخطة المتوسطة المدى ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وتمت الاستفادة من عملية التحضير لمؤتمر الاسكوا لعام ٢٠٠٤ حول إعادة تنمية الأراضي الفلسطينية.

وقد تم تبني الخطة متوسطة المدى ٢٠٠٤-٢٠٠٦، والتي تتمتع بمرونة عالية بسبب الظروف والمتغيرات السياسية المحيطة، وتم تبني آلية لمراجعة الخطة بشكل سنوي وعند مراجعتها في نهاية العام ٢٠٠٤ أخذت بعين الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية، ثم صدرت الخطة متوسطة المدى ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ والتي كانت أكثر استجابة للأهداف الألفية حيث زاد الدعم الدولي للفلسطينيين بما يتجاوز مليار دولار سنوياً[1].

في نهاية العام ٢٠٠٥ تم إعادة تقييم الخطة آخذة بعين الاعتبار التغيرات السياسية، وأهمها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وعودة أراضي القطاع للسيطرة الفلسطينية، وبعد ذلك صدرت الخطة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ وكانت أكثر انسجاما مع أهداف الألفية.

رغم شمول الخطة المتوسطة المدى على معظم أهداف الألفية ومؤشراتها حسب ما اتفق عليها دوليا، إلا أن الخطة حددت مجموعة من الأولويات ذات العلاقة بالظروف الخاصة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال وسياساته التدميرية، علماً بان هنالك قرار لمجلس الوزراء بتبني أهداف التنمية الألفية وهنالك جهد إضافي آخر يبذل لتوطين الأهداف الألفية لدمجها وتبنيها على الصعيد الوطني، إلا أن هناك بعض المؤشرات كانت قد أغفلت من أهداف التنمية الألفية، وذلك لعدم وجود حالات مسجلة في الأراضي الفلسطينية.

تم في العام ٢٠٠٥ تبني آليات لرصد ومراقبة تنفيذ الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتحديد المؤشرات التي ستستخدم في قياس التطور في تنفيذ الخطة، إلا أن الظروف السياسية السائدة وفرض الحصار الاقتصادي والمالي والسياسي على الشعب الفلسطيني منذ مطلع هذا العام حالت دون تنفيذ الخطة حتى الآن، فقد شهدت السنوات الثمانية الماضية تآكل القدرة الإنتاجية الفلسطينية، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد يقوده الاقتصاد الخاص إلى اقتصاد يقوده الاقتصاد العام، ويرجع ذلك إلى ظروف الحرب والتدهور، فقد أصبح اقتصاد يعتمد على المساعدات الخارجية والتي تتجه نحو تلبية حاجات استهلاكية وإنمائية، ودعم المشاريع ذات الطابع الإغاثي الطارئ، ورغم هذه المساعدات إلا أنها هذه الخطط لوحدها لا تكفي لوضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار التنمية المستدامة،

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أهداف التنمية للألفية، اللجنة التوجيهية الوطنية الفلسطينية لأهداف التنمية الألفية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ١٨.

وتطبيقاً لمبدأ الشفافية والمحاسبة، قام مجلس الوزراء بتكليف وزارة التخطيط بإنشاء وحدة خاصة بالرقابة مهمتها رصد وتقييم التقدم الحاصل في تحقيق الخطة متوسطة المدى لأهدافها المحددة مسبقاً، وتفعيل دور وحدات الرقابة في المؤسسات الرسمية، لتمارس دوراً رقابياً مهنياً لتحقيق الأهداف القطاعية المختلفة ذات العلاقة بالخطة متوسطة المدى[1].

وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات المحيطة، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك الفترة أن تحقق قدراً من الأهداف الوطنية الاعمارية والتنموية، وانتعاش وتطور البناء المؤسسي، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية والخبرات والسياسات الانفاقية والمالية، وتشجيع الاستثمار الذي نتج عنه قيام المشاريع الإستراتيجية التنموية البارزة، والتي تشكل نقاط ارتكاز في الاقتصاد الفلسطيني المحلي، إلا أن تقلب وتبدل المناخ السياسي في المنطقة أثر بشكل واضح وكبير على حركة التنمية، مما أثر سلبا على انجازات السنوات الماضية، فمنذ اللحظة الأولى لإعلان الحكومة الإسرائيلية عدوانها العسكري والاستيطاني الواسع على مناطق ومقدرات ومنجزات السلطة الوطنية الفلسطينية في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، أصبحت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أشد تدهورا وسوءا عنها في الفترة قبل عام١٩٩٤[2]، حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتدنت القدرة الشرائية، وهروب الاستثمار[3].

ويرى الباحث أنه رغم المساعدات المقدمة من الدول المانحة إلا أن هذه الخطط بمفردها غير كافية لوضع الاقتصاد الفلسطيني لمسار التنمية المستدامة.

٥- خطة الإنعاش وإعادة اعمار غزة للفترة: ٢٠٠٨-٢٠١٠:

تنقسم هذه الخطة إلى أهداف إستراتيجية، وأهداف متوسطة، بالإضافة إلى السياسات القطاعية، ومن أهم مبادئها التوجيهية إيجاد مصادر تمويلية ذات كفاءة وفاعلية ، بالاعتماد على المصادر المحلية والأجنبية، وعدم الاستسلام للضغوط الإسرائيلية وتعزيز بنية السلطة وتطوير المؤسسات، وتطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة ومواجهة الاستيطان

تهدف خطة التنمية والإصلاح الاقتصادي للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ إلى تحقيق الاستقرار المالي بدءاً بموازنة ٢٠٠٨، الذي وافق عليها مجلس الوزراء وأقرها الرئيس محمود عباس يوم ٢٠٠٨/٣/٣٠، بالإضافة إلى وضع سياسة انفاقية سليمة، تساهم في خفض ارتفاع معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية[4].

خلف العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ خسائر بشرية ومادية فادحة، فسقط الآلاف ما بين شهيد وجريح، وتجاوزت التقديرات الدولية للخسائر المادية

---

1 Kanaga, Raja, Ipid, p6.

2 وزارة التخطيط والتعاون الدولي: خطة الطوارئ والاستثمار العام ٢٠٠٣، فلسطين،٢٠٠٤، ص٢.

3 Kanga, Raja, Ipid, p6.

4 Palestinian National Authority, **Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010** Report to the Meeting for the Ad-Hoc Liaison Committee**,** London, May 2, 2008 P4.

المليارى دولار، وبهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني، وإعادة اعمار قطاع غزة، استضافت مصر الشقيقة مؤتمراُ دوليا في أوائل شهر آذار ٢٠٠٩، وبمشاركة ٧٥ دولة، وبرعاية كل من مصر وفرنسا وايطاليا والأمم المتحدة والجامعة العربية، وقدمت السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا المؤتمر خطة مقترحة، وسميت الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الاعمار في غزة للعامين ٢٠٠٨-٢٠١٠، اشتملت على برامج قدرت كلفتها بحوالي ٢,٨ مليار دولار لإنعاش غزة، تضمنت هذه الخطة تخصيص مبلغ ٣١٥ مليون دولار، لتنفيذ مشاريع في القطاع الاجتماعي، كالرعاية الصحية والتغذية، والتعليم والرعاية الاجتماعية، وإعادة اعمار المساجد والكنائس والمراكز الثقافية المدمرة ومبلغ ٥٠٣ مليون دولار لقطاع البنية التحتية والإسكان[1].

ويرى الباحث بأن هذه الخطة تساهم في تحسين الأداء وتقديم الخدمات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية ودعم إمكانياته وتوفر الأمن وسيادة القانون داخل الأراضي الفلسطينية.

خامساً: أهداف إستراتيجية للتنمية الاقتصادية الفلسطينية:

إزاء الوضعية الحالية التي تتكرس من خلالها ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، يصبح تخلص الاقتصاد الفلسطيني من روابطه مع الاقتصاد الإسرائيلي أمراً ملحاً، لاسيما في ظل الاستخدام الإسرائيلي المتكرر لهذه الروابط للضغط على الاقتصاد الفلسطيني:

١. تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني:

يشكل بناء القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً تطوير رأس المال البشري، الرد المباشر على عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمارسه الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. لذا سوف تؤدي زيادة الاستثمار في رأس المال البشري إلى التخلص التدريجي من التشوهات التي أحدثها الاحتلال في سوق العمل، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج في الاقتصاديات العالمية من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة للتنافسية للمنتجات الفلسطينية. وسوف يتيح ذلك إمكانية استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص، ما يقلل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

٢.تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي:

مازال الاحتلال الإسرائيلي العامل الأكثر تأثيراً في تشكيل بنية وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي في صياغة مؤشرات التنمية البشرية، فقد استهدفت السياسة الإسرائيلية تعطيل حركة الاقتصاد الفلسطيني، ووضع العراقيل أمام مختلف الأنشطة الاقتصادية، لمنع قيام أية محاولة لإحداث تنمية حقيقية في الأراضي الفلسطينية، في النهاية أصبح الفلسطينيون يعتمدون بنسبة ٩٠% على إسرائيل في توفير وسائل العيش المختلفة، في حين أن التعاون مع العالم الخارجي والذي كان يشكل نسبة

1 سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٥٨.

ضئيلة جداً لا تزيد عن ١٥% في عام ٢٠٠٥، كان يتم من خلال وبموافقة سلطات الاحتلال. وأصبح السوق الفلسطيني يمثل أكبر سوق للصادرات الإسرائيلية بحيث يستوعب ما نسبته ١٥% منها في نفس العام[١].

٣. تحسين مؤشرات التنمية البشرية:

تنصب مؤشرات التنمية البشرية أساساً على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يتعلق بمستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد، وهو ما يرتبط بالنشاط الاقتصادي ومعدلات الاستثمار وتطور الإنتاجية بقطاعات النشاط الاقتصادي بصفة عامة. أما البعد الثاني، فيتمثل في الحالة التعليمية والمعارف وهو بعد هام في التنمية البشرية في الاقتصاد الفلسطيني، لما يتمتع به من مستويات عالية من التعليم واكتساب المعارف بالداخل والخارج. أما البعد الثالث، فيتعلق بالحالة الصحية وهو بعد يحد كثيراً من إنجازات التنمية البشرية بجانب البعد الأول، حيث تعاني كافة مناطق فلسطين من تدهور الأوضاع الصحية[٢].

٤. مزايا خطط التنمية:

بالرغم من ما واجهته خطط التنمية الاقتصادية في فلسطين من العديد من المصاعب والمعوقات إلا انه تساهم في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية بالاقتصاد الإسرائيلي ، وتشكيل القدرة الذاتية للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً تطوير رأس المال البشري، كرد مباشر على عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يمارسه الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، لذا فان خطط التنمية تساهم في زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والتخلص التدريجي من التشوهات التي أحدثها الاحتلال في سوق العمل، وإلى تهيئة الاقتصاد الفلسطيني للاندماج في الاقتصاديات العالمية من خلال تحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة للتنافسية للمنتجات الفلسطينية. وسوف يتيح ذلك إمكانية استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات داخل القطاع الخاص، ما يقلل من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ومعالجة التشوهات الهيكلية والإختلالات، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع قطاع التصدير، وتطوير قطاع الإسكان.

٥. الإخفاقات التي واجهتها خطط التنمية:

يعتبر من أبرز معوقات خطط التنمية هو وضع العراقيل الممنهجة لإخفاق عملية التنمية من الجانب الإسرائيلي وجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي واستهداف الأسواق الفلسطينية كسوق استهلاكية للسلع والمنتجات الإسرائيلية وهناك عراقيل أخرى للتنمية من أبرزها عدم توفر التمويل اللازم لهذه الخطط بشكل كافي وعدم واقعية بعض الافتراضات، كفرض تشجيع قطاع التصدير الذي يحتاج إلى سيادة وبنية تحتية ملائمة، ولكن في ظل اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي لا يتمتع بسيادة سياسية أو اقتصادية ولا يتمتع ببنية تحتية ملائمة يساهم في خلق معوقات للتنمية.

---

[1] جمال، شادي: خطط التنمية الفلسطينية حقها واستحقاقها، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠١١، ص٢٢.
[2] المرجع السابق، ص٢٢.

كما لا يوجد للسلطة الوطنية الفلسطينية عملة نقدية أسوة بباقي الدول العربية حتى المحتلة، ففي فلسطين يتم تداول أربع عملات رئيسة هي: الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي والجنيه المصري في غزة تحديدا ومن الخصائص الرئيسة سالفة الذكر يمكن فهم وتبرير جزء أساسي من أسباب الفشل والإخفاقات المتعددة التي أصابت أو لحقت بخطط التنمية الكثيرة التي أعدت خلال السنوات الثلاث عشرة التي انقضت منذ عام 1994.

لعب عدم الاستقرار السياسي الداخلي الفلسطيني منذ يناير /كانون الثاني /٢٠٠٦ دورا ملموسا في زيادة الالتزامات المترتبة على السلطة الفلسطينية تجاه الموظفين في القطاع العام بسبب زيادة عددهم من جهة وارتفاع الفاتورة الشهرية للرواتب من جهه أخرى والتي باتت تصل إلى نحو 130 مليون$ شهريا بعد أن كانت في حدود 90 مليون دولار قبل الانتفاضة.

أثر وقف إسرائيل تسديد أموال الضرائب التي تجنيها أو تحصل عليها نيابة عن السلطة وفقا لاتفاقية باريس، بشكل سلبي على الموارد المالية المتاحة لتسديد الاحتياجات التنموية ، فوفقا للتقديرات شبه الرسمية فإن إسرائيل تحتجز نحو 600 مليون دولار [1].

[1] قرش، محمد: الاحصاء والتخطيط الاستراتيجي صنوان متلازمان لعملية التنمية، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان، ٢٠٠٧، ص٩٢.

المبحث الثاني

السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية على ضوء تطور النفقات العامة:

مقدمة المبحث الثاني:

يتناول هذا المبحث السياسة الانفاقية التي انتهجتها السلطة الوطنية الفلسطينية من عام ١٩٩٦ وحتى عام٢٠٠٨، فقد شهدت الأراضي الفلسطينية في سبتمبر من عام٢٠٠٠ خلال هذه الفترة انتفاضة الأقصى، مما أدى إلى تأزم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وازدادت حدة المشاكل المالية، فعانت ميزانية السلطة من عجز مالي كبير، رغم تقديم الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة، لدعم ميزانيتها وخصوصًا خلال العام الأول من عمر الانتفاضة.

وتأثر إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية بشكل سلبي، تزامن مع ازدياد حاجات المجتمع الفلسطيني لنفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية، خصوصًا ارتفاع معدل الاعتداءات الإسرائيلية على مختلف المناطق والقطاعات الفلسطينية.

وتهدف سياسة النفقات العامة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصادًا تابعًا ومهشماً وسوقًا استهلاكيًا للمنتجات الإسرائيلية، فاستخدمت سلطات الاحتلال سياسة تقشفية لتقدم الحد الأدنى من خدمات البنية التحتية.

ويلاحظ بعدم وجود سياسات مالية عامة متكاملة مطبقة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية و قطاع غزة) أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي ١٩٨٦-١٩٩٣، وغياب الشفافية في استخدامها لأدوات السياسة المالية، هذا يؤكد على عدم تفعيل السياسة المالية، فشروط تفعيل السياسة المالية، هو الشفافية في الموازنة وهذا يؤدي إلى تلبية حاجات المجتمع أو سيجعل الأولويات حقيقية وملبية لحاجات المجتمع.

كما وتعتبر السياسة المالية إحدى أهم أدوات الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فمن أهم أدواتها هو الإنفاق العام.

أولاً: تطور النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

جدول رقم (٣)

تقسيم النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي النفقات العامة	٩٢٧	١٣٦٢	١٣٥٨	١٤١١	١٦٦٨	١٤٣٥	١٢٤٦	١٦٣٥	١٥٢٨	٢٢٨١	١٧٠٧	٢٨٧٧	٣٤٦٣
النفقات الجارية وصافي الإقراض	٧٠٧,٩	٨٦٢	٨٣٨	٩٣٧	١١٩٩	١٠٩٥	٩٩٤	١٢٤٠	١٥٢٨	١٩٩٤	١٤٢٦	٢٥٦٧	٣٢٧٣
الأجور والرواتب	٤٠١,٣	٤٧٠	٤٦٧	٥١٩	٦٢٢	٦٧٨	٦٤٢	٧٤٣	٨٧٠	١٠٠١	٦٥٨	١٣٦٩	١٧٧١
مدنيين	٢٤٧,٦	٢٧٣	٢٨٦	٣٢٠	٣٧٨	٤٢٦	٤٠٤	٤٥٦	٥٣٨	٦١٤	٦٨٠	٧٨٧	٩٤٣
عسكريين	١٥٣,٧	١٩٧	١٨١	١٩٩	٢٤٤	٢٥٢	٢٣٨	٢٨٧	٣٣٢	٣٨٧	٥٠٤	٥٨٢	٨٢٨
نفقات جارية أخرى منها	٣٠٦,٦	٣٩٢	٣٧١	٤١٨	٥٧٧	٤١٧	٣٥٢	٣٢٤	٥٠١	٦٤٩	٣٩٢	٦٦٣	١٠٥٥
نفقات تشغيلية	١٨٦	٢٠٢	١٨١	٢٣٤	٢٩٤	١٨٩	١٥٤	١٢٣	٢٠٦	٢٥٨	١٥٦	٢٦٢	٣٣٢
نفقات تحويلية	١٢٠,٦	١٩٠	١٩٠	١٨٤	٢٨٣	٢٢٨	١٩٨	٢٠١	٢٩٥	٣٩١	٢٣٦	٤٠١	٧٢٣
النفقات التطويرية	٢١٨	٥٠٠	٥٢٠	٤٧٤	٤٦٩	٣٤٠	٢٥٢	٣٩٥	٠	٢٨٧	٢٨١	٣١٠	١٩٠
النفقات التطويرية الممولة من الخزينة	٠	٠	٠	٠	١٣	٢٢	٢٣	٣٦	٠	٠	٠	٠	٠
النفقات التطورية الممولة من المنح والمساعدات	٢١٨,٥	٥٠٠	٥٢٠	٤٧٤	٤٥٦	٣١٨	٢٢٩	٣٥٩	٠	٢٨٧	٢٨١	٣١٠	١٩٠

المصدر:

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله ٢٠٠٩، ص١٠٠.

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص١٣٢.

٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله،٢٠٠٦، ص٧٦.

١- النفقات العامة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٨:

الإنفاق العام هو عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، بهدف إشباع حاجة عامة[١]، وتنقسم النفقات العامة إلى نفقات جارية ونفقات تطويرية.

بدأت النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٦ حوالي ٩٢٧ مليون دولار، وارتفعت في عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٢٨١ مليون دولار بزيادة قيمتها ١٣٥٤ مليون دولار مقارنةً مع نمو بنحو ٥٠% في العام ٢٠٠٤، ويعزى هذا الارتفاع في نفقات عام ٢٠٠٥ للسياسة الإنفاقية للسلطة الفلسطينية التي تتصف بعدم الاستدامة والاستقرار نظراً لتزايد الضغوط الإنفاقية على السلطة الفلسطينية، بعد الزيادة التي طرأت على رواتب وأجور موظفي القطاع العام والتي جاءت في إطار مخطط عام لتحسين أوضاعهم المعيشية، إلى جانب زيادة النفقات الاجتماعية المتأثرة بزيادة الطلب على الخدمات العامة[٢]، نتيجة النمو السكاني واستمرار التدهور في الأوضاع المعيشية، ويلاحظ استمرار الارتفاع في النفقات العامة حتى عام ٢٠٠٨ بقيمة ٣٤٦٣ مليون دولار وبزيادة قيمتها ١١٨٢

1 اشتبه، محمد: مرجع سابق، ص١٣٥.

1. The World Bank, Health Financing Reform And The Rationalization Of Public Sector Health Expenditures, Middle East and North Africa Region, December, 2008, P77.

مليون دولار، وبنسبة نمو ٥٢% مقارنةً بالعام ٢٠٠٥، مشكلة ما نسبته ٨٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ٥٧% في عام ٢٠٠٥، ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة لما مرت به السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية من ظروف صعبة في العام ٢٠٠٦، عندما امتنعت الدول المانحة عن مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأكثرية مقاعد المجلس التشريعي، كما امتنعت إسرائيل من دفع مستحقات المقاصة، ونتيجة لذلك لم تتمكن السلطة الفلسطينية من دفع رواتب وأجور موظفي القطاع العام بشكل منتظم، وكل ما تمكنت منه هو دفع الرواتب على دفعات بشكل غطى حوالي ٥٠%-٥٥% من إجمالي رواتب الموظفين للعام ٢٠٠٦، فقد استمر الوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية الفلسطينية حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٧، وعندما تشكلت حكومة الطوارئ في حزيران ٢٠٠٧، قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وإسرائيل بفك الحصار المفروض على السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وإبقائه مفروضاً على قطاع غزة[1].

ويرى الباحث أن النفقات الجارية تعتبر مصدر الخلل الرئيس في النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والمسبب الرئيس للزيادة التي طرأت على النفقات العامة الفلسطينية.

وأن السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد بشكل أساسي على استقرار الأوضاع السياسية وعلى المساعدات الخارجية ودفع مستحقات المقاصة.

أ- النفقات الجارية وصافي الإقراض للسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٨:

تشمل النفقات الجارية كل من صافي الإقراض، والرواتب والأجور ، والنفقات التحويلية والنفقات التشغيلية للوزارات والمؤسسات العامة والأجهزة التنفيذية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية[2].

جدول رقم (٤)

النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النفقات الجارية وصافي الإقراض	٧٠٧,٩	٨٦٢	٨٣٨	٩٣٧	١١٩٩	١٠٩٥	٩٩٤	١٢٤٠	١٥٢٨	١٩٩٤	١٤٦٢	٢٥٦٧	٣٢٧٣

المصدر:

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص١٣٢.
٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله،٢٠٠٦، ص٧٦.

ويتبين من خلال بيانات جدول رقم (٤) أن النفقات الجارية وصافي الإقراض بدأت من عام ١٩٩٦ بمبلغ (٧٠٧,٩) مليون دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى (١١٩٩) مليون دولار، وبزيادة بلغت

[1] المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم ١٤، معهد ماس،٢٠٠٨، رام الله، ص٢١.

2 أبو مصطفى، محمد: دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٩، ص٩٦.

٤٩١,١ مليون دولار في العام ٢٠٠٠، ونمو بنسبة ٦٩% مقارنةً بالعام ١٩٩٦، واستمر الارتفاع في النفقات الجارية وصافي الإقراض حتى عام ٢٠٠٥ ونمو بنسبه ٦٦% مقارنةً بالعام ٢٠٠٠.

تعزى الزيادة نظراً لتأزم الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منذ بداية انتفاضة الأقصى، وازدياد حدة المشاكل المالية التي عانت منها ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية من عجز مالي كبير، رغم تقديم العديد من الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة لدعم ميزانيتها، وخصوصًا خلال العام الأول من عمر الانتفاضة الثانية، بالتالي تزامن إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية مع ازدياد حاجات المجتمع الفلسطيني لنفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية، خصوصًا مع ارتفاع معدل الاعتداءات الإسرائيلية على مختلف المناطق والقطاعات الفلسطينية.

يتضح في التصنيف الاقتصادي للنفقات الجارية أن بند الرواتب والأجور يحتل أكثر من نصف النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد شكل بند الرواتب والأجور (٥٦%) في العام ١٩٩٦ و(٥١%) في العام ٢٠٠٠و (٥٠%) في العام ٢٠٠٥ و(٥٤%) في العام ٢٠٠٨.

ثم استمر الارتفاع في بند النفقات الجارية وصافي الإقراض من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٨ بقيمة ٣٢٧٣ مليون دولار وبزيادة قيمتها ١٢٧٩ مليون دولار بقيمة ١٩٩٤ مليون دولار وبنسبة نمو ٦٤% مقارنةً بالعام ٢٠٠٥، احتلت النفقات الجارية وصافي الإقراض ما نسبته (٩٥%) من مجمل النفقات العامة في العام ٢٠٠٨ مقارنة بـ (٨٧,٧%) في العام ٢٠٠٥، يعزى هذا الارتفاع إلى عدم قدرة السياسة الإنفاقية على السيطرة على بعض جوانب الإنفاق الجاري، ويلاحظ بوجود تباين واضح في أداء بنود النفقات الجارية وصافي الإقراض وحال دون إمكانية ضبط هذه النفقات، كما كان مخطط لها، أما بالنسبة إلى بند صافي الإقراض يشمل فواتير الكهرباء المدفوعة، نيابة عن هيئات الحكم المحلي، وديون وزارة الصحة للمستشفيات الإسرائيلية، أخيراً مدفوعات صغيرة، تشمل مدفوعات للمجاري، وديون وزارة الزراعة لإسرائيل إن وجد، فتقوم السلطات الإسرائيلية باقتطاع هذه الفواتير غير المدفوعة من عائدات التخليص[1]، يتبين من خلال الجدول رقم (٣) أنه ارتفع بند صافي الإقراض للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) بنمو نسبته (٩٨%) مقارنةً بالعام ٢٠٠٣ ، فشكل بند صافي الإقراض أحد الجوانب الرئيسية التي وضعت السلطة أمام مزيد من الضغوط الإنفاقية، ومصدر قلق شديد فيما يتعلق بسلامة الأداء المالي، خاصةً وأن الإنفاق عليه قد تجاوز المبالغ التي تم رصدها في مشروع الموازنة العامة بحوالي (١٣١,٦%)، ليصل إلى حوالي ٣٤٤ مليون دولار[2] مشكلاً حوالي (١٧,٢%) من النفقات الجارية، وحوالي (١٥%) من إجمالي النفقات العامة، ليس هذا فحسب وإنما استمر الارتفاع في بند صافي الإقراض خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) بحوالي ٣٠%، مشكلاً (١٤%) من حجم النفقات الجارية، و(١٣%) من حجم النفقات العامة فقدر له في موازنة العام

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية: الوضع المالي، التقرير الربع الأول ، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين، ٢٠٠٨، ص٨.
[2] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص٤٩.

٢٠٠٨ مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، وكانت التوجهات توحي بأن صافي الإقراض في العام ٢٠٠٨ قد يقل عن ٤٠٠ مليون دولار، إلا أنه وصل إلى ٤٧٧ مليون دولار، رغم انخفاضه في العام ٢٠٠٨ بنسبة (١٦,٥%) مقارنةً بالعام ٢٠٠٧، بسبب انخفاض عدد شحنات الوقود إلى غزة الناتجة عن تشديد الحصار وارتفاع معدلات تحصيل فواتير الكهرباء من قبل مختلف البلديات وعلى وجه الخصوص فان معدلات التحصيل لبلدية الخليل قد ارتفعت من نسبة (٦٥%) خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٨ إلى (٧٣%) بحلول نهاية تشرين الثاني من العام نفسه بينما ارتفعت نسبة تحصيلات نابلس من (٦٦%) إلى (٧٧%) ومن ناحية أخرى انخفضت معدلات التحصيل في غزة من (٣٤%) إلى (٣١%)[١].

ثانيا: التصنيف الاقتصادي للنفقات الجارية:

١- الرواتب والأجور للسلطة الفلسطينية من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٨:

يشمل بند الرواتب والأجور على المبالغ المدفوعة على الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين المثبتين: والتي تشمل الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين المثبتين على ملاك أي وزارة أو أي هيئة أو مؤسسة أو سلطة رسمية، وذلك حسب التشريعات المرعية في ديوان الموظفين وتشمل على أجور العمال، تشمل الأجور اليومية لعمال البطالة[٢].

نتج عن عدم قدرة السياسة الإنفاقية في السيطرة على بعض جوانب الإنفاق الجاري، إلى تباين واضح في أداء مختلف بنود النفقات الجارية، وصل دون إمكانية ضبط هذه النفقات، كما كان مخطط لها، حيث مثل بند الرواتب والأجور التباين الأكثر أهمية من منظور السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بتجاوزه للمبالغ التي تم رصدها في مشروع الموازنة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويعود ارتفاع حصة الرواتب والأجور في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى مجموعة أسباب أهمها[٣]:

أ- خصوصية نشأة القطاع الحكومي، بجهازي الإدارة المدنية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ب-توتر الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لزيادة التوظيف في أجهزتها المدنية والعسكرية بهدف التخفيف من حدة البطالة.

ج- استخدام السلطة الوطنية الفلسطينية التوظيف بالقطاع العام من أجل تسهيل عودة فلسطينيي الشتات عن طريق التوظيف في الجهاز العسكري.

د- التوتر السياسي الناتج عن عدم تنفيذ الاتفاقيات السياسية على زيادة حجم أجهزتها العسكرية من أجل السيطرة على مناطق نفوذها.

---

1 السلطة الوطنية الفلسطينية: التطورات المالية في الربع الرابع للعام ٢٠٠٨، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين،٢٠٠٩، ص٥.

٢ أبو مصطفى، محمد: مرجع سابق، ص٩٦.

٣ خفاجة، أمل: مرجع سابق، ص٤٥.

هـ- بلغ معدل حصة الرواتب والأجور من الإيرادات المحلية ما يقارب (٦٠%) من الإيرادات المحلية، وكما هو معلوم أن الزيادة في حجم النفقات العامة تحتاج إلى زيادة حجم العائدات[١].

وبلغ معدل النمو السنوي للرواتب والأجور في بند الموازنة خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠٠١ (١٣,٥%) في ظل التطور الاقتصادي وانخفضت نسبة الرواتب والأجور من النفقات الجارية لازدياد أهمية القطاع الخاص في التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص دور الدولة في خلق الوظائف.

يلاحظ بوجود زيادة في بند الرواتب والأجور طول فترة الدراسة[٢]، فبلغت فاتورة الأجور والرواتب ١٧٧١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، مرتفعة بحوالي ٢٩,٣% عن العام السابق، وذلك بسبب تضمنها مدفوعات متأخرات رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة لارتفاع مخصصات النقل للموظفين بنسبة ٥٠%، تماشياً مع ارتفاع تكاليف المواصلات التي ارتفعت في عام ٢٠٠٨، وأن هناك تباين في عدد موظفي السلطة من سنة لأخرى، وذلك حسب متغيرات مختلفة، فقد وصل عدد موظفي القطاع العام، المدنيين والعسكريين على حد سواء إلى حوالي ١٤٠ ألف موظف في عام ٢٠٠٧ مقارنةً بـ ٨١ ألف موظف في العام ١٩٩٧[٣].

كما يتبين أن الإنفاق على بند الرواتب والأجور بدأ من عام ١٩٩٦ بحوالي ٤٠١,٣ مليون دولار وبلغ ٦٧٨ مليون دولار في العام ٢٠٠١، وبزيادة بمقدار ٢٧٦,٧ مليون دولار ونمو بنسبة (٦٩%) مقارنةً بالعام ١٩٩٦ وتواصل الارتفاع في فاتورة الرواتب والأجور إلى ١٠٠١ مليون دولار في العام ٢٠٠٥، بنسبة نمو بنحو (٦١%) مقارنة بالعام ٢٠٠٠، مشكلاً ما نسبته (٥٠,٢%) من النفقات الجارية وحوالي(٤٥,١%) من النفقات العامة، واصل النمو في بند الرواتب والأجور أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ١٧٧١ مليون دولار وبزيادة بلغت ٧٧٠ مليون دولار، مشكلاً (٥٤%) من النفقات الجارية وحوالي (٥١%) من النفقات العامة، وجاء الإنفاق الفعلي علي بند الرواتب والأجور مرتفعاً عما قد قدر له في موازنة عام ٢٠٠٨ بزيادة قيمتها ٢٩٠ مليون دولار والبالغ ١٤٨١ مليون دولار، فقد أدت زيادة مستويات التوظيف في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تضخم في فاتورة الرواتب والأجور، فقد قفز عدد موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية من ١٥٠,٠٠٠ موظف عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٩,٠٠٠ موظف في يونيو ٢٠٠٧، وذلك بسبب العقود غير القانونية والخروقات لشروط التوظيف، مما أدى إلى زيادة فاتورة الرواتب إلى ٢٧% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عام ٢٠٠٦، لذلك تم إلغاء العقود غير القانونية وصولاً لمستوى التوظيف ١٥٠,٠٠٠ موظف مع نهاية عام ٢٠٠٧ قابل للتمويل بشكل منتظم[٤].

---

1 Jemes .k. Boyce: Ibid, P44.

2 المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم ١٤، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٨، ص٢٥.

[3] ديوان الموظفين: الخسائر المالية الناتجة عن استنكاف الموظفين في القطاع الحكومي، دائرة الأبحاث والدراسات، فلسطين، ٢٠٠٩، ص٢.

[4] بيان وزير المالية: مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٨، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين،٢٠٠٨، ص٦.

شرعت الحكومة في عام ٢٠٠٨ بتنفيذ إستراتيجية تنموية بديلة تكون أقل عرضة لتأثير صدمات القيود الإسرائيلية ويكون القطاع العام وليس الخاص محورها، خاصة وأنها تركز على تحفيز الطلب المحلي من خلال زيادة الدخل وليس على تغير الطلب الخارجي من خلال التصدير والإنتاج من قبل القطاع الخاص، غير أن تنفيذ ونجاح هذه الإستراتيجية يعتمد بشكل أساسي على مساعدة الدول المانحة بتوفيرها المساعدات الخارجية، فتستند فكرة تحفيز الطلب المحلي على مبدأ الانتظام في دفع رواتب وأجور موظفي القطاع العام، والإسراع في دفع متأخراتهم، واعتبرت هذه المهمة من أهم أولويات عمل الحكومة أو عدم تراكمها لإعادة الثقة والاستقرار لهذه الشريحة الكبيرة في المجتمع لدعم الطلب المحلي، فتمكنت الحكومة من خلال الانتظام في دفع الرواتب لهذه الفئة من ضخ نحو ١.٨ مليار دولار سنوياً[1].

ويتبين أن بند الرواتب والأجور يحظى بالحصة الكبرى من النفقات الجارية، وتراوحت نسبتها خلال عام ٢٠٠٨ ما يعادل (٥٤,١٠%) من مجموع النفقات الجارية.

جدول رقم (٥)

هيكل النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية(١٩٩٦-٢٠٠٨)

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة الرواتب والأجور من النفقات الجارية	%٥٧	%٥٤,٥	%٥٥,٧	%٥٥,٣	%٥٢	%٦٢	%٦٤,٥	%٦٠	%٥٧	%٥٠,٢	%٧٣,٦	%٥٣,٣	%٥٤,١
النفقات التشغيلية من النفقات الجارية	%٢٦,٢	%٢٣,٤	%٢١,٥	%٢٥	%٢٤,٥	%١٧,٢	%١٥,٤	%١٠	%١٣,٤	%١٣	%١١	%١٠,٢	%٩,٥
النفقات التحويلية من النفقات الجارية	%١٧	**%٢٢**	%٢٢,٦	%١٩,٦	%٢٣,٦	%٢١	%٢٠	%١٦,٢	%١٩,٣	%١٩,٦	%١٦,٥	%١٥,٦	%٢١

المصدر: إعداد الباحث

١. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، ٢٠٠٩، ص١٠٠.
٢. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص١٣٢.
٣. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، ٢٠٠٦، ص٧٦.

٢-النفقات الجارية الأخرى للسلطة الفلسطينية ومنها:

أ- النفقات التشغيلية للسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٨:

وتشمل على المبالغ التي يتم إنفاقها في السفر في مهمات رسمية، والإيجارات: والتي تشمل كلفة إيجارات الأبنية والأراضي، والعقارات المستأجرة من قبل الجهات الرسمية بموجب عقود الإيجارات المبرمة مع الجهات المؤجرة، ومصاريف المياه والكهرباء: تشمل إيصالات المياه وأثمانها، وكلفة إيصالات التيار الكهربائي، وأثمان الكهرباء المستهلكة، ومصاريف بريد وبرق وهاتف والمحروقات:

[1] المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم١٤، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٨، ص٣٠.

وتشمل أثمان المحروقات اللازمة للتدفئة والتشغيل، سواء كانت غاز أو بنزين أو زيت وقود أو زيوت تشحيم أو غيرها للآلات، ومصاريف قرطاسيه ومطبوعات ولوازم مكتبية: وتشمل أثمان الورق والكتب والمجلات ورسوم الاشتراك في الصحف والمجلات والوكالات واللوازم المكتبية المستهلكة، مثل الأقلام والحبر والمحايات والمساطر والمثاقب وغيرها، ومصاريف الصيانة وإصلاحات ولوازمها: وتشمل صيانة كل من الأجهزة والأثاث والآلات والآليات الثقيلة والمعدات وصيانة الأبنية وإصلاحها وعقود الصيانة وقطع الغيار والعدد اليدوية ولوازم الصيانة والإصلاح المختلفة وأية نفقات أو أجور تتعلق بالصيانة، ومواد ولوازم استهلاكية: تشمل أثمان المواد الغذائية للمستشفيات وغيرها و الألبسة، ونفقات وسائط النقل وتشمل أثمان المحروقات من بنزين وسولار وزيوت وقطع غيار[1].

بدأت النفقات التشغيلية بمقدار ١٨٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦ ثم ارتفعت وبلغت ٢٩٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٠ وبزيادة قيمتها ١٠٨ مليون دولار اذا ما قورنت بالعام ١٩٩٦ مشكلاً ما نسبته (٢٤,٥%) من النفقات الجارية وبنسبة (١٧,٦%) من النفقات العامة، انخفضت النفقات التشغيلية إلى ١٨٩ مليون دولار في العام ٢٠٠١ نتيجة القيود المفروضة على مصادر التمويل الخارجية، وانخفاض بعض مؤشرات الأرقام القياسية للأسعار فأخذت بالاعتماد المتزايد على المصادر المحلية وخاصة متأخرات القطاع الخاص بعد امتناع المصارف المحلية من توفير جزء من هذا التمويل، والجدير بالذكر أن مديونية القطاع المصرفي أخذت بالارتفاع وفي العام ٢٠٠٦ انقطعت الرواتب من الدول المانحة وكان راس مال الجهاز المصرفي ٢٢٠ مليون دولار وكانت القروض لموظفي القطاع العام ٣٨٠ مليود دولار بمعنى ان البنوك كان وضعها في غاية الصعوبة لكن أصبح الجهاز المصرفي الان اقوى بكثير من السابق وراس المال تخطى الان المليار دولار ولا يوجد اي مشاكل في مواجهة أي معوقات مستقبلية[2]، وانخفضت حصة النفقات التشغيلية من النفقات الجارية في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥) إلى نسبة (١٣%) ثم تراجعت هذه النسبة إلى ما نسبته (٩,٥%) في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، يعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:

- تحديد النفقات التشغيلية أصبح أكثر دقة.
- ارتفاع المكونات الأخرى كبند الرواتب والأجور والنفقات التحويلية وهذا سينعكس على نوعية أداء خدمات السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة أن نوعية وحجم الخدمات المقدمة من السلطة في الوقت الحالي دون المستوى المطلوب، إلى أن وصلت في العام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٨ مليون دولار، وكذلك واصل الارتفاع في هذا البند إلى أن بلغ ٣٣٢ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، بزيادة قيمتها ٧٤ مليون دولار مشكلاً ما نسبته (١٠%) من النفقات الجارية ونسبة (٩%) من النفقات العامة، مقارنة مع ما

[1] أبو مصطفى، محمد: مرجع سابق، ص٩٧.
[2] http://www.pal-home.net/arabic/?action=detail&id=44561 ٢٠١١/٠٨/٢٠

نسبته (١٨%) و(١١%) في العام ٢٠٠٥ على التوالي يعزي هذا الارتفاع لتسديد جزء كبير من المتأخرات المستحقة للموردين وقطاع الشئون الاجتماعية والمتقاعدين[١].

ويرى الباحث أن أعلى زيادة في النفقات التشغيلية كانت في عام ٢٠٠٨ وبلغت (٣٣٢) مليون دولار، وتعزى الزيادة لما شهدت هذه الفترة في طياتها من اندلاع انتفاضة الأقصى فارتفعت النفقات التشغيلية بنسبة (٢٧%) في العام ٢٠٠٨ إذا قورنت بالعام ٢٠٠٧.

ب- النفقات التحويلية للسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٨:

تشمل النفقات التحويلية الإنفاق على البرامج والخدمات الاجتماعية المختلفة، كبرنامج المساعدات الإنسانية والتعليمية والصحية، وبرنامج دعم العاطلين عن العمل[٢]، وتشمل مساهمة السلطة بدفع ما يترتب عليها مقابل اشتراك أي موظف أو مستخدم رسمي في الضمان الاجتماعي، والمساهمات: تشمل المبالغ التي تدفعها السلطة كمساهمة منها في نفقات المؤسسات، والمنظمات والهيئات الإقليمية و الدولية الجارية، والإعانات: تمثل المبالغ التي تدفعها السلطة لدعم الهيئات و السلطات و المؤسسات التي لا تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة، وذلك لتغطية العجز في موازناتها الجارية و كذلك ما تقدمه السلطة، كدعم للهيئات و المؤسسات الخيرية، والتقاعد و التعويضات: تشمل الرواتب التقاعدية التي تخصص للمتقاعدين من خزينة السلطة بشكل مباشر، بالإضافة إلى التعويضات التي تدفع للموظف حين تقاعده المبكر، أو الاستغناء عن خدماته، أو نتيجة إصابته بأضرار شخصية أثناء العمل أو ما يترتب دفعه للورثة من مستحقات بموجب التشريعات المعمول بها، بالإضافة إلى ما يترتب دفعه بموجب نظام التأمين والمعاشات غير المذكورة أعلاه[٣].

يتبين أن النفقات التحويلية للسلطة الوطنية الفلسطينية بدأت من عام ١٩٩٦ بمبلغ (١٢٠,٦) مليون دولار، ثم ارتفعت لتصل إلى (٢٨٣) مليون دولار أمريكي للعام ٢٠٠٠[٤].

نمت النفقات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨) حوالي (١٩,٣١%) من النفقات الجارية وبلغت حصتها في عام ٢٠٠٠ ما نسبته (٢٣,٦%) من النفقات الجارية فتعتبر أعلى نسبة خلال هذه الفترة، ويعزى هذا النمو إلى زيادة النفقات التحويلية التي صرفت على العاطلين عن العمل والفقراء بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية.

شهدت السياسة الانفاقية مزيداً من الضغوط على الحكومة، لتقديم مزيدا من المساعدات والإعانات للمواطنين خلال عام ٢٠٠٤ كان من الطبيعي أن تتجاوز النفقات التحويلية ما تم رصده لها في مشروع الموازنة بنسبة وصلت إلى (٨%) من النفقات[٥]، مشكلة (١٩,٢%) من النفقات الجارية في نفس العام، فقد شهدت النفقات التحويلية متمثلة في الضمان الاجتماعي، والمساهمات، والإعانات،

---

[1] خفاجة، أمل: مرجع سابق، ص٤٢.
[2] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٥٣.
[3] أبو مصطفى، محمد: مرجع سابق، ص٩٧.
[4] خفاجة، أمل: مرجع سابق، ص٤٣.
[5] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٤، ص٥٢.

والتقاعد، والتعويضات ارتفاعاً بمقدار ٩٤ مليون دولار وبنسبة (٤٧%)، واستمر الارتفاع حتى العام ٢٠٠٨ بمقدار ٧٢٣ مليون دولار مشكلة(٢١,٩%) من النفقات الجارية و(٢١%) من النفقات العامة في العام ٢٠٠٨ مقارنة مع (١٩,٢%) و(١٧,١%) في العام ٢٠٠٥ على التوالي، يعزى ذلك لأن السلطة لجأت إلى الانتظام في دفع مخصصات النفقات التحويلية (شبكة الأمان الاجتماعي، والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين)، والتي تزايدت مع ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية، كذلك تم دفع جزء كبير من متأخرات موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، مما أشاع الثقة لدى هذا القطاع ويذكر في هذا الشأن أن قيمة المبالغ المنفقة على المخصصات التشغيلية والتحويلية قد تجاوزت المليار دولار[١].

٣- النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٨:

يقصد بالنفقات التطويرية بأنها النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والنفقات التطويرية مثل البنى التحتية المادية كالطرق، والمواصلات، والطاقة والمياه، إضافة إلى البنى التحتية غير المادية وتشمل البنى التحتية المؤسسية، والقانونية، والتي تعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم لعمل القطاع الخاص، وتمول النفقات التطويرية من خلال المنح والمساعدات المقدمة من الدول المانحة لأغراض بناء البنية التحتية الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية[٢].

يتم الإنفاق من مخصصات النفقات التطويرية المرصودة في فصل وزارة المالية بقرار من وزير المالية بناء على طلب الوزير المختص ومدير الموازنة العامة[٣].

جرت العادة في السنوات السابقة أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتخصيص جزء بسيط جدًا من موازنتها لغايات تمويل النفقات التطويرية على أن يتم تمويل الغالبية العظمى منها خلال المنح والمساعدات التي تحصل عليها من الدول المانحة تحت مسمى المنح لدعم المشاريع التطويرية[٤].

على الرغم من ضآلة المبالغ التي يتم تخصيصها من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية للإنفاق التطويري إلا أن هذه المبالغ لم تسلم من التخفيض جراء تزايد الضائقة المالية التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ الأمر الذي أدى إلى انخفاض المبالغ المخصصة لهذا النوع من الإنفاق عادة ما ينتهي بأقل مما يتم رصده، جراء العديد من القيود التي تحول دون تنفيذ المشاريع المشار إليها في الموازنة وخلال عام ٢٠٠٨ لم يتجاوز الإنفاق الفعلي على هذا البند مبلغ ١٩٠ مليون دولار، ربما يقل عن الأرقام المستهدفة في الموازنة بنحو(٣٨,٦%) خصص الجزء الأكبر منه للمشاريع والنشاطات التنموية الصغيرة غير المرتبطة بالقيود الإسرائيلية، والسريعة التنفيذ ضمن

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٣٠.
[2] خفاجة، أمل: مرجع سابق، ص٤٤.
[3] بيان وزير المالية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٣.
[4] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص٤٩.

فترة لا تتجاوز الستة شهور، وتلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين والتجمعات الريفية، كبرنامج التعليم للجميع، وتأهيل شبكات ومرافق المياه والكهرباء، والمرافق الصحية، والطرق، والرياضة، ويعتمد تنفيذها على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل، والموارد المتاحة محلياً، لمل لذلك من تأثير على الاقتصاد المحلي، أضف إلى ذلك أن السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل أزمتها المالية قامت باستخدام كامل المبالغ التي حصلت عليها من المنح والمساعدات من الدول المانحة في تأمين جزء من نفقاتها المتكررة، دون أن تخصص منه أي شئ للنفقات التطويرية، الأمر الذي سيعكس بشكل سلبي على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية[1].

فارتفعت حصتها من النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية من (٢٣,٥%) عام ١٩٩٦ إلى (٢٨,١%) عام ٢٠٠٠ ، ويأتي هذا منسجما مع أهداف سياسة النفقات العامة التي أقرتها السلطة الوطنية الفلسطينية في خطاب الموازنة العامة لها لسنوات مختلفة، والتي قررت فيها عن عزمها على زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي والتطويري للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل تدريجي، لاهتمام السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة بتطوير البنية التحتية.

انخفضت النفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملحوظ من (٥٠٠) مليون دولار في العام ١٩٩٧ إلى (٤٦٩) مليون دولار بنسبة (٦%) مقارنةً بالعام ٢٠٠٠، تواصل الانخفاض في النفقات التطويرية والرأسمالية إلى أن بلغ ١٩٠ مليون دولار أي انخفض في العام ٢٠٠٨ بمقدار ٢٧٩ مليون دولار وبنسبة (٥٩%) مقارنةً بالعام ٢٠٠٠، فبلغت حصتها من النفقات العامة (٢٨%) في العام ٢٠٠٠ وانخفضت نسبتها النفقات العامة إلى (٥%) في العام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٦)

التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة خلال الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٨)بالمليون دولار

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إجمالي النفقات العامة	٩٢٧	١٣٦٢	١٣٥٨	١٤١١	١٦٦٨	١٤٣٥	١٢٤٦	١٦٣٥	١٥٢٨	٢٢٨١	١٧٠٧	٢٨٧٧	٣٤٦٣
حصة النفقات التطويرية	٢١٨	٥٠٠	٥٢٠	٤٧٤	٤٦٩	٣٤٠	٢٥٢	٣٩٥	صفر	٢٨٧	٢٨١	٣١٠	١٩٠
حصة النفقات التطويرية من النفقات العامة	%٢٣,٥	%٣٦,٧	%٣٨,٢	%٣٣,٥	%٢٨,١١	%٢٣,٦	%٢٠,٢	%٢٤	صفر	%١٢,٥	%١٦,٤	%١٠,٧	%٠٥

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص١٣٢.

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، ٢٠٠٦، ص٧٦.

إذ إن مجموع ما تم إنفاقه خلال عام ٢٠٠٨ لم يتجاوز ٦٠ مليون دولار بنسبة لم تتجاوز الـ١٢% من المبلغ المقرر في الميزانية، ويؤكد هذا بأن أداء الموازنة في السنوات السابقة لم ينفق إلا

[1] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ٤٩.

أقل من نصف المبالغ التي كانت مقررة[1]، في المجال التطويري، نظراً لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في تخصيص جزء بسيط جدًا من موازنتها لغايات تمويل النفقات التطويرية، لأن التعامل مع النفقات التطويرية الممولة من قبل الجهات المانحة لتمويل مشاريع البنية التحتية لا تكفي لتنفيذها لأن المساعدات تستغل تبعًا لأولويات الإنفاق الملحة[2] وكان للقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة سواء كانت على الأفراد أو البضائع وإجراءات الحصول على تصاريح، بالإضافة إلى التعقيدات الأخرى المتصلة بممارسات الاحتلال، أن تتسبب بإحداث إلغاء للعديد من المشاريع[3].

ثالثاً: أثر السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في ضور تطور الإنفاق العام في فلسطين:

تلعب السياسة الانفاقية دوراً هاماً في التحكم بإجمالي الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة، ويقصد بالحكومة هنا مختلف الوزارات والدوائر والسلطات المركزية، والتي لا تقوم بإنتاج سلع وخدمات لأغراض البيع في السوق وتشمل النفقات العامة في الموازنة على النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية فتعتبر زيادة الحكومة للإنفاق العام إتباع سياسة مالية توسعية في العناصر التي تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والإنتاج القومي بشكل مباشر.

فمن خلال التقسيم الإداري يمكن معرفة حصة كل من الإنفاق الجاري وحصص البنود المختلفة التي، تندرج تحت هذا القسم، مثل الرواتب والأُجور والنفقات التشغيلية والتحويلية من جهة، وحصة الإنفاق الرأسمالي والتطويري من جهة أخرى ويُعتقد أن ارتفاع حصة الإنفاق الجاري ، وتحديدا بند الرواتب والأُجور من الأمور غير المرغوبة فيها اقتصاديًا وتنمويًا، فيما يعزز الإنفاق الرأسمالي العادي والرأسمالي التطويري من فرص التشغيل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالتالي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[4].

١- أثر السيولة المحلية على التضخم:

تمخض عن الأزمة المالية ركود اقتصادي في العالم وتدني واضح في مستويات السيولة الأمر الذي دفع البنوك المركزية في العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى استخدام المرونة في سياساتها النقدية من خلال إجراء العديد من التخفيضات على أسعار الفائدة الرسمية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها، فقد تساهم السيولة في خلق أثاراً تضخمية في أي اقتصاد.

مارست السيولة في فلسطين أثاراً تضخمية في الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٨ بارتفاعها بنحو ١٣,٢% مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٥٢٥٠,٧ مليون دولار[5].

---

1 المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الثاني، عدد رقم ١٨، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٩، ص٢٤.

2 سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص٥٠.

3 بيان وزير المالية، مشروع قانون الموازنة العامة، ٢٠٠٩، وزارة المالية الفلسطينية، ٢٠٠٩، ص٧.

4 المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الموازنة العامة من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي ، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٥، ص٢٩.

5 سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، ٢٠٠٩، ص ٨٧.

يعود الارتفاع إلى خلفية الأداء الاقتصادي وسياسة تحفيز الطلب المحلي الذي شكل بند الرواتب والأجور حجر الزاوية في إستراتيجية تحفيزه فقد كان هناك محاولات لضبط النفقات من خلال الترشيد الناجم عن التوظيف والرواتب بما ينسجم مع أهداف خطة الإصلاح والتنمية فقد بلغ الإنفاق السنوي على بند الرواتب والأجور نحو ١,٨ مليار دولار بما في ذلك متأخرات الرواتب والأجور والإنفاق على موظفي قطاع غزة الذين حافظت السلطة الوطنية الفلسطينية على دفع رواتبهم ورغم ارتفاع هذا الإنفاق بنسبة ٢٩,٤% مقارنةً بالعام ٢٠٠٧ بقيمة ٤٠٢ مليون دولار إلا أنه كان من الضروري ضخ السيولة في الإنفاق الاستثماري لتحفيز الاقتصاد وخفض الآثار التضخمية الناجمة عن الإنفاق ويتبين بأن الإنفاق على بند الرواتب والأجور قد فاق المبالغ المستهدفة له بنحو ١٢,٩% على خلفية سداد متأخرات رواتب الموظفين التي تراكمت. أضف إلى ذلك بأن السيولة في فلسطين تأثرت بالموجودات الأجنبية الصافية التي تركت أثاراً توسعية على وضع السيولة بارتفاعها بنسبة ١٨,٢% والبالغ ٤٧٣٨,٦ مليون دولار التي ساهمت في انخفاض القوة الشرائية وارتفاع معدلات الأسعار[1].

وبناءً على البيانات المتاحة من وزارة المالية وميزان المدفوعات ساهمت بتحسن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بسبب زيادة تحويلات العاملين والتحويلات الجارية بدون مقابل التي حصل عليها القطاعين العام والخاص على حد سواء وتبين أن حجم التدفقات النقدية التي دخلت الأراضي الفلسطينية بصورة منح ومساعدات لكل من القطاع العام والخاص قد تجاوزت ثلاثة مليارات دولار منها اثنان مليار للقطاع العام وإضافة إلى ذلك المبالغ التي دخلت بصورة دخل محول من الخارج الذي يسمى تحويلات العام التي قاربت ٨٠٠ مليون دولار[2].

٢- واقع سياسة النفقات الفلسطينية:

منذ بداية انتفاضة الأقصى في نهاية عام٢٠٠٠، اخذ الوضع المالي للسلطة الفلسطينية منحى خطيراً حيث ازدادت حدة المشاكل المالية، الذي أثر سلباً على ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية التي عانت من عجز مالي كبير على الرغم من تقديم العديد من الجهات المانحة مبالغ مالية كبيرة لدعم ميزانياتها ورغم هذا الانخفاض الحاد في الإيرادات، فقد تأثر إنفاق السلطة الوطنية الفلسطينية على الاحتياجات الأساسية بشكل سلبي، وهو ما تزامن مع ازدياد احتياجات المجتمع الفلسطيني لنفقات الطوارئ والمساعدات الاجتماعية التي ساهمت في ارتفاع الأسعار، وبخاصة مع ارتفاع معدل الاعتداءات الإسرائيلية على مختلف المناطق والقطاعات في المناطق الفلسطينية المختلفة وتمثل النهج التقشفي الذي اتبعته السلطة الوطنية الفلسطينية في تخفيض النفقات الجارية إلى حوالي ٨٠ مليون دولار شهريا في عام ٢٠٠٢، وذلك بالمقارنة مع ٩٣ مليون دولار في عام٢٠٠١ و ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، كما أن الفاقد المالي الكبير الذي تعرض له الاقتصاد الفلسطيني بمختلف فروعه ساهم بشكل

[1] المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الموازنة العامة من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي ، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٧، ص٢٣

[2] سلطة النقد الفلسطينية: المرجع السابق، ٢٠٠٩، ص٨٨

كبير في تعميق هذه الأزمة، فبنهاية عام٢٠٠٢ تقلص إجمالي الدخل القومي الحقيقي بنسبة٣٨% من المستوى الذي كان عليه في عام١٩٩٩، حيث بلغت البطالة في نهاية عام٢٠٠٢ نسبة ٣٧% من القوى العاملة، بعد أن بلغت ذروتها بنسبة ٤٥% في الربع وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة الاعتماد على القروض الخارجية لتصل في نهاية عام٢٠٠٥ إلى ما يزيد عن ١٣٠٠مليون دولار لمواجهة النفقات الطارئة والوفاء بالتزاماتها المالية وتأمين رواتب الموظفين التي تضاعفت في نهاية عام٢٠٠٥ بعد تعيين ما يزيد عن ١٨٠٠٠ موظف عسكري دفعة واحدة لتصل إلى١٢٠ مليون دولار وذلك بداية من شهر يناير٢٠٠٦[1].مما ساهم في ارتفاع السلع والبضائع في قطاع غزة والضفة الغربية، مما أثر عكسا على قدرة السكان في الحصول على هذه السلع والبضائع، خاصة المواد الغذائية والأدوية، فقد انعكست تلك الآثار على نحو ١.٥ مليون فلسطيني من سكان القطاع وتشير التقديرات إلى شلل اقتصادي شامل مس كافة قطاعات النشاط الاقتصاد ي للسكان رافقه ارتفاع في معدلات الفقر في القطاع إلى مستويات غير مسبوقة، وبنسبة تجاوزت ٨٠%[2].

٣- دور السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية في الحد من التضخم:

أ- أسباب داخلية :

هناك أسباب داخلية لارتفاع الأسعار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي يطلق عليه البعض التضخم المحلي، وهذا ينطبق على الكثير من الدول النامية، ويتمثل ذلك في أنه نتيجة للضجة التي أثيرت حول موضوع الغلاء وارتفاع الأسعار إعلامياً وثقافياً وسلوكياً وغير ذلك، وكذلك نتيجة للتوقعات بارتفاعات وشيكة في أسعار كثير من السلع، وما رافق ذلك من انخفاض في أسعار الفائدة، خلقت أجواء الغلاء التي تحقق ذاتها، الأمر الذي دفع باتجاه رفع الأسعار فعلاً وزاد الإقبال على الموجودات الملموسة وارتفعت أسعار الأسهم ، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المحروقات وتكاليف النقل .

ب- الانعكاسات على مناطق السلطة :

تتأثر مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بارتفاع الأسعار والتضخم أكثر من غيرها من البلدان العربية، وذلك نظراً لخضوع هذه المناطق لاتفاقات اقتصادية ظالمة ومنقوصة مع الجانب الإسرائيلي كبروتوكول باريس الاقتصادي عام ١٩٩٣الذي يفتقر للقاعدة الإنتاجية، ومعظم سكانها من العمال والموظفين والأجراء والمتقاعدين والطلاب، وتمتاز بنسب عالية من الواردات من السلع والخدمات وخاصة الرئيسية كالقمح والشعير والمحروقات، وتعتمد على المساعدات العربية والدولية بشكل كبير، إضافة الى أنها تعاني من معدلات غير مسبوقة في الفقر والبطالة .

---

[1] مقداد،محمد؛ الكحلوت،خالد: واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد الأول، مجلة الجامعة الإسلامية ، فلسطين، يناير ٢٠٠٩، ص٧٧١.

2 المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة، قطاع غزة ٢٠٠٨، ص٨

وفي ظل هذه المعطيات، ونظراً لكون مستويات الدخول في مناطق السلطة لا تتناسب مع المتغيرات في مستوى الأسعار، يمكن القول أن الانعكاسات السلبية الكبرى للتضخم ستكون على العمال والموظفين والأجراء والمتقاعدين، أي على الفقراء والطبقة الوسطى، بمعنى أن الطبقة الوسطى ستتحول إلى فقراء والفقراء أصلاً سيعيشون في فقر مدقع .

ج- سياسات وإجراءات مطلوبة :

يمكن الخوض في بعض السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها كلها أو بعضها وعلى جميع المستويات لمواجهة الانعكاسات السلبية الكبيرة لارتفاع الأسعار .فعلى المستوى الشعبي أو الأهلي، لا بد من ترشيد الانفاق وخاصة بالنسبة للطبقة الوسطى، حيث أن هناك مجالات يمكن الإشارة إليها في هذا السياق، وخاصة الاتصالات الأرضية والخلوية والمحروقات والكهرباء والمياه، أما على المستوى الحكومي أو الرسمي، فإنه من المؤكد ان جميع السياسات والإجراءات التي قد تتخذها الحكومة للحد من آثار الغلاء والتضخم ستؤثر ايجاباً على برامج الإصلاح الاقتصادي ولا تتعارض مع بعض التوجهات لدى البنك الدولي، إلا أن مسؤولية الحكومة تجاه الشعب والمواطنين تتطلب المباشرة بسياسات اتفاقية وإجراءات منها :

خفض رسوم بعض المرافق العامة، وخاصة تلك التي يمكن ملاحظة آثارها على الفقراء والطبقة الوسطى والمنتجين .

خفض الرسوم الجمركية، وضريبة القيمة الإضافية وخاصة على تلك السلع والخدمات التي ارتفعت أسعارها بشكل كبير وتشكل نسبة مهمة من إنفاق الفقراء والطبقة الوسطى .

هـ- دعم بعض السلع الرئيسية .

المباشرة بالعمل على إصدار بطاقات التموين للفقراء أي الكوبونات وتوفير الدعم الحقيقي الكمي والنوعي لكل من الجانب الصحي والتعليمي والاجتماعي كذلك البدء بالاستثمار، من خلال الاشتراك مع القطاع الخاص، في البنية التحتية التي تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للسلع الأساسية.

و- الترشيد الحقيقي لنفقات القطاع العام .

إن ما سبق (بعضه أو كله) يتطلب بالأساس دعوة المجتمع الدولي والدول العربية إلى تحمل المسوؤلية تجاه الشعب الفلسطيني وسلطته بزيادة الدعم المالي والاقتصادي والسياسي، خاصة في ظل الاتفاقات الاقتصادية المنقوصة والظالمة مع الجانب الإسرائيلي، وفي ظل ارتفاع العائدات النفطية العربية .وفي هذا السياق، لا بد من دعوة الدول العربية النفطية إلى توفير النفط والمحروقات بالمجان لإخوانهم الفلسطينيين من خلال ترتيبات واتفاقيات سياسية واقتصادية وفنية

ولوجستية عربية ودولية وإسرائيلية، حيث يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية المباشرة بطرح هذا الموضوع وعلى كافة المستويات.

٤- مسؤوليات السلطة الوطنية الفلسطينية:

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية ككيان مستقل في العام ١٩٩٤ ووفقاً لبروتوكول العلاقات الاقتصادية الذي يحدد مسؤوليات هذه السلطة سيصبح الشيكل الإسرائيلي الجديد أحد العملات التي يجب أن يتم تداولها في الأراضي الفلسطينية والتي تتطلب وجود احتياطيات على الشيكل تتفق مع مثيلاتها في إسرائيل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه لم يكن هناك عملة فلسطينية على مدار خمسون عاما وكان التداول يقتصر على ثلاث عملات تتمثل في الشيكل الإسرائيلي، الدينار الأردني، والدولار الأمريكي.

واجهت السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ أزمة مالية من الممكن أن تهدد وجودها في المقام الأول فقد وصلت العائدات الضريبية إلى ١٧ مليون دولار أمريكي في الشهر بالمقارنة مع ما مجموعه ١٠٤ ملايين دولار أمريكي خلال نفس الفترة العام الماضي، أما من حيث الإنفاق لنفس الفترة من العام ٢٠٠٥، فقد وصل إلى ١٧٢ مليون دولار أمريكي في الشهر، بانخفاض يزيد عن النصف، ولغاية شهر كانون أول من عام ٢٠٠٥، كما أن هناك مخاطر تتربص بهذه النجاحات ما لم تتمكن السلطة الفلسطينية ومجتمع الجهات المانحة والحكومة الإسرائيلية من التوصل إلى توافق حول خطة جماعية لاستعادة النظام المالي للسلطة الفلسطينية[١].

ولكي تكون السلطة الفلسطينية قابلة للحياة فإنها تحتاج لأن تتسلم عائدات الضرائب والجمارك الخاصة بها من إسرائيل طبقا لبروتوكول باريس حول العلاقات الاقتصادية لعام ١٩٩٤ ويجب إعادة إنشاء حساب الخزينة المركزية وإنهاء تقديم المساعدات عبر مكتب الرئاسة، كما يتوجب على الجهات المانحة العربية الاستمرار في توفير المستويات العالية من الدعم، ويجب على الآليات الأخرى المتمثلة بالمجموعة الاستراتيجية الاقتصادية أن تلعب دورا هاما في تنسيق المساعدات القادمة من الجهات المانحة[٢].

٥- أثر السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية على التضخم في فلسطين

شهدت السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية ارتفاعاً في حجم النفقات العامة في العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٤٦٣ مليون دولار وبزيادة قيمتها ١١٨٢ مليون دولار مقارنة بالعام ٢٠٠٥ لتتجاوز ما قدر لها في موازنة عام ٢٠٠٨ بمقدار ١٠١٧ مليون دولار[٣].

---

1 البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام الصادر عن البنك الدولي من مرحلة الأزمة إلى استقلالية مالية أكبر، 2007، ص٢.

2 سلطة النقد الفلسطينية: التقرير الثاني عشر، مرجع سابق، ص٧٥.

٢السلطة الوطنية الفلسطينية: تقرير مقارنة للعمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية الفلسطينية، ٢٠٠٨.

تعزى الزيادة في السياسة الإنفاقية نتيجة لاستمرار الأوضاع المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وما نتج عنها من تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يحتم تبعاً للمفهوم الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية انتهاج سياسة إنفاقية توسعية للحد من الآثار السلبية على الاستهلاك والدخل وإعادة تأهيل الاقتصاد بشكل عام.

فقد شهدت السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الضغوط والتي تسببت في التوسع في الإنفاق العام، فلم يكن أمام السياسة الإنفاقية من وسيلة للسيطرة عليه سوى عن طريق فرض قيود على غالبية أوجه الإنفاق الأخرى، بخلاف نفقات الرواتب والأجور التي تجاوزت المبالغ المرصودة بالموازنة المقررة لها[1].

يرى الباحث بأن انتهاج هذه السياسة الإنفاقية يتطلب تأمين الموارد الإنفاقية اللازمة وذلك من خلال محاولة تنمية الموارد المالية الذاتية، والتغيير في أولويات الإنفاق، إضافة إلى مزيد من الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية.

أحدثت الضغوط التضخمية اختلالات في السياسة الإنفاقية وارتفاع في معدلات الأسعار فقد استمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦٦,٢٠% فتعود الزيادة في معدلات الأسعار نتيجة للسياسة الإنفاقية التوسعية، وللحصار والإغلاق الإسرائيلي، فقد ساهمت في ارتفاع مؤشرات الأسعار كمؤشر أسعار النقل والمواصلات فقد شهد بعام ٢٠٠٨ ارتفاعاً غير مسبوق بمعدل ٢٠٢,٤٥ نقطة ومؤشر المشروبات والتبغ شهد ارتفاعا في عام ٢٠٠٨ بمعدل ١٩٠,١٩ نقطة فتعتبر هذه المؤشرات من أبرز المؤشرات التي ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية[2].

أ- سياسة النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية:

إن تأزم الوضع الحالي منذ الانتفاضة الثانية، والعجز المالي في الميزانية، ساهم في عدم قدرة السياسة الإنفاقية في ضبط النفقات الجارية، يتبين من خلال الجدول رقم(٢) بأن السياسة الإنفاقية للنفقات الجارية ارتفعت خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٥) بقيمة ١٩٩٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ وبزيادة قيمتها ١٢٨٧ مليون دولار واستمر الارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ بقيمة ٣٢٧٣ مليون دولار وبزيادة فعلية قيمتها ٤٢٨ مليون دولار مما قدر لها في موازنة عام ٢٠٠٨، لذلك تعتبر النفقات الجارية المسبب الرئيس في اختلال إدارة السياسة الإنفاقية وزيادة حجم النفقات العامة فقد أدى عدم مقدرة السياسة الإنفاقية في السيطرة على الرواتب والأجور إلى ظهور تباين واضح في أداء مختلف بنود النفقات الجارية وحال دون إمكانية ضبط هذه النفقات كما كان مخطط لها.

---

[1] Sabri, Nidal, Public Finance In Palestine, United Nation Conference on trade Development (UNCTAD), Geneva, 1994. P54.

[2] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٣٨

فقد واجهت السياسة الإنفاقية ارتفاع في حجم الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥) ليبلغ ١٠٠١ مليون دولار وبزيادة قيمتها ٥٩٩,٧ مليون دولار، استمر الارتفاع ليصل ١٧٧١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ بزيادة قيمتها ٢٩٠ مليون دولار عما قدر لها في موازنة عام ٢٠٠٨.

تعزى الزيادة في نفقات الرواتب والأجور إلى قيام السياسة الإنفاقية في شهر أيلول ٢٠٠٣ بتغيير الشق المالي من قانون الخدمة المدنية، والى تجاوزها لسقف التعيينات بحوالي ٣٤٤٠ موظف في عام ٢٠٠٣[1]، وإذا كان تطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية يحمل في ثناياه قيما تنظيمية عالية ترمي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين في القطاع العام بشقيه المدنيين والعسكريين على حد سواء، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق توازن أفضل بين أوجه الإنفاق المختلفة، فان الفشل في ضبط التعيينات في قطاع الأمن يتعارض تماما مع هذا التوجه للسياسة الإنفاقية الهادفة إلى تحسين الأوضاع المعيشية، أدت إلى اختلال في مختلف أوجه إنفاق بنود السياسة الإنفاقية، خاصة وأن الحكومة قامت بتأمين هذه الزيادة من خلال تقييد الموارد المالية المخصصة على الخدمات الاجتماعية والتطويرية، فقد ساهمت ارتفاع الأجور والتعيينات إلى ارتفاع معدلات الأسعار من خلال ارتفاع كمية الطلب المحلي على السلع والخدمات.

ب- سياسة النفقات التشغيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية:

يتضح من خلال الجدول رقم (٣) بأن النفقات التشغيلية استمرت في ارتفاعها حتى عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٣٣٢ مليون دولار وبزيادة بلغت ٧٤ مليون دولار مقارنةً بعام ٢٠٠٥، تعزى الزيادة في سياسة الإنفاق على بند النفقات التشغيلية نتيجة لتزايد حصيلة الدعم المخصص للإعانات والمساعدات الأجنبية التي تقدمها السلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة المواطنين في التغلب على محنتهم الراهنة وظروف معيشتهم الصعبة[2].

ج-سياسة النفقات التحويلية للسلطة الوطنية الفلسطينية:

كذلك ارتفعت سياسة الإنفاق على بند النفقات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٥) بقيمة ٣٩١ وبزيادة قيمتها ١٧٠,٤ مليون دولار، استمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠٠٨ والذي يعد ارتفاعا غير مسبوقا خلال سنوات الدراسة البالغ ٧٢٣ مليون دولار، بزيادة قيمتها ٣٣٢ مليون دولار مقارنةً بعام ٢٠٠٥ الذي بدوره يؤثر بشكل واضح على مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية.

فقد ساهمت النفقات التحويلية في ارتفاع معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ، تحديدا في مؤشر المشروبات والتبغ والمواد الغذائية.

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص٣٦.
[2] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص٣٧.

د-سياسة النفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية:

ارتفعت سياسة الانفاق على بند النفقات التطويرية خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٠) بقيمة ٤٦٩ مليون دولار وبزيادة قيمتها ٢٥١ مليون دولار إلا أنه انخفضت في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١٩٠ مليون دولار بانخفاض قيمته ٢٧٩ مليون دولار، يعزى هذا الانخفاض في بند النفقات التطويرية نظراً إلى تراجع حجم المعونات الخارجية في ظل الضائقة المالية، كما شهدت النفقات التطويرية انخفاض بقيمة ٣٠٢ مليون دولار عما قدر لها في موازنة عام ٢٠٠٨، أضف الى ذلك بأن التراجع الكبير في سياسة النفقات العامة على بند النفقات التطويرية بأن الدعم الخارجي يتم استغلاله تبعاً لأولويات الإنفاق الملحة وتوجيهه نحو محاولة تأمين النفقات الجارية للحكومة وليس للنفقات التطويرية الأمر الذي أدى إلى اختلال وعدم توازن السياسة الانفاقية في أوجه الإنفاق فلم تنجح السياسة الانفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية في إدارتها للنفقات التطويرية مما ساهم في ارتفاع معدلات الأسعار والتضخم في الأراضي الفلسطينية، وعليه فان انخفاض حصة النفقات التطويرية له تأثيرات بالغة الخطورة في مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي[١].

ويرى الباحث بأن التضخم يشكل تحدياً كبيراً لجميع دول العالم بسبب الزيادة الدراماتيكية في أسعار النفط وانخفاض قيمة عملاتها فان تقليل حجم السيولة وخفض الإنفاق الحكومي كفيلة بأن توفر الوسائل الممكنة للحد من إجراءات التضخم.

٦-التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني:

تساهم التغيرات في المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني إلى حدوث اختلالات هيكلية، فقد عكست الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٨ بوجود ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية، والجدير ملاحظته بأن التغيرات في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد الفلسطيني تعكس ضغوط التضخم في إسرائيل وتؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فنجد أن العنصر الرئيس الذي يؤثر على مستويات الأسعار بالإضافة إلى التوتر الذي تسببه الممارسات الإسرائيلية يتمثل في سعر صرف الشيكل الإسرائيلي الجديد مقابل الدولار الأمريكي، علاوة على ذلك فقد أدت حقيقة مفادها بأن كافة الواردات الفلسطينية تمر تقريباً من خلال المعابر الإسرائيلية مما يخلق نوع من التضخم المستورد في داخل الاقتصاد الفلسطيني[٢].

---

[1] http://www.pmof.ps/index.php?pagess=comparison: Date, 08/10/2010.

[2] http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?StoryId=1093113719

المبحث الثالث

ملامح التضخم على الاقتصاد الفلسطيني ، ١٩٩٦ – ٢٠٠٨

مقدمة المبحث الثالث:

واجه الاقتصاد الفلسطيني مشكلة التضخم فارتفع الرقم القياسي للأسعار في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى (١٦٦,٢%)، أي أن هناك ارتفاع في الأسعار خلال هذه الفترة وذلك خلال تسع سنوات وبمتوسط قدره (٦٦,٢%) مما يدلل ذلك إلى وجود تضخم يؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتقليص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي هذا التباطؤ إلى ارتفاع مستويات البطالة.

فقد بلغ التضخم حوالي ٢% في عام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية هو أقل من مثيله لعام ٢٠٠٦ البالغ ٣,٨% كما يتبين أن معدلات التضخم أخذه بالتراجع مقارنة مع السنوات الماضية.

تأثرت مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية كغيرها من مناطق العالم بطفرة الارتفاعات الكبيرة المتسارعة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية، وواصلت معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ارتفاعها خلال عام ٢٠٠٨ مصحوبة بالتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، وعكس هذا الارتفاع بشكل جلي الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والمحروقات، خاصة وأن هاتين المجموعتين تستحوذ على نصف الوزن الترجيحي النسبي للسلة الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية التي يتم من خلالها احتساب معدل التضخم من جهة والارتباط المباشر لأسعار كلا المجموعتين بتطورات أسعار الطاقة والغذاء على المستوى العالمي من جهة أخرى.

أولا: أثر التضخم في الاقتصاد الفلسطيني:

ارتفعت معدلات التضخم إلى أرقام غير مسبوقة وخاصة في عام ٢٠٠٨، فقد بلغ هذا التضخم أشده مع وصول أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٥ دولارات للبرميل، وانخفاض أسعار تبادل الدولار الأمريكي بشكل كبير، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم إلى أكثر من ٤٠% حسب تقرير منظمة الفاو، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الفلسطيني من حيث دخل المواطن الفلسطيني وخاصة الطبقة الفقيرة والمتوسطة، حيث انخفضت القوة الشرائية إلى أكثر من ٢٠% وأصبح المواطن غير قادر على تلبية متطلباته الأساسية[1].

[1] http://www.wafa.pna.net/arabic/index.php, 06/10/2010

وواصلت معدلات الأسعار ارتفاعها في الأراضي الفلسطينية حتى عام ٢٠٠٨ كما هو مبين في جدول رقم (٧) إلى ١٦٦,٢٠ نقطة على اعتبار أن ١٩٩٦ تمثل سنة الأساس ليصل إلى معدل التضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ٩,٣% مقارنة مع ١,٣% في عام ٢٠٠٧، عكس هذا الارتفاع بشكل جلي الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية، والمحروقات، خاصة وأن هاتين المجموعتين تستحوذان على حوالي نصف الوزن الترجيحي للسلة الاستهلاكية في الأراضي الفلسطينية التي يتم من خلالها احتساب معدل التضخم، فقد سجل مؤشر الغذاء في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بنسبة ١٧,٣% مقارنة مع ارتفاع بنحو ٤,٥% في عام ٢٠٠٧[1].

وينطوي الاختلاف النسبي في البيئة الاقتصادية والسياسية بين المناطق الفلسطينية، (تفاوت الطلب المحلي والمستوى المعيشي والحصار والاغلاقات) على تفاوت في مستويات التضخم المسجلة في هذه المناطق، وظهر هذا التفاوت واضحاً في قطاع غزة جراء ما يعانيه من نقص شديد في المواد الغذائية والأساسية، نتيجة لصعوبات انتقال السلع من وإلى القطاع على خلفية سياسة الإغلاق المفروض عليه وإخضاعه لعزلة تامة، تسبب في ارتفاع معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٨ الى ١٠,٩% مقارنة مع ٦,٩% في الضفة الغربية التي تعد ظروفها السياسية والاقتصادية أفضل نسبياً مما هو عليه الحال في القطاع[2].

كما ارتبط جزء كبير من التغيرات في أسعار السلع المستهلكة في الأراضي الفلسطينية بمستويات أسعارها في الدول المستوردة منها، وعلى وجه التحديد من إسرائيل أو عبرها، فارتفاع أو انخفاض الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي له تأثير مباشر على مستويات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني[3].

ثانيا: اتجاهات الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني:

١-الأرقام القياسية للأسعار:

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي، في مجال التبادل التجاري، حيث نجحت إسرائيل بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني، فهذا يؤكد مدى التأثير وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ومحدودية قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على انتهاج سياساتها الاقتصادية وخصوصًا سياساتها المالية، للتخفيف من وطأة ارتفاع الأسعار، يلاحظ أن ارتفاع الأسعار في إسرائيل ينعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني، فمخاطر الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي، قد تؤثر على نمو الاقتصاد الفلسطيني خصوصًا

[1] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص٣٨-٣٩.
[2] المرجع السابق، ص٣٩
[3] سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص ٤٠.

وأن التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم المدخرات نظرًا لانخفاض القوة الشرائية للنقود لأن المعاملات اليومية في الأراضي الفلسطينية تتم بالشيكل الإسرائيلي، فيتخلص الجميع لما بحوزتهم من نقود، مما يؤثر هذا سلبًا على الاستثمار والاستهلاك.

يعتبر الرقم القياسي للأسعار مرتفعاً في ضوء تطورات الدخل والعمالة ويعود السبب في بقائه مرتفعاً إلى ارتفاع أسعار الواردات من إسرائيل من جهة، ونقص المعروض من السلع نتيجة للإغلاقات المتكررة من جهة ثانية[1].

كما وتعكس الأرقام القياسية الارتفاعات التي تشهدها مستويات الأسعار المحلية، الناتجة عن مجموعة من الظروف والمتغيرات التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إلى الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة، والنقص الشديد في المواد الغذائية الأساسية، الناتج عن صعوبة انتقال السلع من وإلى قطاع غزة نظرا لسياسة الإغلاق المفروض عليه، وإخضاعه لعزلة تامة، وارتفاع أسعار النقل والمواصلات التي أثرت على الأسعار في الضفة الغربية[2].

التكاليف التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتسلمه بنية تحتية شبه معدومة وانعدام الإمكانيات المتاحة، كما ويعزى عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار إلى عدم الاستقرار السياسي الذي بدوره يؤثر سلباً على ميزانية الدولة، وتتمثل أهم الأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد الفلسطيني ما يلي[3]:

أ-الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام القياسية استخداما باعتباره من المؤشرات التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية[4].

ويتناسب هذا الأسلوب في إعداد الأرقام القياسية في البلدان المتقدمة والتي يعكس غالبية سكانها من الحضر، أضف إلى ذلك أن الطريقة التي يستند إليها هذا الرقم، هي طريقة العينة التي تعتمد على النمط الانتقائي لعينة من الأسر التي تعيش في المدن الكبرى[5].

كما أن من المفترض عدم حدوث أي ارتفاع في المعدل العام للأسعار (التضخم) في ظروف الاقتصاد الفلسطيني الراهنة، المتمثلة بتراجع حجم الطلب العام، من ناحية، فقد حدث في الآونة الأخيرة انخفاض في بعض السلع العالمية، مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة، لذلك شهد الربع الرابع من العام ٢٠٠٧ انخفاضاً طفيفاً في معدل الأسعار العام في الأراضي الفلسطينية من ناحية أخرى[6]، إلا أنه تأثرت مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية، كغيرها من مناطق العالم، ولطفرة الارتفاعات الكبيرة والمتسارعة في أسعار الطاقة، والمواد الغذائية، تلك الطفرة التي وصلت إلى

---

[1] سلطة النقد الفلسطينية: مرجع سابق، ١٩٩٥، ص٢٧.

[2] وادي، مدحت: مرجع سابق، ص١٥٦.

[3] James. K. Public, Ibid, P48.

[4] العناني، حمدي، مرجع سابق، ص٦٢.

[5] زكي، رمزي، مرجع سابق، ص ١٠٨.

[6] المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم٩، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٧، ص٢٥.

نهايتها مع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود بسبب الأزمة العالمية ومع أن أسعار هذه السلع أخذت بالانخفاض إلا أنها لا تزال أعلى مما كانت عليه عند بداية الانتعاش العالمي، ويستحوذ الإنفاق عليها على أكبر نسبة من دخل المستهلك المنفق على سلة المستهلك الفلسطيني، مما يضاعف معاناته كما شهدت السلع المستوردة والمحلية ارتفاعات متتالية في أسعارها[1].

ويرى الباحث أن الأسعار تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية، كمستوى الدخل الفردي والطلب المحلي، ومعدلات البطالة، ومستويات التضخم في إسرائيل.

جدول رقم (٧)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)

المؤشرات الرئيسية	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المواد الغذائية	**١٠٧,٥٦**	١٠٦,١٧	١١٣,٩١	١١٩,٢٨	١٢١,٢٢	١٢٠,٦٥	١٢٣,٧٨	١٢٨,٥١	١٣٢,٣٠	١٣٦,٢	١٣٢,٥٤	١٤٧,٤٤	**١٧٢,١٧**
المشروبات والتبغ	**١٠٦,٥٥**	١٠٩,٦٢	١١٧,٠٧	١٢٦,٨٥	١٣٠,٢٢	١٣١,٩٤	١٤٤,٦٧	١٥٢,٠٤	١٥٤,٨	١٦١,٢٧	١٦٤	١٦٩,٤٣	**١٩٠,١٩**
الأقمشة والملابس الداخلية	**١٠٥,٩١**	١١٢,٨٧	١٢١,٨٧	١٢٣,٢٠	١٢٥,٨٩	١٢٣,٣٥	١٢٨,٣٣	١٨٢,٥٧	١٢٧,٣٩	١٢٧,٦٦	١٣٨,٥٩	١٢٨,١١	**١٣٢,٤٣**
السكن ومستلزماته	**١٠٢,١٩**	١٠٥,٤٨	١٤٩,٤٠	١١٦,٧٣	١٢٦,٤٦	١٣٣,١٦	١٤٣,٩٦	١٤٧,٢٧	١٥١,٩٩	١٦٣,٣٦	١٦٧,٩٢	١٦٥,٢٥	**١٧٣,٠٢**
الأثاث والسلع والخدمات المنزلية	**١٠٤,١٨**	١١٠,٧٩	١١٧,٢٩	١٢٥,٤٤	١٢٣,٦٨	١١٨,٧٦	١٢٠,٨٢	١٢٢,٥١	١٢٥,٤٢	١٢٥,٣٧	١٢٤,٧٣	١٢٣,٨	**١٣٧,٧٤**
النقل والمواصلات	**١٠٥,٨٤**	١٠٦,٦٤	١٠٧,٨٥	١١٧,٥٧	١٢٥,١٩	١٣٧,٠٤	١٦٠,٨٨	١٧٣,٥٥	١٨٤,٨٤	١٩١,١٧	١٩٧,٣٢	١٩٦,٦٨	**٢٠٢,٤٥**
خدمات التعليم	**١٠٢,٨٢**	١٠٤,٨٩	١٠٦,٥٧	١١٠,٤٦	١١٤,٦٢	١١٧,٨٧	١٢٣,١١	١٢٩,٤٤	١٣٤,٤	١٣٥	١٣٦,٥	١٣٤,٨١	**١٣٨,٦٣**
الرعاية الصحية	**١٠٨,٣٣**	١١٠,٤٤	١١٦,١١	١٢٤,٠٨	١٢٦,٦٥	١٢٨,٧٣	١٣١,٠٨	١٣٨,٥٩	١٤٤,٩٠	١٤٧,٠٦	١٤٦,٤	١٥١,٣١	**١٥٨,٦٣**
السلع والخدمات الترفيهية	**١٠١,١٠**	١٠٦,٦٤	١١١,١٦	١٠٣,٩٧	٩٥,٥٠	٩٣,٤٩	٩٣,٢٥	٩٥,٦١	٩٥,٢٤	٩٤,٥٥	٩٣,١٩	٩٣,١٢	**٩٦,٤٥**
سلع وخدمات متنوعة	**١٠٢,١٠**	١٠٦,٧٧	١١٠,٦٨	١٢٠,٤١	١٢٧,٥٦	١٢٨,٧١	١٢٢,٥٨	١٤٠,٦٠	١٤٨,٦٦	١٥١,٨١	١٥٦,٠٥	١٥٦,٧	**١٦٢,٨٣**
الرقم القياسي العام	**١٠٦,١٥**	١٠٧,٦٢	١١٣,٦٣	١١٩,٩٣	١٢٣,٢٨	١٢٤,٧٩	١٣١,٩٢	١٣٧,٧٣	١٤١,٨٦	١٤٥,٩٧	١٤٩,٩٧	١٥١,٩٨	**١٦٦,٢**
في المحافظات الشمالية	**١٠٦,٧٦**	١٠٧,٥٨	١١٥,١٩	١٢٠,٢٣	١٢٤,٠٨	١٢٧,٣٤	١٣٥,٠٧	١٤٠,٨٨	١٤٤,٩٦	١٥٠,٠٦	١٥٣,٠٧	١٥٥,٠٨	**١٦٥,٧٩**
في محافظة القدس	**١٠٤.٧٤**	١٠٨.٧٩	١١٢.٣٢	١٢٠.٨٥	١٢٣.٦٣	١٢٣.٣٢	١٢٩.٢٢	١٣٦.١٤	١٤٢.١٥	١٤٢.٢٥	١٤٩.١١	١٥٢.٤٣	**١٦٣.١٦**
المحافظات الجنوبية	**١٠٦.٤٥**	١٠٧.٢٧	١١٥.١٩	١١٩.٧٨	١٢٣.٢٣	١٢٢.٠٨	١٢٤.٦١	١٢٧.٧٠	١٣١.٧٥	١٣٥.٧٥	١٣٨.٩٥	١٤٠.٦٢	**١٥٦.٠٥**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية ، النشرة السنوية،٢٠٠٨، نيسان/ أبريل/٢٠٠٩، ص٤٥.

[1] المراقب الاقتصادي والاجتماعي: عدد رقم ١٦، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٨، ص٤٠.

شهد قطاع غزة والضفة الغربية ارتفاعاً في معدلات التضخم في عامي (١٩٩٦-١٩٩٧) على التوالي، بسبب الزيادة في أسعار المستهلك الذي طرأ على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع مستويات البطالة، كما وارتفعت معدلات الأسعار ١٩٩٩ بصورة أكثر سرعة في بند مجموعة المشروبات والتبغ، ثم شهدت الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٨ ارتفاع في بنسبة(٦٦,٢%) مقارنةً بسنة الأساس١٩٩٦، لما شهدته الأراضي الفلسطينية من سياسات الإغلاق والحصار واندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، كل هذا أدى إلى الزيادة في حجم الاستهلاك والإنفاق وزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي[١].

فمعدلات التضخم لا يمكن التكهن بمستوى توقفها عن الارتفاع حاليًا، لأن الأسعار العالمية للسلع ترتفع والمؤثرات الداخلية وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يبشر في الأفق القريب بتراجع التضخم، فيجب رفع مستوى البرامج التوعوية بضرورة ترشيد الاستهلاك من الأسر والتحول إلى البدائل الأقل سعراً وسيظهر الأثر بشكل سريع على انخفاض الأسعار، لأن من شأنه أن يخفض الطلب قليلا على المدى القصير والمتوسط[٢].

فمن أبرز المؤشرات التي ساهمت بارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، هو مؤشر الرقم القياسي للنقل والمواصلات، ثم مؤشر الرقم القياسي للمشروبات والتبغ، ثم مؤشر الرقم القياسي للمواد الغذائية، ثم الرقم القياسي للسكن ومستلزماته ثم مؤشر السلع والخدمات المتنوعة.

إن العامل الأهم الذي ساهم في ارتفاع الأسعار خلال سنوات الدراسة هو التطورات السياسية المتعلقة بحصار قطاع غزة، وإغلاق المعابر، وما ترتب عليه من توقف لانتقال السلع والخدمات من والى القطاع، أدى إلى ارتفاع أسعار كافة السلع الأساسية، بالتالي ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام ٢٠٠٨ بقطاع غزة بنسبة ٦٥% مقارنة مع ٥٦% في الضفة الغربية التي تعد ظروفها السياسية والاقتصادية أفضل نسبيا مما هو عليه الحال بقطاع غزة، مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٦.

يرى الباحث أن السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه ارتفاع في معدلات التضخم بنسب عالية وارتفاع في الرقم القياسي للأسعار، واتفق الخبراء الاقتصاديون أن المواطن الإسرائيلي أقل تأثرًا من المواطن الفلسطيني في الأزمات.

ب- الرقم القياسي الضمني:

يستخدم الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في مستوى الأسعار، فالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يعكس القيمة السوقية للسلع والخدمات، ولذلك يقسم على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الذي يحسب بأسعار ثابتة، لمعرفة تباين الأسعار وقياس التضخم ولذلك فان :

[1] Gazi, Hamad, inflation monster fuels dicoutent, published November,10,2004, Palestine report.
[2] http://65.17.227.80/ElaphWeb/Economics/2008/5/335252.htm: Date, 29/09/2010.

من المعلوم أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يتأثر بالمستوى العام للأسعار فعند تثبيت أحد العاملين (السعر/الكمية) يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالتالي هو مؤشر يعكس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، فيعتمد صندوق النقد الدولي والعديد من المنظمات الدولية على هذا المقياس كدليل على وجود اتجاهات تضخمية في الاقتصاد القومي[1].

يمتاز الرقم القياسي الضمني بأنه يشمل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني سواء كانت سلع استهلاكية، أو سلع أو إنتاجية، ويتم حساب هذا الرقم من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة ما على الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة لنفس السنة مضروبًا في مائة، حيث يتم تحديد مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد وبناءً على ناتج القسمة، فإذا كانت النتيجة تساوي ١٠٠ فإن هذا يعني أن هناك استقرار في مستويات الأسعار، أما إذا زاد عن ١٠٠، فإن ذلك يعبر عن وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، كما أن انخفاض النتيجة عن ١٠٠،يعبر عن انخفاض مستويات الأسعار ويتضح من خلال الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية(١٩٩٦-٢٠٠٨) بالمليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الرقم القياسي الضمني %
١٩٩٦	٣٣٦٥,٥	٣٢٨٥,٩	٩٧,٦٣
١٩٩٧	٣٧٠١,٦	٣٧٠١,٦	١٠٠
١٩٩٨	٣٩٤٤,٣	٤١٤٧,٩	١٠٥,١٦
١٩٩٩	٤٨٨١	٤٥١٧	٩٢,٥٤
٢٠٠٠	٤٦١٧	٤٤٤٢	٩٦,٢٠
٢٠٠١	٣٩٠٦	٣٧٤٦	٩٥,٩٠
٢٠٠٢	٣٥٣٩	٣١٥٦	٨٩,١٧
٢٠٠٣	٣٧٤٤	٣٦٢٤	٩٦,٧٩
٢٠٠٤	٣٩٦٩	٤٠٧٧	١٠٢,٧٢
٢٠٠٥	٤٢٠٧	٤٤٧٨	١٠٦,٤٤
٢٠٠٦	٤٠٠٥	٤٦١٥	١١٥,٢٣
٢٠٠٧	٣٩٥٧	٥٢٠٤	١٣١,٥١
٢٠٠٨	٤٠٣٦	٦٤٨١	١٦٠,٥٧

المصدر:

١. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر،رام الله،٢٠٠٦، ص٣٧.
٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله ٢٠٠٨، ص١٢٦

[1] زكي، رمزي: مرجع سابق، ص١٣٠.

ارتفع الرقم القياسي الضمني ما نسبته في عام ١٩٩٦ بنسبة ٩٧,٦٣% ثم تلاه ارتفع في عام ١٩٩٧، ليصل إلى مستوى الاستقرار في مستويات الأسعار، يلاحظ أن الرقم الضمني للأسعار لم يصل في الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى (١٠٠%)، أي أن هناك انخفاض في مستويات الأسعار الأمر الذي يدلل على انخفاض التضخم، ليصل هذا الرقم في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ متجاوزا ال (١٠٠%)، مما يدلل بأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني ضغوطا تضخمية.

أضف إلى ذلك أنه رغم أهمية الأرقام القياسية للأسعار في قياس الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، إلا أنها لا تعبر عن القوى التضخمية بالصورة الكاملة، ويرجع السبب في ذلك لاعتماد هذه الأرقام على الأسعار الرسمية والتي تختلف عن أسعار البيع الفعلية، يلاحظ أن الأرقام القياسية تفسر التضخم الظاهر ومدى الإشارة إلى التضخم المكبوت[١].

ثالثا: قياس التضخم في فلسطين:

وفيما يلي تحليل لأهم المعايير المستخدمة في قياس التضخم ومدى إمكانية الاعتماد عليها في قياس التضخم في فلسطين.

١- معيار الاستقرار النقدي:

يتم استخدام هذا المعيار لقياس العلاقة بين حجم وسائل الدفع، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[٢]يستند هذا المعيار على نظرية كمية النقود والتي تفسر أن الزيادة في كمية النقود دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تعتبر من العوامل التي تساهم في زيادة الاختلال بين الطلب النقدي والعرض النقدي من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[٣].

وفيما يلي صورة المعيار:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث إن:

B تمثل معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل التغير الحدي في حجم وسائل الدفع.

$\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل التغير الحديب في إجمالي الناتج القومي الحقيقي.

---

[1] الروبي، نبيل: مرجع سابق، ص١٤٧.
[2] الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص٩٤.
[3] زكي، رمزي: مرجع سابق، ص١٣٥.

يرجع التساوي بين جدول التغير في حجم وسائل الدفع ومعدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي إلى ثبات مستويات الأسعار، فتكون B مساوية للصفر، أما إذا كانت B موجبة فهذا يعني أن معدل التغير في كمية وسائل الدفع تزيد عن معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي، فهذا يدل على وجود ضغوط تضخمية تؤدي وتدفع الأسعار نحو الارتفاع، أما إذا كانت B سالبة أي أن معدل التغير في إجمالي الناتج القومي الحقيقي يزيد عن معدل التغير في كمية وسائل الدفع، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

يلاحظ أن هذا المعيار (معيار معامل الاستقرار النقدي) غير مطبق في الأراضي الفلسطينية نظراً لعدم وجود دولة ذات سيادة، ولعدم وجود عملة فلسطينية لقياس الاستقرار النقدي لها وعدم توفر معلومات لذلك.

٢- معيار فائض الطلب المحلي:

يتبين من خلال هذا المعيار أنه في حال اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يؤدي إلى خلق فائض طلب، بالتالي يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

يستند معيار فائض الطلب المحلي على الأفكار التي استندت عليها نظرية كينز في الطلب الفعال، وتحديد مستوى الأسعار، والتي تشير أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[١].

ويمكن قياس فائض الطلب المحلي من خلال المعادلة التالية:

$$Dx = (Cp + Cg + I) - Y$$

حيث إن:

Dx يمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp يمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg يمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I يمثل استثمار بالأسعار الجارية.

Y يمثل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

تبين هذه المعادلة المستخدمة في قياس إجمالي فائض الطلب والذي يمثل الفرق بين إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية، وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويتمثل الفرق بينهما في إجمالي فائض الطلب الذي يساهم في ارتفاع أسعار السلع، والخدمات المحلية، لكن جزء من فائض الطلب يمكن مواجهته من خلال التوسع في الواردات، الذي ينعكس في صورة زيادة العجز في ميزان

[١] الجلال، أحمد: مرجع سابق، ص ٩٦.

العمليات الجارية، أما الجزء الآخر المتبقي من إجمالي فائض الطلب، الذي لم يتم تغطيته من خلال الزيادة في الواردات، يساهم في زيادة الضغوط التضخمية ورفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

جدول رقم (٩)

جدول يوضح تطور إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨

البيان	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١)	الإنفاق القومي بالأسعار الجارية			إجمالي الإنفاق القومي (٢)	إجمالي فائض الطلب (٢-١) (٣)=(٢)-(١)	عجز العمليات الجارية (٤)	صافي فائض الطلب (٥) = (٣)- (٤)	صافي فائض الطلب إلى الناتج الإجمالي (٦) = (١)/(٥)× ١٠٠
		الاستهلاك الخاص	الاستهلاك العام	الاستثمار الإجمالي					
١٩٩٦	٣٢٣٣,٩	٣٢٢٢	٧٤١	٦١٤	٤٥٧٧	١٣٤٤	٧٠٨	٦٣٦	١٩,٦٦
١٩٩٧	٣٧٠١,٦	٤٤٤٣	٨٦٣	١٣٦٤	٦٢٧٠	١٦٥٠	٩٠٠	١٤٦٨,٤	٢٠,٢٦
١٩٩٨	٤١٤٧,٩	٤٢٤٤	٩٥٣	١٠٠٦	٦٢٠٣	٢٠٥٥,١	١١٩٠,٤٠	٨٦٤,٧	٢٠,٨٤
١٩٩٩	٤٨٨١	٤٤٨٨	١٠٤٤	١٨٩٧	٧٤٣٠	٢٥٤٩	١٢٨٤,٨٠	١٢٦٤,٢	٢٥,٩
٢٠٠٠	٤٦١٧	٤٤١٣	١١٧٣	١٣٩٣	٦٩٧٩	٢٣٦٢	٩١٢,٣	١٤٤٩,٧	٣١,٣٩
٢٠٠١	٣٩٠٦	٤٠٩٧	١٠١٨	٧٧٦	٥٨٩١	١٩٨٥	٨٧٤.٩	١١١٠,١	٢٨,٤٢
٢٠٠٢	٣٥٣٩	٣٥٣٢	٩١٤	٧٨٠	٥٢٢٦	١٦٨٧	٤٥١,٨	١٢٣٥,٢	٣٤,٩٠
٢٠٠٣	٣٧٤٤	٤٠٥٤	٩٧٨	٩٧٢	٦٠٠٤	٢٢٦٠	٨٥٣.٦	١٤٠٦.٤	٣٧.٥٦
٢٠٠٤	٣٩٦٩	٤٦٠٠	١١٩٧	١٠٢٤	٦٨٢١	٢٨٥٢	١٣٣٣,٥	١٥١٨,٥	٣٨,٢٥
٢٠٠٥	٤٢٠٧	٥٠٢٩	١٣٧٨	١٠٨١	٧٤٨٨	٣٢٨١	١٠١٩,٧	٢٢٦١,٣	٥٣,٧٥
٢٠٠٦	٤٠٠٥	٤٩٤٩	١٦٥٠	٩٥٦	٧٥٥٥	٣٥٥٠	٩٤٣,٦	٢٦٠٦,٤	٦٥,٠٧
٢٠٠٧	٣٩٥٧	٥٢٧٢	٢٠٠٩	٩٢٦	٨٢٠٧	٤٢٥٠	٤٦٦,٩	٣٧٨٣,١	٩٥.٦٠
٢٠٠٨	٤٠٣٦	٦٤٧٤	٢٥٦٨	١٢٣٨	١٠٢٨٠	٦٢٤٤	٥٣٠,٣	٥٧١٣,٧	١٤١,٥٦

المصدر

١. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨، ص١١٤.
٢. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، ٢٠٠٥، ص١٣٨.
٣. سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثاني، رام الله، ١٩٩٦، ص٩٥.

يتبين من خلال الجدول رقم (٩) ارتفاع إجمالي فائض الطلب في الاقتصاد الفلسطيني من (١٣٤٤) مليون دولار في العام ١٩٩٦، إلى (٦٢٤٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ بزيادة بلغت (٤٩٠٠) مليون دولار من قيمة إجمالي فائض الطلب، هذه الزيادة تدل على أنه كان هناك زيادة كبيرة في الطلب على السلع والخدمات مما ينعكس على الزيادة في مستويات الأسعار.

بلغ عجز العمليات الجارية (٧٠٨) مليون دولار في عام ١٩٩٦ ليصل إلى (١٠١٩,٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٥ فقد شهدت هذه الفترة زيادة في عجز العمليات الجارية تؤدي إلى امتصاص جزء من إجمالي فائض الطلب، ثم بدأ العجز في العمليات الجارية ينخفض بشكل تدريجي بمبلغ (١٠١٩,٧) مليون دولار في عام ٢٠٠٥، ليصل إلى ٥٣٠,٣ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، ويلاحظ في هذه الفترة انخفاض نسبة المساهمة في امتصاص الفائض في الطلب الكلي، وزيادة الطلب على السلع والخدمات، فشهد صافي فائض الطلب ارتفاعاً من (٦٣٦) مليون دولار إلى (٥٧١٣,٧) في العام ٢٠٠٨، فهذه الزيادة في صافي فائض الطلب أدى إلى دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ويرى الباحث بأن معيار الاستقرار النقدي غير صالح استخدامه في الأراضي الفلسطيني، نظرا لعدم وجود عملة فلسطينية مستقلة، أضف إلى ذلك الأوضاع التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، من حصار، وتضييق، من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، أما المعيار الأخر، وهو معيار فائض الطلب المحلي، يمكن الاستدلال به في الأراضي الفلسطينية، لأنه يمكن قياس إجمالي فائض الطلب، والذي يمثل الفرق بين إجمالي الإنفاق بالأسعار الجارية، وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويتمثل الفرق بينهما، في إجمالي فائض الطلب، الذي يساهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأراضي الفلسطينية.

نتائج الفصل الثالث:

نجحت إسرائيل في سياستها الاقتصادية بنقل أعباء التضخم من اقتصادها إلى الاقتصاد الفلسطيني بكل سهولة بسبب التبعية الاقتصادية بالاقتصاد الإسرائيلي، فأي خلل يحدث باقتصاد إسرائيل يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، فالتبعية تعتبر من أبرز العوامل التي أدت إلى قصور السياسة الإنفاقية في مواجهة التضخم.

يبرز قصور السياسة الإنفاقية التي نفذتها السلطة الوطنية الفلسطينية في علاج الاختلالات وهو أن هناك زيادة في النفقات العامة تفوق المبالغ المستهدفة لها في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، فهذا بدوره يؤثر على بنيان الاقتصاد الفلسطيني.

احتلت النفقات الجارية وصافي الإقراض ما نسبته (٩٥%) من مجمل النفقات العامة في العام ٢٠٠٨ مقارنة مع (٨٧.٧%) في العام ٢٠٠٥، يعزى هذا الارتفاع إلى عدم مقدرة الحكومة على السيطرة على بعض جوانب الإنفاق الجاري، فقد شكلت النفقات الجارية وصافي الإقراض أحد الجوانب الرئيسية التي وضعت الحكومة أمام مزيد من الضغوط الانفاقية، خاصةً وأن هذه النفقات تجاوزت المبالغ التي تم رصدها في مشروع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

يقوم المانحون بتخصيص جل مساعداتهم لتمويل النفقات التطويرية، إلا أن هذه المساعدات، توجه لتمويل النفقات الجارية سواء، رواتب وأجور أو لأوجه الإنفاق الاغاثي الطارئ.

يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر الأرقام القياسية استخدامًا في قياس التضخم باعتباره من أكثر المؤشرات التي تفسر الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية في الأراضي الفلسطينية، شهد الاقتصاد الفلسطيني ارتفاع في حجم الطلب على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة، مما ينعكس على ارتفاع مستويات الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، أي فقدان النقود لقيمتها ولوظيفتها كمخزن للقيمة، وتخلص الجميع بما يحتفظ به على شكل نقود واستبدالها بعملات أجنبية أخرى ذات قوة شرائية مرتفعة أو حتى الاحتفاظ بالذهب بدلاً منها.

واصلت معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ارتفاعها خلال عام ٢٠٠٨ مصحوبة بالتطورات التي شهدتها البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، ليصل معدل التضخم المقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ٩.٩% مقارنة مع ١.٩% في عام ٢٠٠٧ وعكس هذا الارتفاع يشكل جلي الارتفاع العالمي في أسعار النقل والمواصلات والمواد الغذائية والمحروقات.

يساهم ارتفاع عجز العمليات الجارية في امتصاص جزء من إجمالي فائض الطلب، مما ينعكس على انخفاض الأسعار والوصول إلى مستوى التوازن بين الطلب والعرض الكلي على السلع والخدمات، مما يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الفلسطيني.

شهد النمو الاقتصادي الفلسطيني تدني في معدلاته، بسبب سياسة التعنت الإسرائيلي من حصار وإغلاق وتهجير، مما أدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار وانتشار البطالة.

الفصل الرابع: **الدراسة التطبيقية** .

المبحث الأول: منهج الدراسة.....

المبحث الثاني :نتائج التحليل واختبار الفرضيات.....

الفصل الرابع
"الدراسة التطبيقية"

مقدمة الفصل الرابع:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من اجل التعرف على أثر السياسة النقدية في التضخم في فلسطين من خلال دراسة النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتأثيرها على الرقم القياسي العام في الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٨)

ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل يتم مناقشة ذلك من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : منهجية الدراسة : و يتناول التعريف بمجتمع وعينة الدراسة والمنهجية المتبعة في تحضير الدراسة ومصادر جمع البيانات ومعالجتها، وماتم تطبيقه من إجراءات إحصائية للوصول إلى نتائج الدراسة.

المبحث الثاني : نتائج التحليل واختبار الفرضيات : و يتناول تحليل النفقات العامة، والرقم القياسي العام وذلك للفرضية الأولى والفرضيات المتفرعة منها، واختبارها باستخدام طرق تحليل الارتباط لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك تحليل الانحدار للتعرف على العلاقة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الأول: منهج الدراسة

مقدمة المبحث الأول:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب من أساليب التحليل التي ترتكزعلى معلومات كافية عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية محدودة ومعلومة للحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية الواردة في الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة البحث :

١-مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية كأهم أداة من ادوات السياسة المالية والتي نشرت بالتقرير الخامس عشر لسلطة النقد الفلسطينية في رام الله سنة ٢٠٠٩، للفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٨ والأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين التي صدرت عن المراقب الاقتصادي والاجتماعي في العدد ١٦، معهد ماس رام الله سنة ٢٠٠٨، باعتبار أن هذه الفترة كافية للوقوف على مدى تأثير النفقات العامة على الرقم القياسي العام.

٢-عينة البحث:

تتكون عينة ا لدراسة من كافة مفردات مجتمع الدراسة

٣-متغيرات البحث

أ- المتغيرات المستقلة

إجمالي النفقات العامة

النفقات الجارية وصافي الإقراض

أجور ورواتب المدنيين

أجور ورواتب العسكريين

النفقات التشغيلية، النفقات التحويلية، النفقات التطويرية الممولة من الخزينة

النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات)

ب- المتغير التابع

هو عبارة عن الرقم القياسي العام للأسعار.

٤- مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث يغطي كل مصدر جزءا من البيانات والمعلومات ذات العلاقة كما يلي:

أ- المصادر الأولية:

تعتمد الدراسة في الحصول على البيانات النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين.

ب- المصادر الثانوية:

تعتمد الدراسة على المصادر المتاحة من الكتب العربية والإنجليزية والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الكترونية ومنشورات متعلقة بموضوع الدراسة.

٥-معالجة البيانات

يعتمد تحليل البيانات على برنامج (Statistical Package for Social Science)

لحساب معاملات الارتباط ومعاملات الانحدار لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة ،

حيث يدرس الارتباط قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، كما يستخدم نموذج الانحدار الخطي لاختبار الفرضيات حيث يدرس الانحدار المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وذلك بهدف إيجاد العلاقة بينهما والتي تساعد في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعا للتغير في قيم المتغيرات المستقلة

ولذلك فقد قام الباحث للوصول إلى نتائج الدراسة باستخدام الأدوات الإحصائية التالية

اختبار (كولومجروف سمير نوف) ... لاختبار طبيعية التوزيع للمتغير التابع

اختبار بيرسون للارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

نموذج الانحدار الخطي لإيجاد وتفسير التغير الذي يطرأ في المتغير التابع الناتج عن المتغير المستقل

المبحث الثاني :نتائج التحليل واختبار الفرضيات

مقدمة المبحث الثاني:

يعرض هذا المبحث نتائج عملية تحليل البيانات محل الدراسة واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لذلك وهي تحليل الارتباط من خلال تحديد معامل بيرسون للارتباط وذلك لقياس قوة واتجاه العلاقة بين (المتغيرات المستقلة) و (المتغير التابع)، وتحليل الانحدار لقياس تأثير التغيرات في المتغير المستقل على المتغير التابع ،حيث يتم قبول أو رفض الفرضية حسب قيمة Sig إذا كانت أقل من 0.05 نرفض الفرض العدمي، أما إذا كانت أكبر من ٠.٠٥ فإنه لا يوجد دليل لرفض هذه الفرضية.

كما أنه تم إجراء اختبار طبيعية البيانات (كولوموجروف سمير نوف) على المتغير التابع حيث كانت قيمة الاختبار ٠.١١٩ وقيمة المعنوية المحسوبة (٠.٢٠٠) وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك نستطيع إجراء الاختبارات المعلمية اللازمة.

أولا:اختبار الفرضية الأولى:

العلاقة بين إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي العام

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_1)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

x1 المتغير المستقل(إجمالي النفقات العامة)

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج العلاقة بين التغير في إجمالي النفقات العامة على الرقم القياسي العام للأسعار.

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا انه يوجد علاقة طردية قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلاً من إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي العام للأسعار حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ٠.٨٢٨

كانت قيمة معامل التحديد (R2) تساوي ٠.٦٨٥ أي ان٦٨.٥ % من التغير في الرقم القياسي العام يعود إلى عامل النفقات العامة وان ٣١.٥% يعود إلى العوامل الأخرى، كما أن قيمة معامل اختبار F كبيرة وبلغت ٢٣.٩٤ عند مستوى معنوية ٠.٠٠٠ وهذا يدل على أن النموذج جيد

بلغت قيمة اختبار F=23.940 وهي معنوية عند مستوى دلالة ٠.٠٥، حيث يتضح ان قيمة Sig = 0.001 وهي اقل من ٠.٠٥

جدول رقم (١٠)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في إجمالي النفقات العامة والرقم القياسي العام للأسعار

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٨٢٨	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٦٨٥	معامل التحديد (R - square)
		٠.٠٠٠	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٠٠٠	٢٣.٩٤٠		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
.000	11.387	94.556	الثابت (Constant)
.000	4.893	.022	بيتا Beta(x1)

وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في إجمالي النفقات العامة على الرقم القياسي العام، حيث انه كلما زادت قيمة اجمالي النفقات العامة بمقدار ٥٠ مليون تقريبا زاد الرقم القياسي العام بمقدار (١%) تقريبا

وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بانه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في إجمالي النفقات العامة على الرقم القياسي العام للأسعار"

فقد شهدت السياسة الإنفاقية للسلطة الوطنية الفلسطينية مزيداً من الضغوط والتي تسببت في التوسع في الإنفاق العام، فلم يكن أمام السياسة الإنفاقية من وسيلة للسيطرة عليه سوى عن طريق فرض قيود على غالبية أوجه الإنفاق الأخرى، مما ساهم في ارتفاع الرقم القياسي العام مما يؤكد الفرضية بأنه نرفض الفرض العدمي

ثانيا:إختبار الفرضية الثانية:

العلاقة بين النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام للأسعار.

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_2)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

X2 المتغير المستقل (النفقات الجارية وصافي الاقراض)

ويوضح الجدول رقم (١١) نتائج العلاقة بين التغير في النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا انه يوجد علاقة طردية قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلا من النفقات الجارية وصافي الإقراض والرقم القياسي العام حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ٠.٨٧٨

وكانت قيمة معامل التحديد (R2) تساوي ٠.٧٧٢ أي ان٧٧.٢ % من التغير في الرقم القياسي العام يعود إلى النفقات الجارية وصافي الإقراض وان ٢٢.٨% يعود إلى العوامل الأخرى، كما ان قيمة معامل اختبار F كبيرة وبلغت ٣٧.١٦٥ وهذا يدل على ان النموذج جيد، وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في اجمالي النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام، حيث انه كلما زادت قيمة النفقات الجارية وصافي الاقراض بمقدار ٥٠ مليون زاد الرقم القياسي العام بمقدار (١%) تقريباً

جدول رقم (١١)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٨٧٨	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٧٧٢	معامل التحديد (R - square)
		٠.٠٠٠	مستوى المعنوية Sig
النموذج Model		اختبار F	مستوى المعنوية Sig
		٣٧.١٦٥	٠.٠٠٠
		اختبار t	مستوى المعنوية Sig
		18.031	٠.٠٠٠	الثابت (Constant)	101.757
		6.096	٠.٠٠٠	بيتا Beta(x2)	0.021

وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بانه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات الجارية وصافي الاقراض على الرقم القياسي العام "

وذلك لما واجهته السياسة الإنفاقية ارتفاع في حجم الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨) وارتفاع حجم نفقات الرواتب والأجور التي تجاوزت المبالغ المرصودة بالموازنة المقررة لها[1].

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة:

العلاقة بين الأجور والرواتب مع والرقم القياسي العام

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_3)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

X3 المتغير المستقل (الأجور والرواتب)

[1] Sabri, Nidal, Public Finance In Palestine, United Nation Conference on trade Development (UNCTAD), Geneva, 1994. P54.

ويوضح الجدول رقم (١٢) نتائج العلاقة بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام.

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا انه يوجد علاقة طردية قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلا من الأجور والرواتب والرقم القياسي العام حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ٠.٨٦٥

وكانت قيمة معامل التحديد (R2) تساوي ٠.٧٤٨ أي ان٧٤.٨ % من التغير في الرقم القياسي العام يعود إلى الأجور والرواتب المدنيين

كما ان قيمة معامل اختبار F كبيرة وبلغت ٣٢.٧٣ وهذا يدل على ان النموذج جيد وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام، حيث انه كلما زادت قيمة النفقات الجارية وصافي الاقراض بمقدار ٢٥ مليون تقريبا زاد الرقم القياسي العام بمقدار (١%) تقريبا .

جدول رقم (١٢)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٨٦٥	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٧٤٨	معامل التحديد (R - square)
		٠.٠٠٠	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٠٠٠	٣٢.٧٣		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	١٦.٣٦٣	١٠٠.٧٣٥	الثابت (Constant)
٠.٠٠٠	٥.٧٢١	0.040	بيتا Beta(x3)

وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في الأجور والرواتب على الرقم القياسي العام"

فقد واجهت السياسة الإنفاقية ارتفاع في حجم الإنفاق الجاري على الرواتب والأجور خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨) ليبلغ ١٧٧١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ بزيادة قيمتها ٢٩٠ مليون دولار عما قدر

لها في موازنة عام ٢٠٠٨ مما يؤكد بأن الارتفاع في حجم النفقات يساهم في ارتفاع الرالرقم القياسي العام للأسعار.

رابعا : اختبار الفرضية الرابعة:

العلاقة بين النفقات التشغيلية والرقم القياسي العام

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_4)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

X4 المتغير المستقل (النفقات التشغيلية)

جدول رقم (١٣)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التشغيلية على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٣٦٠	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.١٢٩	معامل التحديد (R - square)
		٠.٢٢٨	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٢٢٨	١.٦٣		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	5.7	١٠٨.٨	الثابت (Constant)
٠.٢٢٨	1.28	٠.١١١	بيتا Beta(x4)

يبين الجدول السابق على انه لا يوجد دليل لرفض الفرض العدمي حيث كانت قيمة

(F = 1.63, Sig=0.0228 > 0.05)، وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي القائل الفرضية الرابعة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التشغيلية على الرقم القياسي العام " ويتضح بأن حصة النفقات التشغيلية من النفقات الجارية في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)

إلى نسبة (١٣%) ثم تراجعت هذه النسبة إلى ما نسبته (٩,٥%) في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، مما يدلل بأنه لا نستطيع رفض الفرض العدمي.

خامسا : اختبار الفرضية الخامسة:

العلاقة بين النفقات التحويلية والرقم القياسي العام

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_5)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

X5 المتغير المستقل (النفقات التحويلية)

ويوضح الجدول رقم (١٤) نتائج العلاقة بين التغير النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا انه يوجد علاقة طردية متوسطة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلا من النفقات التحويلية والرقم القياسي العام حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ٠.٧٩٤

وكانت قيمة معامل التحديد (R2) تساوي ٠.٦٣٠ أي ان٦٣ % من التغير في الرقم القياسي العام يعود إلى النفقات التحويلية وان ٣٧% يعود إلى العوامل الأخرى ،

كما ان قيمة معامل اختبار F كبيرة وبلغت ١٨.٧٦ وقيمة مستوى معنوية المحسوبة ٠.٠٠١ كانت أقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على ان النموذج جيد وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام، حيث انه كلما زادت قيمة النفقات التحويلية بمقدار ١١ مليون زاد الرقم القياسي العام بمقدار (١%) تقريبا.

جدول رقم (١٤)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٧٩٤	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٦٣٠	معامل التحديد (R - square)
		٠.٠٠١	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٠٠١	١٨.٧٦		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	15.47	106.23	الثابت (Constant)
٠.٠٠١	4.33	0.094	بيتا Beta(x5)

وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التحويلية على الرقم القياسي العام " يؤثر بشكل واضح على مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية، فارتفاع حجم النفقات التحويلية ساهم في ارتفاع معدلات الأسعار في الأراضي الفلسطينية، تحديدا في مؤشر المشروبات والتبغ والمواد الغذائية.

سادساً : اختبار الفرضية السادسة:

العلاقة بين النفقات التطويرية الممولة من الخزينة والرقم القياسي العام

لتوضيح تأثير العلاقة يتم قياس علاقة الانحدار بين المتغيرين من خلال النموذج التالي

$$\hat{Y} = b_0 + b(x_7)$$

حيث :

Y تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام)

b0 تعبر عن ثابت المعادلة

b ثابت المتغير المستقل

X7 المتغير المستقل (النفقات التطويرية)

ويوضح الجدول رقم (١٥) نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من الخزينة على الرقم القياسي العام

جدول رقم (١٥)

جدول يوضح نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من الخزينة على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٥٢٧	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٢٧٨	معامل التحديد (R - square)
		٠.٠٦٤	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٦٤	٤.٢٤٠		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	١٣.٥٥٧	١٥٣.٨٩٨	الثابت (Constant)
٠.٠٦٤	٢.٠٥٩-	٠.٠٦٦-	بيتا Beta(x7)

يبين الجدول السابق على انه لا يوجد دليل لرفض الفرض العدمي حيث كانت قيمة

وبالتالي لا نستطيع رفض الفرض العدمي القائل (F = 4.240, Sig=0.064 > 0.05)، الفرضية الرابعة " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من الخزينة على الرقم القياسي العام " فقد انخفضت النفقات التطويرية نظراً إلى تراجع حجم المعونات الخارجية في ظل الضائقة المالية، كما شهدت النفقات التطويرية انخفاض بقيمة ٣٠٢ مليون دولار عما قدر لها في موازنة عام ٢٠٠٨ مما يدلل بأنه لا نستطيع رفض الفرض العدمي.

سابعاً : اختبار الفرضية السابعة:

العلاقة بين النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات والرقم القياسي العام

من خلال التحليل الإحصائي تبين لنا انه يوجد علاقة طردية قوية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كلا من النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات والرقم القياسي العام حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين ٠.٨٢٣ وكانت قيمة معامل التحديد ٠.٦٦٧ أي أن ٧٨% يعود إلى صافي الاقراض و ٢٢% يعود للعوامل الأخرى .

جدول رقم(١٦)

نتائج العلاقة بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		٠.٨٢٣	معامل ارتباط بيرسون R
		٠.٦٧٧	معامل التحديد (R – square)
		٠.٠٠٢	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٠٠٠	٣١.٢		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	٣٥.٢٤	١١١.٢٣	الثابت (Constant)
٠.٠٠٠	٥.٣٤	٠.٠٧٩	بيتا Beta(x2)

وبالتالي فإن هناك علاقة معنوية بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات على الرقم القياسي العام، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بانه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات على الرقم القياسي العام "وذلك لأن النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات التي يتم استلامها من الدول المانحة تأخذ طابع اغاثي وليس طابع تنموي بالتالي هذا يؤثر على الرقم القياسي العام

ثامناً : اختبار الفرضية **الثامنة :**

العلاقة بين التغير في متغيرات النفقات العامة على الرقم القياسي العام "

جدول رقم(١٧)

نتائج العلاقة بين التغير في متغيرات النفقات العامة على الرقم القياسي العام

		القيمة Value	المعامل Coefficient
		.986[a]	معامل ارتباط بيرسون R
		.972	معامل التحديد (R – square)
		٠.٠٠٠	مستوى المعنوية Sig
مستوى المعنوية Sig	اختبار F	النموذج Model	
٠.٠٠٠	48.32		
مستوى المعنوية Sig	اختبار t		
٠.٠٠٠	37.423	88.546	الثابت (Constant)
٠.٠٠٠	6.28	٠.٠١٤	Beta(x_1)
٠،٠٣٦	4.32	٠.٠٠٧	Beta(x_2)
٠،٠٠٠	3.39	٠.٠٢٣	Beta(x_3)
٠،٠٠٠	7.41	٠.٠٦٤	Beta(x_5)

- باستخدام طريقة الانحدار التدريجي (stepwise regression) تبين أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية احصائية، حيث كان معامل ارتباط بيرسون 0.986 بين أربع متغيرات هي (x1 – اجمالي النفقات العامة، X2 – النفقات الجارية وصافي الاقراض، X3 – الاجور والرواتب، X5 – النفقات التحويلية).
- وكانت قيمة معامل التحديد (R2) تساوي ٠.٩٧٢ أي ان٩٧ % من التغير في الرقم القياسي العام يعود إلى هذه المتغيرات و ٣% يعود إلى العوامل الأخرى، كما ان قيمة

معامل اختبار F كبيرة وبلغت 48.32 وقيمة مستوى معنوية المحسوبة ٠.٠٠١ كانت أقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على ان النموذج جيد، فقد ساهمت اجمالي النفقات العامة للسلطة في التأثير على الرقم القياسي العام من خلال النفقات الجارية وصافي الاقراض ومن خلال الانفاق على بند الرواتب والأجور وكذلك الانفاق على بند النفقات التحويلية أي أن هناك علاقة معنوية بين التغير بين الغير في النفقات العامة والمتمثلة في النفقات الجارية وصافي الاقراض و بند الرواتب والأجور وكذلك النفقات التحويلية عى الرقم القياسي العام للأسعار.

نتائج الفصل الرابع :

يتأثر الرقم القياسي العام للأسعار بكل من متغيرات إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الاقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية، وتشير تلك النتيجة إلى وجود أثرا طرديا لتلك المتغيرات على الرقم القياسي العام.

لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية للرقم القياسي العام وكل (النفقات التطويرية ، النفقات التشغيلية) وتشير تلك النتيجة إلى أن المتغيرين المذكورين ليس لهما تأثير على الرقم القياسي العام للأسعار ويعود ذلك إلى توجيه النفقات المخصصة للنفقات التطويرية والنفقات التشغيلية لتمويل النفقات الجارية سواء، رواتب وأجور أو لأوجه الإنفاق الاغاثي الطارئ

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج التحليلية للبحث.....

ثانيا: :توصيات البحث.....

ثالثاً: مصطلحات البحث.....

الخاتمة

أظهر البحث مدى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم فاعلية السياسة الإنفاقية الفلسطينية، نظراً للمؤشرات الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني عبر السيطرة على موارده، وإيجاد اختلالات هيكلية في بنيانه، لا يسهل الانفكاك منها، بعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي واستلام السلطة الوطنية الفلسطينية الإدارة الداخلية للمناطق A,B، ولم تنجح السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسسات مهنية ذات طابع تكنوقراطي للاستفادة من الفرصة التي أتيحت لها، ولم تنجح في إدارة السياسة الانفاقية، ولم توظف الأموال التي استلمتها بشكل تنموي، مما اضطر الجهات المانحة للإشراف على التخطيط والتمويل والتنفيذ والاهتمام بالمجتمع المدني ومؤسساته، وفقاً للأجندة الغربية على حساب التنمية المحلية، وما أن تحولت الأموال إلى برامج إغاثة ومحاربة للفقر والبطالة مع وقف تحويل الأموال من الجانب الإسرائيلي والاغلاقات المستمرة حتى شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، مما أدى لخسارة في الإنتاج المحلي، وتراجع التجارة الخارجية لتصبح الأزمة المالية الفلسطينية أكبر من حجم تحملها، فضعفت القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى الزيادة في تدهور الاقتصاد الفلسطيني، فتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسب كبيرة، وكذلك الدخل القومي الإجمالي، وارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة في حجم الانفاق العام الاستهلاكي، مما أثر على النصيب الحقيقي للفرد، متزامناً مع دمار في البنية التحتية.

وبعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وجنين وما ترتب عليه من إغلاق للمناطق والحدود الدولية، والانقسام الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية لا تبشر بإحداث تغيرات جوهرية في السياسة الإنفاقية وحتى في الاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير، وهذا يتطلب العمل مع الاقتصاد الإسرائيلي وفقاً للاتفاقيات السابقة الموقعة بين الطرفين، فأصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد بشكل أساسي على الدعم المالي العربي أولاً والدولي ثانياً، لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني ومعالجة الاختلالات الهيكلية وتنفيذ خطة تنمية وسياسة مالية تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بالتوافق مع المصالح المشتركة لدول الجوار لتتمكن من دمج الاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً ضمن المنظومة الاقتصادية العربية والعالمية.

أولاً: النتائج التحليلية:

من خلال الدراسة التحليلية السابقة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج أهمها:

١. إن بناء سياسة إنفاقية قابلة للديمومة والاستقرار يتطلب الكثير من الخطوات الأساسية ومن أهمها انهاء الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المختلفة من خلال الإغلاق والحصار.

٢. احتلت النفقات الجارية وصافي الإقراض ما نسبته (٩٥%) من مجمل النفقات العامة في العام ٢٠٠٨ مما ساهم في زيادة لطلب الكلي وارتفاع الأسعار.

٣. بلغ الارتفاع في النفقات الجارية وصافي الإقراض من العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠٠٨ ما قيمته ٣٢٧٣ مليون دولار ونمو بنسبة ٦٤% مقارنةً بالعام ٢٠٠٥، وشكل بند صافي الإقراض أحد الجوانب الرئيسية التي وضعت الحكومة أمام مزيد من الضغوط التضخمية.

٤. يحتل بند الرواتب والأجور أكثر من نصف النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٥. نمت النفقات التحويلية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨) حوالي (١٩.٣١%) من النفقات الجارية، يرجع النمو في النفقات التحويلية إلى الإنفاق على العاطلين عن العمل والفقراء بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التشغيلية.

٦. يقوم المانحون بتخصيص جل مساعداتهم لتمويل النفقات التطويرية، إلا أنه لا توجد أي مساعدات لبناء أي مشروع استثماري مما انعكس بشكل سلبي في ارتفاع معدلات الأسعار نظراً لتوجيه هذه النفقات لتمويل النفقات الجارية سواء، رواتب وأجور أو لأوجه الإنفاق الاغاثي الطارئ بسبب ما يعانيه الوضع المالي للسلطة الفلسطينية من عدم الاستدامة والاستقرار

٧. انخفضت النفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل ملحوظ من (٥٠٠) مليون دولار في العام ١٩٩٧ إلى ١٩٠ مليون دولار في العام ٢٠٠٨، كما انخفضت نسبتها من

النفقات العامة إلى (٥%) في العام ٢٠٠٨ نظراً لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتخصيص جزء بسيط جدًا من موازنتها لغايات تمويل النفقات التطويرية، لأن التعامل مع النفقات التطويرية من قبل الجهات المانحة لتمويل مشاريع البنية التحتية لا تكفي لتنفيذها لأن المساعدات تستغل تبعًا لأولويات الإنفاق الملحة.

٨. ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (٦٦.٢%) في عام ٢٠٠٨ مقارنةً بسنة الأساس١٩٩٦، يعزى لارتفاع حجم الطلب على السلع والخدمات خلال فترة الدراسة مما انعكس بارتفاع مستويات الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وفقدان النقود لقيمتها ولوظيفتها كمخزن للقيمة نتيجة انخفاض قوتها الشرائية.

٩. التضخم يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقلص مؤشرات الاقتصاد الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة مما يؤدي الى الزيادة في الانفاق العام نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود والتباطؤ وارتفاع مستويات البطالة.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث في ضوء النتائج السابقة:

١. ضرورة إتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد.
٢. إجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب ارتفاع النفقات العامة والتضخم.
٣. انتهاج سياسة انفاقية محفزة للتنمية، ورشيدة لإدارة النفقات العامة.
٤. قيام السلطات الحكومية بتقييم البرنامج الزمني لتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومعالجة الاختلالات التي صاحبت تنفيذ البرنامج .
٥. أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم الدعم للقطاع الخاص، وإيجاد فرص عمل لدعم الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وبدوره فإنها بذلك تقضي على البطالة المقنعة
٦. توجيه سياسة الإنفاق العام على القطاعات الأكثر كفاءة، والتي تلعب دوراً بارزاً في خلق فرص عمل مثل قطاع الإنشاءات في القطاع الصناعي.
٧. على الحكومة أن ترشد النفقات وتزيد من تحصيل الإيرادات بحيث أن لا تتجاوز النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية، والحد من الانفاق العام الترفي حتى لا يتحمل القطاع الخاص عبء تمويله دون أن يستفيد من مردود هذه النفقات.
٨. تطوير سياسة الرواتب والأجور لتنسجم مع غلاء المعيشة وتقنيين مصروف الرواتب والأجور.
٩. لا بد أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بالتوظيف حسب حاجة الوزارات لملء الشواغر، آخذة بعين الاعتبار الحاجة الفعلية لمتطلبات العمل، ووضع الرجل المناسب، في المكان المناسب وبدلاً من إيجاد البطالة المقنعة بتوظيف أشخاص لا حاجة لهم، وضمان احترام حقوق العاملين وفق ما جاء في معايير منظمة العمل الدولية.
١٠. زيادة حصة الإنفاق الرأسمالي والتطويري وتوجيهه نحو تطوير البنية التحتية والمادية والاجتماعية المحفزة للنمو، والبدء بتمويل الإنفاق الرأسمالي والتطويري بالاعتماد على الموارد المحلية ولو بشكل تدريجي، لأن تمويل النفقات الرأسمالية من قبل الدول المانحة لن يستمر إلى ما لانهاية.
١١. العمل على تطوير السياسة الإنفاقية، لتتلاءم مع التغيرات في مستويات الأسعار بكل شفافية.
١٢. رفع مستوى البرامج التوعوية بضرورة ترشيد الاستهلاك من الأسر والتحول إلى البدائل الأقل سعرا وسيظهر الأثر بشكل سريع على انخفاض الأسعار لأن من شأنه أن يخفض الطلب قليلا على المدى القصير والمتوسط.
١٣. يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهوده ودعمه وتوفير أدوات السياسة الاقتصادية لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الفلسطيني لتمهيد الطريق لإقامة دولة مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة في فلسطين.

ثالثاُ: مصطلحات البحث:

التضخم:

يعبر التضخم عن الزيادة في كمية النقود المتداولة إلى تلك الدرجة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد[1].

الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق العام بأنه الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام، لسد الحاجات العامة، وان الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات اللازمة، لتحقيق هذا الإشباع، ويختلف مدى الإشباع تبعاً للفلسفة التي تنتهجها الدولة والدور الذي تقوم به، لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، وان هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2].

السياسة الإنفاقية:

هي عبارة عن السياسة التي تتبعها الدولة والمتعلقة بالنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3]، فتقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة[4].

---

[1] الجلال، أحمد، مرجع سابق، ص ٢٥.
[2] طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى، مرجع سابق، ص٢١.
[3] الحاج، طارق: مرجع سابق، ص٢٠١.
[4] الوزني، خالد؛ الرفاعي أحمد، مرجع سابق، ص٢٤٩ .

ترشيد الإنفاق العام:

هو زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام، وبالتالي الحد من التبذير والإسراف، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وهذا الأمر يتحقق من خلال تطبيق رقابة مالية فعالة عادة تكون الجهاز المركزي للرقابة المالية، أو البرلمان في كل دولة، وذلك لضمان التقيد بتطبيق السياسات والتعليمات التنفيذية التي تعكس فلسفة السياسة المالية في بلد ما[1].

القوة الشرائية:

المقصود بالقوة الشرائية هو قدرتها على شراء السلع والخدمات، أو بتعبير آخر هو قدرة وحدة النقد في شراء السلع والخدمات في أسعار محددة وفي وقت معين[2].

[1] مانسفيلد، ادوين؛ ناريمان بيهرافس: مرجع سابق، ص ٢٠٥.
[2] السمهوري، محمد: مرجع سابق، ص٤٠٢.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- الكتب العربية

- أبو دوح، محمد: ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية،الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- أبو مصطفى، محمد: أهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين،٢٠٠٩.
- أحمد، المسحاني؛ وآخرون: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
- اشتيه، محمد: الاقتصاد الفلسطيني أربعون عامًا على الاحتلال، معهد ماس للدراسات الاقتصادية، فلسطين، ٢٠٠٧.
- اشتبه، محمد: الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار)، القدس،٢٠٠٢.
- الأيوبي، عمر: النقود والبنوك، مكتبة جامعة الأزهر، غزة، ١٩٩٩.
- البحيصي، خالد: قواعد المالية العامة، مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، غزة، ٢٠٠١.
- البريكان، سعود: الاستقرار والإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، ٢٠٠٦.
- البكري، انس: صافى وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دارا لمستقبل للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٢.
- السمهوري، محمد، إقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الأزهر،الطبعة الثانية، فلسطين،٢٠٠٠.
- الوادي، محمود؛ وأخرون: النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- الحاج، طارق: المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.
- حشيش، عادل :أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- حداد، أكرم؛ هذلول، مشهور: النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨

- حماد، عبد القادر؛ حماد صلاح الدين: دراسات في السياحة الفلسطينية والتنمية، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، لطبعة الأولى، فلسطين، ٢٠٠٨،.
- الخطيب، خالد؛ شامية، أحمد: أسس المالية العامة، دار وائل للنسر والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧.
- خفاجة، أمل: السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مكتبة الجامعة الإسلامية، فلسطين، ١٩٩٩.
- خلف، فليح: النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي،عمان، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٦.
- دراز، حامد؛ عثمان، سعيد: مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- دراز، حامد: مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، ١٩٧٢.
- ديوان الموظفين: الخسائر المالية الناتجة عن استنكاف الموظفين في القطاع الحكومي، دائرة الأبحاث والدراسات، فلسطين، ٢٠٠٩.
- الروبي، نبيل: نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٨٤.
- زكي، رمزي: التضخم والتكيف الهيكلي في البلدان النامية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٦.
- شمس الدين، عبد الأمير: أصول الاقتصاد الكلى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٩.
- شهاب، مجدي: أصول الاقتصاد العام، الدار لجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- شيخة، مصطفى: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- صبري، نضال: تقدير حاجات تطوير بنية المالية العامة في فلسطين، فلسطين، ٢٠٠٨.
- الصعيدي عبد الله: علم المالية العامة، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
- الصعيدي، عبد الله : النقود والبنوك، الطبعة الثانية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.
- الصعيدي، عبد الله: مبادئ علم المالية العامة، الطبعة الاولى ، كلية شرطة دبي، ٢٠٠٠.
- طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان،٢٠٠٧.
- طاقة، محمد؛ العزاوي، هدى: اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٠.
- عبد الحميد، عبد المطلب: اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٥.

- عبد المجيد، عبد المطلب: اقتصاديات المالية العامة، جامعة المنصورة، مصر، ١٩٩٠.
- عبد الرحمن، إسماعيل، عريقات، حربي: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.
- عبد الواحد، السيد: مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠٠.
- عتمان، سعيد: مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- عجام، تيم؛ مسعود، علي:التخطيط المالي العام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
- علي، عبد المنعم؛ العيسى، نزار: النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- العصار، رشاد؛ الحلبي، رياض: النقود والبنوك، دار ضياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠.
- العلي، عادل: المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٣.
- العمر، حسين: مبادئ المالية العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ٢٠٠٢.
- العناني، حمدي: مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥.
- عناية، غازي: التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
- الغولي أسامة؛ شهاب، مجدي: مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧.
- فوزي، عبد المنعم: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، الإسكندرية، ١٩٧١.
- مانسفيلد، أدوين؛ ناريمان بيهرافس: علم الاقتصاد، مركز الكتب الأردني، الأردن، ١٩٩٢.
- ماير، توماس؛ وأخرون: النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢.
- مجيد، ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ٢٠٠١.
- مقداد، محمد؛ الكحلوت، خالد: واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية، سلسلة الدراسات الإنسانية، العدد الأول،فلسطين، يناير ٢٠٠٩.

- ناشد، سوزي: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنسر، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- النقاش، غازي: المالية العامة، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.
- الوادي، محمود؛ عزام، زكريا: المالية العامة في النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- الوزني، خالد؛ الرفاعي، أحمد: مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة السادسة، عمان، ٢٠٠٣.
- البطاني، أحمد؛ وآخرون: الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٩.

٢-رسائل الماجستير

أ- رسائل الماجستير المنشورة:

- الجلال، أحمد، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة اليمن، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.
- عثمان، شادي، دور السياسة المالية في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٤.
- هتهات، سعيد: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، جامعة قاصدي، ورقلة، ٢٠٠٦.
- مسعود، دراوسى: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر،الجزائر، ٢٠٠٥.

ب-رسائل الماجستير غير المنشورة:

-
- أبو القمصان، خالد: أزمة الإنفاق الحكومي الفلسطيني دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية الفلسطينية،جامعة وهران، فلسطين، ١٩٩٨.
- وادي، مدحت: أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠٠٨.
- الشبول، نايف: التضخم في الاقتصاد الأردني دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٨١.
- أبو مصطفى، محمد: دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، الجامعة الاسلامية، فلسطين،٢٠٠٩.

٣- التقارير الرسمية:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، رام الله فلسطين، ٢٠١٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الأول، رام الله، ١٩٩٥.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثاني، رام الله، ١٩٩٦.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث، رام الله، ١٩٩٧.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي التاسع، رام الله، ٢٠٠٣.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي العاشر، رام الله، ٢٠٠٤.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، ٢٠٠٥.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثاني عشر، رام الله، ٢٠٠٦.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الثالث عشر، رام الله، ٢٠٠٧.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الرابع عشر، رام الله، ٢٠٠٨.
- سلطة النقد الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، رام الله، ٢٠٠٩.
- بيان وزير المالية: مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٣، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين ٢٠٠٤.
- بيان وزير المالية: مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٥، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين ٢٠٠٥.
- بيان وزير المالية: مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية لعام ٢٠٠٨، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين ٢٠٠٨.
- بيان وزير المالية: مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، كانون الثاني، لعام ٢٠٠٩، وزارة المالية الفلسطينية، فلسطين ٢٠٠٩.
- مركز التخطيط الفلسطيني، مستقبل الاقتصاد الفلسطيني إلى أين، السنة الأولى، العدد الأول، ١ أكتوبر فلسطين، ٢٠٠٥.
- مركز التخطيط الفلسطيني، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠٠١، فلسطين،٢٠٠١.

٤-التقارير غير الرسمية:

- التقرير الاقتصادي الفلسطيني (١٩٩٤-١٩٩٩): الهيئة العام للاستعلامات، المكتب الوطني للمعلومات، شباط،٢٠٠١.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: معهد ماس، الربع الأول، عدد رقم ١٣، رام الله، ٢٠٠٨.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: معهد ماس، الربع الثاني، عدد رقم ٨، رام الله، ٢٠٠٨.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: معهد ماس، الربع الرابع، عدد رقم٩، رام الله، ٢٠٠٨.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم ١٤، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٨.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الربع الرابع، عدد رقم٩، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٧.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي: الموازنة العامة من حيث توازنها إزاء النوع الاجتماعي، معهد ماس، رام الله، ٢٠٠٥.
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي، تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية، حزيران، معهد ماس، ٢٠٠٤.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ظاهرة ارتفاع الأسعار في قطاع غزة، قطاع غزة ٢٠٠٨.
- قرش، محمد: الاحصاء والتخطيط الاستراتيجي صنوان متلازمان لعملية التنمية، المؤتمر الاحصائي العربي الأول، عمان، ٢٠٠٧.
- جمال، شادي: خطط التنمية الفلسطينية حقها واستحقاقها، الجامعة الإسلامية، فلسطين، ٢٠١١.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، فلسطين، ٢٠٠٢.
- مركز التجارة الفلسطيني، مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية، فلسطين، ٢٠٠٩.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان: البنية التحتية في قطاع غزة، فلسطين، ٢٠٠١.
- البنك الدولي: تقرير مراجعة الإنفاق العام من مرحلة الأزمة إلى الاستقلالية مالية أكبر،٢٠٠٧.
- البنك الدولي، بدائل محتملة أمام التجارة الفلسطينية،رام الله، ٢٠٠٧.

٥-المجلات

- النور: اقتصادية وسياسية، بيت التمويل الكويتي، الكويت، ١٩٨٧.
- مركز التخطيط الفلسطيني: السنة الثالثة، العدد التاسع عشر٢٠٠٣، يناير، يونيو، ٢٠٠٣.
- مركز التخطيط الفلسطيني: السنة الأولى، العدد الأول، أكتوبر،٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: خطة الطوارئ والاستثمار العام،٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع، كانون الأول، تصدر عن جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٢.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Boyce, Jemes, Public Finance , Aid and Post Conflict Recovery, September 2007.
2. Brynen, Rex, Public Finance, Conflict, and Statebulding, The Case of Palestine, Center on International Cooperation, McGill University, 2008.
3. Greentree, Estate, Public Finance and Post-Conflict Statebuilding. Center on International Cooperation. New york. 2005.
4. Hamad, Gazi, Inflation Monster Fuels Dicoutent, Published November,10,2004, Palestine Report, 2004.
5. Oussama, Kannan,The Palestinian Economy; Recent Experience and Prospects in 2010, Palestinian center, washinton, 2010
6. Palestinian National Authority, Palestinian Reform and Development Plan 2008-2010 Report to the Meeting for the Ad-Hoc Liaison Committee, London, May 2, 2008.
7. Programme of Assistance to The palestinian people, Annual Report of the Administrator for 1997 and related matters, UNDP, geneva, 1998.
8. Raja, Kanaga, Palestinian Economy Regresses, Policy Space Needed to End Decline, South-North Development Monitor(SUNS), Geneva, 2008.
9. Reisman, George, Money and Financial Market, Pepperdine University, bsm 477, Graziadio,2005.
10. The World Bank, Health Financing Reform And The Rationalization Of Public Sector Health Expenditures, Middle East and North Africa Region, December, 2008.
11. Sabri, Nidal, Public Finance In Palestine, United Nation Conference on trade Development (UNCTAD), Geneva, 1994

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- مركز التخطيط الفلسطيني: http://www.oppc.pna.net/
- وزارة المالية الفلسطينية: www.mof.gov.ps
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps

- الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب: http://www.wata.cc/site/
- صندوق الاستثمار الفلسطيني: www.pa-inv-fund.com
- سلطة النقد الفلسطينية: www.pma.gov.ps
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: http://www.alukah.net/Social/0/4789/
- وكالة معاً الإخبارية: http://www.maannews.net/arb/Default.aspx
- وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية - *وفا*: http://www.wafa.pna.net/arabic/index.php
- شبكة فراس الإعلامية: http://www.fpnp.net/ar/home
- تقرير الشرق الأوسط: http://www.merip.org/mer/mer217/217_farsakh.html
- الألوية الاجتماعية: http://www.alukah.net/Social/0/4789/
- صحيفة سودانيل: يومية، السودان:
- http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=frontpage&Itemid=1http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=44&Itemid=53.www.pma.gov.ps.
- صحيفة الرأي، يومية، عمان: http://www.alrai.com/index.php